جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

الدبلوماسية العربية تجاه الأزمة العراقية

2001-2007

إعداد الطالب

أسعد فلاح إبراهيم اللصاصمة

إشراف

الأستاذ الدكتور عبدالفتاح علي الرشدان

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراســات العليــــا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسيــــة

جامعة مؤتة ، 2008

الإهداء

أهـ ـ ـ ـ ـ ـدي هـ ـ ـ ـذه الدراسة إلى :

والـ ـدي العـ ـ ـزيز ....

وإلـ ـى روح والـدتي ....

وإلى روح صديقي الشهيد زيد المجالي ....

و إلـى زوجتـ ـ ـ ـ ـي الغـالية...............................

وإلـى أبنتـي الجميلـ ـ ـ ـ ـ ـة نـور ....

والـى رفيقي الرحلة ، أخـ ـي وأختي ....

والى عيني ، ميس ولميس ....

بنـ ـ ـات أخـ ـ ـ ـي ....

والـى كـل أصـدقـائي ....

إلى كل هؤلاء أهدي هذه الدراسة ....

أسعد اللصاصمة

الشكر والتقدير

في نهـاية إعـداد هـذه الدراسة لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لله سبحانه وتعالى أولاً الذي أكرمني بإكمال هذه الدراسة ، ومن ثـم إلـى الأسـتاذ الدكتور عبد الفتاح الرشدان الذي شرفني بالإشراف على هذه الدراسة ، كما أشكره على الجهود التي قدمـها لي حيث أنه لم يتوانى عن إرشادي في جميـع مراحـل إعداد هذه الدراسة ، وأتمنى له عمراً مديداً مزدهراً بمزيداً من التقدم والنجاح بـأذن الله .

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة ، الذين تكرموا بالموافقـة على مناقشة دراستي ، متحملين عناء السفر ، دلالةً على إخلاصهم وتفانيهم في حمل رسالة العلم والبحث العلمي ، لهم مني جزيل الشكر والعرفان ، وأتمنى لهم مزيـداً من التقدم إنشاء الله .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى وزارة الداخلية التي أتشرف بالعمـل فيهـا ممثلـةً بمعالي وزير الداخلية ، على تكرمه بالسماح لي بإكمال دراسة الماجـستير ، كمـا أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى عطوفة السيد ممدوح يوسف الفقير متصرف لواء فقوع والى جميع زملائي في المتصرفية ، الذين أتاحـوا لي الفرصـة والوقـت الكافي لإعـداد هذه الدراسة ، لهم مني جـزيل الشكر والعرفان .

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ والمربي الفاضل موسى مـدالله المـصري الـذي غمرني بكـرمه لتفضله بالموافقة على تدقيق دراستي من الناحية اللغـوية ، جـزاه الله عني كل الخير ، وأتمنى له التوفيق والنجاح .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى رفيقة دربي زوجتي الغالية التي لم تدخر من جهدها لمساعدتي وتهيئة الظروف المناسبة لكي أستطيع إعداد هذه الدراسة ، لهـا جزيـل الشكر والعرفان .

إلى كـل هؤلاء أقدم شكري وعرفاني.................

أسعد اللصاصمة

فهرس المحتويات

المحتوى	**الصفحة**

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

الدبلوماسية العربية تجاه الأزمة العراقية

2001 - 2007

أسعـد اللصـاصمـة

جامعة مؤتة ، 2008

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على سلوك الدبلوماسية العربية تجاه التعامـل مع الأزمة العراقية مع بيان المتغيرات الرئيسية المـؤثرة علـى دور الدبلوماسـية العربية سواء الجماعية أو القُطرية وما واجهة هذه الدبلوماسية من تحديات أضعفت من دور هذه الدبلوماسية للقيام بدور فعال تجاه هذه الأزمة .

وتوضح هذه الدراسة مفهوم الدبلوماسـية العربيـة وخصائـصها ، والخلفيـة التاريخية للأزمة و الأسباب الحقيقية لاحتلال العراق مع بيان مدى أثر هذا الإحتلال على الدبلوماسية العربية ، بالاضافة إلى الوقوف على دور دبلوماسية جامعة الدول العربية تجاه الأزمة العراقية ، هل كان لها دور فعال ؟ أم أنها كانت عـبء تجـاه الأزمة العراقية ؟ .

وتتناول هذه الدراسة مؤتمرات القمة العربية المتضمنة للملف العراقي وتقـوم بإبراز نتائج هذه القمم ، هل كان لها نتائج إيجابيـة أم سـلبية ؟ نظريـة أم فعليـة وتطبيقية ؟ وتشير هذه الدراسة إلى أبرز التأثيرات الإستراتيجية للأزمـة العراقيـة على دول الجوار العربي للعراق .

لقد تم البحث في هذه الدراسة من خلال منهج تحليـل الـنظم ونظريـة اتخـاذ القرارات الخارجية لبيان المتغيرات الرئيسية المؤثرة على الدبلوماسية العربية تجاه الأزمة العـراقية سواء كانت هذه المتغيرات متعلقة بالبيئـة الخارجيـة أو البيئـة الداخلية .

Abstract
Arab diplomacy towards the Iraqi crisis
2001 – 2007

ASA`D AL - LASASMIH
Mu`tah University - 2008

The purpose of thesis is to study the behavior of the Arab diplomacy towards the Iraqi crisis and clarify the basic variations affecting the role of the Arab diplomacy either as groups or individuals. And also were to investigate the faced this diplomacy, and lessen the role of this diplomacy towards the Iraqi crisis.

This study clarifies the concept of the Arab diplomacy and the historical background of this crisis and the actual reasons for occupying Iraq and shows the effects of this occupying on the Arab diplomacy. Moreover to show the role of the Arab league towards the Iraqi crisis.

This thesis also examines the Arab summit conferences that dealt with the Iraqi crisis and their outcomes , and how much they were implemented by Arab State and Arab League . And it indicates the main strategicaL effects of the crisis on the neighbouring Arab countries .

The methods which are used in this thesis are : System Analysis and Decision making approach which clarify the basic variations affecting the Arab diplomacy towards the Iraqi crisis .

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 خلفية الدراسة :

تُعد الدبلوماسية أحد أهم المداخل لفهم مجريات الواقع الدولي ، فالعاملون في الدبلوماسية هم الأقدر على فهم التحولات الدولية وأسبابها ، وذلك بحكم التصاقهم بالمستجدات واقترابهم من صناع ومتخذي القرار فهم الذين ينتقلون بين العواصم ويلتقون بالزعماء والرؤساء والوزراء والمسؤولين على كافة المستويات .

ولقد كان من جراء تطور العلاقات الدولية وتطور وسائل الاتصال والمواصلات أن أصبحت الدبلوماسية من الوسائل المهمة لحماية المصالح الدولية ، فلم تعد الحروب وسيلة لتحقيق مصالح الدول وأهدافها بل أصبح للدبلوماسية دور مهم قد يفوق جميع وسائل الإكراه الأخرى وبسبب تطور القواعد الدولية المنظمة للعلاقات الدبلوماسية فقد جعلت منها موضوعاً قائماً بذاته ، وبدأ يستقل عن قواعد القانون الدولي العام ليصبح قانوناً مستقلاً يطلق عليه القانون الدبلوماسي ، فلم تعد الدبلوماسية وسيلة لإدارة العلاقات السياسية بين الدول بل إن مهمتها تعدت لتشمل إدارة الأعمال الاقتصادية والعلمية والثقافية والإنسانية بين الدول ، وأصبحت ضرورية حتى في حالة نشوب الحرب بين الدول ، خاصة عندما يتعلق الأمر بتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني ، حيث تلجأ الدول المتحاربة إلى القنوات الدبلوماسية للإتفاق على تنظيم قواعد الحرب البرية والبحرية والجوية والأسلحة التي يحرم استخدامها وتبادل الأسرى ووقف القتال والهدنة والصلح وغيرها من القواعد المتعلقة بالحرب ، فتلك الموضوعات لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق الوسائل الدبلوماسية .

وبالتالي لم تعد الدبلوماسية أداة للسياسة الخارجية بين الدول فحسب ، بل أصبحت تمثل سلوكاً إنسانيا لتنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع أيضاً ، ولهذا فقد أولت الدول المتطورة هذا الموضوع مزيداً من الاهتمام ، فأنشأت العديد من المعاهد والمراكز العلمية ، وأصبحت الدبلوماسية من الموضوعات العلمية التي تدرس في

غالبية الجامعات ، وخاصة في الكليات المختصة في العلـوم القانونيـة والـسياسية والإعلامية .

ونتيجةً لتطور العلاقات الدولية واتساع مجالات الدبلوماسية بحيث لـم تعـد تقتصر على المجال السياسي بل تعدته إلـى المجــالات الثقافيـة والاقتـصادية والإنسانية ، الأمر الذي أنعكس على الدبلوماسية العربية من حيـث قـدرتها علـى استيعاب التغيرات التي حدثت وتحدث في البيئة الدولية ، وخاصة ازدياد الحاجة إلى الاعتماد المتبادل بين أطراف النظام الدولي ، فموارد كل دولة بمفردها أو مهاراتها التكنولوجية وحدها تبقى محدودة و لا تشبع حجم الرغبـة المتزايـد أو الأخطـار المتفاقمة في العديد من المجالات ، وأصبح الخطر يعبر القوميات وحدود الأقطـار وتمتد آثاره إلى كل مكان .

وأمام تعدد القضايا والأزمات وتشعبها وتعقدها ، فقـد اتـسع جـدول أعمـال الدبلوماسية العربية ، الأمر الذي يتطلب من الدبلوماسـية العربيـة طـرح كافـة الاحتمالات للتعامل مع التحولات التي يشهدها النظام الدولي وخاصة فيمـا يتعلـق بتطورات العلاقات الدولية وبروز قـوى عظمى جديـدة وتكتـلات اقتـصادية ضخمة ، وإعـادة ترتيب للتحالفات وتغير الأوزان النسبية للدول والمنـاطق فـي العلاقات الدولية .

ومن هنا تتجه الأنظـار إلى الدبلوماسية العربية ، وإلـى المهـام المناطـة بهـا، فالدبلوماسية : لغة الحوار وأداة التواصل المباشرة مع الآخر للتعريف بالذات والدفاع عن القضـايا ، وخلق حالة وثقافـة سـلام تتحقق فـي ظلهـا مـصالح الجميع ، ولكن هناك العديد من التحـديات والعقبات التـي تواجـه الدبلوماسـية العربية ، وربما تدفع لليأس والإحباط ، وهو الأمـر الـسائد عربيـاً علـى كافـة المستويات ، وعلى الرغم من وجود دبلوماسيين عرب ، إلا أن الوطن العربي يفتقد إلى العمل العربي المشترك لتأسيس مدرسة عربية للدبلوماسية ، الأمر الذي أدى إلى عدم وجود مشـروع ذي استراتيجيات ورؤى تعمل الدبلوماسية العربية على تبنيها والدفاع عنها .

وبالتالي فإن المشكلة ليست مشكلة الدبلوماسية بقدر ما هـي مـشكلة الجـسم العربي الذي تعبر عنه وتنطلق منه الدبلوماسية ، ويظهر ذلك من خلال الحديث عن الدبلوماسية العربية الشاملة ، حيث يمكن هنا طرح الأسئلة التالية التي سـوف يـتم الإجابة عليها من خلال هذه الدراسة : هل هناك دبلوماسية جماعية عربية ؟ وهـل هناك توافق بين السياسة الجماعية العربية إن وجدت وبين السياسة القطريـة لكـل دولة ؟ .

أما بالنسبة للدبلوماسية الجماعية العربية تجاه الحرب على العراق ، فهي فـي الواقع شهدت نوعاً من الانحدار التدريجي من قمة بيروت (2002م) إلى قمة شـرم الشيـخ (2003م) ، وسبب ذلـك ليس انعـداماً في التقنيـة الدبلوماسـية لـدى العرب ، وإنما يرجع إلى عمق خلافهم السياسي الذي جعل سياستهم تتعطـل ، فلـم تبادر الدول العربية بعد انتهاء هذه الحرب إلى محاولة إعادة بناء أرضية مـشتركة لمنع الشرخ الذي حدث خلال الحرب على العراق من الاتساع في مرحلة البداية .

وفيما يتعلق بالدبلوماسية العربية القطرية ، فهي في الواقع كانت تنطلق مـن معطيات أكثر واقعية ، فلقد انطلقت من فكرة أن الحرب محتمة حيث كانت تحـاول أن تنظر إلى مرحلة ما بعد الحرب على العراق ، وربما كانت تحـاول جاهـدة أن تحصر الغضب الأمريكي بالنظام العربي بشكل عام دون غيره ، حتـى لا تـصلها شظايا الحرب المعلنة على العراق ، وتصيب أهدافاً تتجاوز الحالة العراقية .

ومن هنا يجب علينا تقييم أداء الدبلوماسية العربية تجـاه الأزمـة العراقيـة وخاصة أن العمل الدبلوماسي أصبح أكثر أهمية في عالمنا المعاصر من أي وقـت آخر ، وخصوصاً مع بروز دور الدبلوماسية الشعبية ، وتداخل المصالح والـروابط المجتمعية عبر القارات ، وانكماش العالم وانحسار مبدأ السيادة بفعل قوى العولمـة وثورة وسائل الاتصال التي أدت إلى تغييرات في جميع المجالات والأدوار والمهام بما في ذلك أدوار ومهام الدبلوماسية والدبلوماسيين معـاً ، ولقـد أدى التقـدم فـي مجالات التكنولوجيا والعلوم وانتشار التخصصات الفنية الدقيقة إلى تغيير المفـاهيم والمسلمات الدبلوماسية .

وإدراكاً بأهمية دور الدبلوماسية العربية خلال هذه المرحلة الحرجة من العمل السياسي العربي بعد الحرب على العراق ، فإن الأمر يتطلب التعرف على طبيعـة هذا الدور ، فهل كان سلبياً أم ايجابياً ؟ وهل كانت الدبلوماسية العربية تجاه الأزمـة العراقية تتسـم بالضعف أم لا ؟ وإذا كـانت ضعيفة ، فمـا هي الأسبـاب وراء ذلك ؟ وهل كانت على مستوى جسامة وخطورة الحدث ؟ وغيرها من الاستفسارات التي سوف يتم الإجابة عنها من خلال هذه الدراسة .

2.1 أهمية الدراسة :

لقد أصبح للـدراسات الدبلوماسية مكـانة خاصة مع تطور العلاقات الدوليـة ولا سيما في الفترة الأخيرة ، وتنبع أهمية دراسة الدبلوماسية العربية تجاه الأزمـة العراقية ، من خلال مجموعة من الأسباب التي تشكل حجر الأساس في هذه الدراسة انطلاقاً من تركيزها على محورين مهمين هما :- الدبلوماسية العربية ومدى فعاليتها وقدرتها على التعامل مع الأزمة العراقية ، والمحور الثاني يـدور حـول الأزمـة العراقية وتأثيرها على النظام الإقليمي العربي والنظام الدولي ومدى انعكاس ذلـك على سلوك الدبلوماسية العربية .

وفي ضوء ما سبق يمكـ ـ ـ ـن تقسيم أهمية الدراسة إلى:- أهميـة علميـة وأخرى عملية على النحو التالي :

أ- الأهمية العلمية : تكمن أهمية هذه الدراسة في بيانها لمـدى تـأثير العوامـل والمؤثرات الداخلية والخارجية على النظام العربي وانعكاسها على سلوك الدبلوماسية العربية تجاه الأزمة العراقية وتفسير و تحليل هذه العوامل والمتغيرات التـي مـن أبرزها حالة النظام الإقليمي العربي السائدة وشكل النظام الدولي ومـدى تأثيرهمـا على سلوك الدبلوماسية العربية .

وإن الأدبيات والدراسات المتوافرة في هذا المجال لم تعالج الموضوع بـشكل كامل من جميع جوانبه ، بل بعضها ركز على التحديات التي تواجـه الدبلوماسـية العربية ، والبعض الآخر كتب عن فترة زمنية قصيرة لغاية العام 2003 ، كما أغفل بعضها تأثير النظام الدولي على سلوك الدبلوماسية العربية تجاه الأزمة العراقية على عكس هذه الدراسة التي ستعالج الموضوع من خلال قراءة نقدية شاملة للأدبيات من

مختلف جوانبه المتمثلة بما يلي :- (التعريف بالدبلوماسية العربيـة وخصائـصها وسمـاتها ، العوامـل والمتغيـرات الداخـلية المـؤثرة علـى الدبلـوماسية العـربية ، أثـأر النظـام الـدولي على الدبلـوماسية العربيـة تجـاه الأزمـة العـراقية ، التحـديـات والمـشكـلات التـي تعيـق العمـل الدبلـومـاسي العربي) ، بالإضـافة إلى أن هـذه الـدراسة تتنـاول فتـرة زمنيـة تمثـل جوهر الأزمة العـراقية (2001 - 2007م) وبالتالي فإن هـذه الدراسـة تعتبـر إضافة إلى الأدبيات السابقة بما تحتويه من تحليل شامل لسلوك الدبلوماسية العربيـة تجاه الأزمة العراقية .

ب- الأهمية العملية : تظهر هذه الأهمية من خلال ما تقدمه هذه الدراسة من حيث معالجة طبيعة الدور الذي قامت به الدبلوماسية العربية في التعامـل مـع الأزمـة العراقية ، مع بيان العوامل المؤثرة في هذا المجال ، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تعطي للقارئ العربي المهتم بالدبلوماسية العربية فكرة رئيسية عن طبيعـة الـدور الذي قامت به الدبلوماسية العربية تجاه الأزمة العراقية ، كما أن هذه الدراسة سوف تبين الثغرات التي تعاني منها الدبلوماسية العربية في التعامل مع الأزمات العربيـة ليتمكن المساهمون في صنع القرار من معالجتها في المستقبل ومعرفة طبيعة أشكال الاتصال العربي في ظل النظام الدولي الأحادي القطبية ، وتبين له مـدى ارتبـاط سلـوك الـدول العـربية بسياسة الـدولة المهيمنة علـى العـالم (الولايـات المتحدة الأمريكية) .

3.1 أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1. بيان أثر حالة النظام الإقليمي العربي السائدة على سلوك الدبلوماسية العربية تجاه الأزمة العراقية.
2. التعرف على مدى التوافق ما بين الحكومات العربية وشعوبها فيمـا يتعلـق بالأزمة العراقية .
3. تسليط الضوء على أهم المشكلات التي تعـاني منها الدبلوماسيـة العربية .

4. بيان أثر النظام الدولي على سلوك الدبلوماسية العربية في أثناء الأزمة العراقية .

4.1 مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة بما تواجهه الدبلوماسية العربية من مشكلات وتحديات كثيرة تضعف من مستوى فعاليتها وقدرتها على التعامل مع الأزمات التي تواجه الوطن العربي ولا سيما الأزمة العراقية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي ، فقد كشفت تطورات الأزمة العراقية مدى هشاشة الدبلوماسية العربية الجماعية أو القطرية من حيث عدم توافق آراء الحكومات العربية مع شعوبها ، ومن حيث تبعية سلوك الدبلوماسية العربية للقوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية .

ومن هنا فإن هذه الدراسة ستجيب على الأسئلة التالية :

إلى أي مدى كشفت تطورات الأزمة العراقية هشاشة الدبلوماسية العربية ؟ وهل كانت الدبلوماسية العربية تتحرك ضمن عمل جماعي مشترك أم غلبت عليها السمة القُطرية ؟ وهل توافقت أراء الحكومات العربية مع شعوبها ؟ وما هو أثر النظام الدولي الجديد والقوى الدولية المسيطرة (الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها) على سلوك الدبلوماسية العربية تجاه الأزمة العراقية ؟ وما هي أشكال الاتصال العربية في التعامل مع الأزمة العراقية في ظل النظام الدولي الأحادي القطبية ؟ .

5.1 فرضيات الدراسة :

1. تأثر سلوك الدبلوماسية العربية تجاه الأزمة العراقية بحالة النظام الإقليمي العربي والأوضاع السائدة فيه .

2. تتأثر الدبلوماسية العربية بطبيعة النظام الدولي والأوضاع الدولية السائدة .

6.1 منهجية الدراسة :

منهج تحليل النظم : إن هذا المنهج كثيراً ما يتم استخدامه ليصف إطاراً نظرياً بهدف فهم النظم السياسية ، وهو يساعد على بيان مدى كفاءة النظام

السياسي في تحقيق توازن لمواجهة الضغوط والقدرة على التكيف أمام التغييـرات التي تفرض على النظام من الداخل أو الخارج ، و سوف يتم استخدام هذا المنهج في هذه الدراسة حيث يتضح ذلك من خلال أن منهج تحليل النظم هو مـن أهـم مناهج تحليل العلاقات التفاعلية بين البيئة الداخلية والبيئة الخـارجية لـسلـوك الدبلوماسية العربية تجاه الأزمة العـراقية حيث يركز هذا المـنهج فـي هـذه الدراسـة على النظـام الإقليمي العـربي والنظـام الدولي (الـولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها) وروسيا الاتحـادية والاتحاد الأوروبـي والـصين وتركيـا وإيران وبيان مدى تأثير كل منهما على سلـوك الدبلوماسية العربية مـن حيـث قـدرتهـا على معـالجة الأزمة العراقية وتحقيق وحدة الصف العربي (دورتي و بالستغراف ، 1985 ، ص99 - 100) .

7.1 أسئلة الدراسة :

1. ما هو أثر حـالة النظام الإقليمي العربي على ماهية سلوك الدبلوماسية العربية تجاه الأزمة العراقية ؟
2. ما هي منهجية وطبيعة سلـوك الدبلوماسية العربية تجـاه الأزمـة العراقية ؟
3. ما هي التحديات والمشكلات التي تواجه الدبلوماسية العربية ؟
4. ما هـو تأثير العوامل الداخلية و الخارجية على سلـوك الدبلـوماسية العربية ؟

8.1 حدود الدراسة :

1.**المكاني** : تركز هذه الدراسة على الدبلوماسية العربية في إطار النظام الإقليمـي العربي والنظام الدولي تجاه الأزمـة العراقية .

2.**الزماني**: تمتد الفترة الزمنية لهذه الدراسة مـا بـين العـام (2001- 2007) . وذلك لأن هذه الفترة الزمنية تبرز جوهر الأزمة العراقية ، وذلك من حيث :-

أ- **مرحلة ما قبل الحرب على العراق** :- حيث بدأت المؤشرات الأولية لهذه الحرب بالظهور غداة أحداث الحادي عشر من أيلول لعـام 2001م ، وبعـد ذلـك بـدأت الولايات المتحدة في تصعيد حملتها السياسية ضد نظام الـرئيس العراقـي الـسابق صدام حسين في مطلع خريف عام 2002م ، بالإضافة إلى تركيز هذه الفترة علـى

تهديد الولايات المتحدة الأمريكية لشن الحرب على العراق بحجـة أسـلحة الـدمار الشامل العراقية ، دون أن تستطيع الدبلوماسية العربية من منع نشوب هذه الحرب .

ب- **فترة ما بعد الحرب على العراق** : هذه الفترة كشفت مدى ضعف الدبلوماسـية العربية ، حيث كان النظام الإقليمي العربي يمر بأزمة حادة ، بسبب مواقف تاريخية وسياسية متعددة ، كان من بينها التناقض بين مواقف الدول العربيـة مـن هــذه الحرب ، هذا التناقض الذي كان أساسه تشرذم هذه الدول وعدم قدرتها على إقامـة نظام إقليمي عربي (جامعة الدول العربية) قـوي له حـضـور علـى الـساحة الدولية ، خلال فترة الإعداد للحرب ، وخلال الحرب ذاتها كانت مواقـف الـدول العربية تتفاوت ما بين دول وضعت نفسها وأرضها في خدمة العدوان ومنها انطلقت الطائرات والصواريخ والجيوش ، ودول قدمـت خدمات لوجـستية للجيــوش الغازية ، ودول نأت بنفسها من التدخل ، وأخرى أعلنت وقوفها إلى جانب الـشعب العراقي وأدانت العدوان دون أن تستطيع أن تفعل شيئاً .

ج- احتواء هذه الفترة الزمنيـة علـى أهـم نـشاطات جامعـة الـدول العربيـة ومؤتمرات القمة العربية المتعلقة بالأزمة العراقية .

9.1 مفاهيم الدراسة :

تتناول هذه الدراسة المفاهيم والمصطلحات التالية :

أولاً – الدبلوماسية :

الدبلومـاسية كلمة يونـــانية الأصل وهــي مشتقة من اسم دبلومـا (Diploma) المأخوذة من الفعل دبلوم (Diplom) ، وكانت تعني الوثيقـة التي تصدر عن أصحاب السلطة والـرؤساء السياسيين للمدن وتمـنح حاملهـا امتيازات معينة ، وقـد استخدمها الرومان فيما بعـد للإشــارة إلـى الوثيقـة المطوية ، حيث كانت الوثائق الرسمية لديهم (الرومان) تنـسخ علـى ألـواح معدنية تطوى بشكل خاص ، وتعطي بعض الامتيـازات لمـن يحملهـا مثـل جـوازات السفـر أو الاتفـاقات التـي تعقــد لتــرتيب العلاقــات مـع الجمـاعـات الأجنبية الأخـرى (الرشدان والموسى ، 2005 ، ص15) .

وعند الحديث عن تعريف الدبلوماسية نجد الكثير من الباحثين والمتخصصين في العلوم السياسية متفقين على عدم وجود تعريف محدد للدبلوماسية ، بحيث تتعدد التعاريف بتعدد الباحثين فهناك من يعرف الدبلوماسية على أنها :

"" مجموعة القواعد والأعراف الدولية والإجراءات والمراسم والشكليات التي تهتم بتنظيم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي (الدول ، المنظمات الدولية ، الممثلين الدبلوماسيين) مع بيان مدى حقوقهم وواجباتهم وامتيازاتهم وشروط ممارستهم لمهامهم الرسمية والفصول التي يترتب عليهم إتباعها لتطبيق أحكام القانون الدولي ومبادئه ، والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة كما هي ، وفن إجراء المفاوضات السياسية في المؤتمرات والاجتماعات الدولية وعقد الاتفاقيات والمعاهدات (مجدلاوي ، 2004 ، ص 19) .

وهناك من يعرف الدبلوماسية بأنها :

"" أداة وأسلوب تسيير وتنظيم العلاقات الدولية لأشخاص المجتمع الدولي لدى بعضهم البعض وبما يتماشى مع مصالحهم "" (خلاف ، 1996، ص80) .

ويرى بعضهم الآخر أن الدبلوماسية هي :

"" علم العلاقات الدولية وفن التعامل مع الشيء "" (حلمي ،1976 ، ص5) .

ويرى البعض أن الدبلوماسية "" هي إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات أو عن طريق معالجة وإدارة هذه العلاقات بواسطة السفراء والممثلين الدبلوماسيين فهي علم وفن "" (Nicholson . 1969 .p17) .

والبعض يعرف الدبلوماسية "" أنها تطبيق الحياة والذكاء في إدارة العلاقات الرسمية بين الحكومات والدول المستقلة "" (Satow .1958 .p17) .

ثانياً – الدبلوماسية العربية :

يدور هذا المفهوم حول اعتبار الدبلوماسية العربية أحد أهم المداخل لفهم مجريات الواقع الدولي ، والتعرف إلى الاتجاهات الدبلوماسية العربية المستقبلية في ظل قضايا متجددة وتحديات متراكمة ، وتعتبر الدبلوماسية العربية أيضاً مدخلاً إلى فهم المجريات والتحولات في الواقع العربي بين عقودٍ كان

يسودها الاعتزاز بالإنتماء إلى أمة واحدة وقومية مشتركة ، وبين الوقت الراهن الذي حدثت فيه خلافات وصراعات وتصدعات في العمل العربي المشترك وفي مؤسساته الحيوية ، بما في ذلك التهديد بالانسحاب من جامعة الدول العربية واحتلال العراق كبلد عضو في جامعة الدول العربية ، فالدبلوماسية العربية هي انعكاس للواقع الوطني والقومي العربي ، ومن ثم فإن إصلاحها يرتبط بإصلاح هذا الواقع في جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية (الإبراهيمي وآخرون ، 2003 ، ص8-12) .

ولأن هذه الدراسة ترتكز بشكل أساسي على مفهوم الدبلوماسية العربية ، فلقد أُفرد الحديث عنه في الفصل الثالث من خلال التعرف على ماهية الدبلوماسية العربية وخصائصها وسماتها .

ثالثاً – الأزمة العراقية :

عند الحديث عن مفهوم الأزمة العراقية يمكن القول أن هذه الأزمة هي أزمة مركبة متعددة الأبعاد ، وربما هي الأزمة الأولى أو الثانية التي تضرب النظام العربي في الصميم ، فهذه الأزمة تجسد تطابقاً غير مسبوق بين المشروع الأمريكي للهيمنة على العالم والمشروع الإسرائيلي على المنطقة ، وإن تدمير واحتلال العراق ليس الهدف في حد ذاته ، بل هي بداية لإعادة تشكيل خارطة منطقة الشرق الأوسط ، فهذه الأزمة هي أزمة تواجه النظام العربي بكل أطرافه ومكوناته ، حيث أظهرت هذه الأزمة مدى عجز النظام العربي على احتواء الأزمات والتكيف معها ، كما كشفت هذه الأزمة عن تزايد دور العوامل الخارجية في تحديد نمط العلاقات العربية - العربية بشكل غير مسبوق وتراجع دور دول القلب في النظام العربي لصالح دول الهامش (نافعة ، 2003 ، ص1- 2) .

ولقد بدأت الأزمة العراقية فعلياً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001م ، حيث أدت هذه الأحداث إلى تقسيم العالم وفقاً لمعايير أمريكية واضحة وغير متفق عليها دولياً واعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا هذه الأحداث فرصة ذهبية لربط العراق بهذه الأحداث ، وتصنيفها ضمن محور

الشر كدولة راعية للإرهاب ، الأمر الذي أدى إلى تصميم الولايات المتحدة الأمريكية على ضرب العراق ، بعد تعمدها إفشال مساعي الأمم المتحدة ، ومهمة فريق التفتيش الدولي على أسلحة الدمار الشامل (مجدلاوي ، 2004 ، ص 114- 116) .

رابعاً – النظام الإقليمي العربي :

في البداية إن مفهوم النظام الإقليمي بمعناه العلمي ، وكمستوى لتحليل العلاقات الدولية ، هو مفهوم حديث لم تتداوله الدراسات إلا في الستينات والسبعينات من القرن العشرين وإن كان يمكن إرجاع جذوره في الفكر السياسي المتعلق بالشؤون الدولية إلى زمن بعيد ، حيث كان مفهوم الإقليمية أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي (مطر و هلال ، 1986 ، ص22) .

يشير مفهوم النظام الإقليمي العربي إلى تلك المنظومة التي تضم البلاد العربية وتمتد من موريتانيا غرباً إلى الخليج العربي شرقاً ، حيث يرتبط أعضاؤها بوحدة الإقليم الجغرافي المتصل ، والتماثل في العرق واللغة والثقافة والدين والعادات الاجتماعية والتاريخ المشترك ، بحيث تشكل هذه العناصر مجتمعة في تكاملها وتفاعلها هوية خاصة تميزه هي : (الهوية العربية) ، كما يتوفر الإطار التنظيمي المعبر عن هذا النظام الإقليمي العربي والمتمثل بجامعة الدول العربية مما جعل منه نظاماً إقليمياً متكاملاً ومتميزاً بكل ما للكلمة من معنى ، حيث تتوافر فيه جميع الشروط والركائز والعناصر الأساسية المكونة للنظام الإقليمي ، والتي اشتملت عليها جميع التعريفات التي قدمها الدارسون لمفهوم النظام الإقليمي مما يعني أن النظام الإقليمي العربي بهذا المفهوم تنطبق عليه المناهج الثلاثة الرئيسية في تعريف النظم الإقليمية .

فبالنسبة لخاصية التواصل الجغرافي التي من الضروري توافرها عند الحديث عن أي نظام إقليمي ، نجد أن البلاد العربية تشكل إقليماً واحداً ممتداً ومتماسك الأجزاء وواضح المعالم ، وأما فيما يتعلق بخاصية التماثل فإن البلاد العربية تتمتع بالعديد من عناصر التشابه التاريخية والاقتصادية

والاجتماعية ، التي جعلت من النظام العربي نظاماً قومياً عربياً وليس نظاماً إقليمياً بالمعنى الجغرافي فقط ، وأما خاصية التفاعلات ، فإن البلاد العربية تشهد تدفقاً مستمراً وكثيفاً للتفاعلات فيما بينها حيث تعتبر خاصية التفاعل العامل الحيوي في أي نظام إقليمي ، وتعمل القومية العربية على عدم جعل التفاعل بين أجزاء النظام العربي بمثابة علاقات بين دول فحسب ، ولكنه يعطيها "" قيمة رمزية "" فالعلاقات بين البلاد العربية لا ينظر إليها عادة على أنها علاقات دولية بالمعنى المتعارف عليه ، ولكن على أنها علاقات ذات طبيعة خاصة ومن ثم فإنها لا تخضع للقواعد نفسها التي تخضع لها العلاقة مع الدول الأخرى (مطر و هلال ، 1986 ، ص 23- 36) .

وإن وصف النظام الإقليمي العربي بأنه نظام قومي عربي يأتي في سياق التأكيد على أنه لا يشير إلى إقليم جغرافي فقط ، وإنما يعكس المصطلح نفسه "" توجهاً سياسياً نظامياً يستند إلى تجانس فريد ذي عمق حضاري لذلك يبدو المفهوم أكثر حيوية لتصفية التجزؤ إلى دول مستقلة ذات سيادة ، ولاستبعاد دول أخرى في المنطقة من الدخول فيه (ياسين ، 1986 ، ص151) .

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري (نظرية اتخاذ القرار) :

تعددت النظريات المتعلقة بدراسة العلاقات الدولية وذلك بتعدد المفكرين والمدارس السياسية ، وفي هذه الدراسة سوف يتم تطبيق نظرية اتخاذ القرارات الخارجية التي نستطيع من خلالها التعرف على العوامل والمتغيرات الرئيسية المؤثرة على سلوك الدبلوماسية العربية تجاه الأزمة العراقية في ظل نظام إقليمي عربي تسوده حالة من التضامن والتعاون أحياناً أو قد يسوده حالة من الصراع والتفكك والتنافس أحياناً أخرى .

وإن نظرية اتخاذ القرار المرتبطة بتحليل السياسة الخارجية في العلاقات الدولية لها اهتماماتها بالعوامل البشرية أكثر من خيار السياسة الخارجية ، فبعيداً عن الأنظمة الاستنباطية للعامل العام ، كالموجود في نظرية اللعبة ، فان العامل البشري المفصل والمحدد هو مطلوب أيضاً ، بالإضافة إلى هذا التركيز ، فإن منهج صنع القرار يعمل على تجميع المعلومات من مختلف المستويات وتركيبها في نمط متوازي كما يقوم صانعو القرار بذلك .

إن مثل هذه النظرية جديرة بالاهتمام لقدرتها ليس فقط على التعامل مع مستويات التحليل المختلفة ، ولكن من خلال التعامل مع الاهتمامات البشرية المتمثلة بالمعرفة والأنشطة المتعلقة بالشؤون الدولية ، وإن هذه النظرية يمكن أن تقدم بعض الارتباطات الضرورية منها: تكامل الأمور المختلفة على المستويين القومي والقومي المميز لتحليل وجهات النظر التقليدية والعلاقات الدولية مع الأمور المختلفة على المستوى الأقل قومية للتحليل التقليدي والسياسات المقارنة (snider , 1962, p1) .

ويمكن تعريف نظرية اتخاذ القرارات الخارجية على أنها : تلك العملية التي يتم من خلالها التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة ، بحيث تكون القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف معينة أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها ، وإن عملية اتخاذ القرارات هي عملية جماعية متكاملة ، تمثل ذروة التفاعل

والتشاور الذي يتم على عـدد من المستويات التنظيمية ذات الصلة بهـذه العمليـة المعقدة (مقلد ، 1991 ، ص273- 274) .

وهناك من يعرف نظرية اتخاذ القرار الخارجية : إنها الدراسـة المتفحـصة والشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحليل سياسة معينة سواء بشكل عام أو في لحظة معينة ، أي أن النظرية تعمل على تحديد عدد كبير من المتغيرات المتعلقة بالموقف ، ثم تسعى لتحديد العلاقة – بـشكل مفيـد بـين هـذه المتغيرات ، ويركز هذا التعريف على أن نظرية اتخاذ القرار تلعب دوراً مهماً فـي كشف العديد من الجوانب الهامة في السياسة كما أنها تفيد البحـوث التـي تـسعى لـدراسة الأفـراد – صنّـاع القرار- بشكل أفـضل كثيـراً مـن النظريـات الأخرى (دورتي و بالستغراف ، 1985 ، ص307) .

أما المعجم الحديث للتحليل السياسي فيعرف هذه النظرية بأنها : عملية تحليل النظم والعمليات السياسية والسلوك السياسي الذي يعنى بتطـوير مبـادئ الاختيـار العقلاني للحالات حيث يمكن أن تنسب التكـاليف والمنـافع والاحتمـالات الكميـة المقارنة المتبادلة إلى النتائج المختلفة (GEOFFRE , 1999 , pp120-122) .

1.1.2الأسباب التي دعت إلى استخدام النظرية :

تُعد هذه النظرية منهجاً علمياً يقدم مجموعة من المفاهيم التي يمكن من خلاله التعرف على متغيرات الدراسة ، بالإضافة إلى أنها تركز على البيئة الخارجية بكل أبعادها وحقائقها وضغوطها ومؤثراتها ، بحيث كلما زاد ضغط البيئة الخارجية قلت إمكانات التصرف وتناقصت فرص الاختيار أمام الأجهزة المـسؤولة عـن اتخـاذ القرارات ، ولعل هذا ينطبق وبشكل كبير على الدبلوماسية العربية تجـاه الأزمـة العراقية من حيث تعرضها لضغط البيئة الخارجية للحد من دورها الدبلوماسي تجاه العراق .

بالإضافة إلى أن هذه النظرية تركز على البيئة الداخلية للقرار وتتكـون مـن الأوضاع الاجتماعية السائدة ، ومن النظام السياسي والاقتـصادي للدولـة ، ومـن الأسباب الأخرى التي دعت إلى استخدام هذه النظرية هو تركيزها على البحث فـي الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها وتـنعكس

عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره ، وكذلك البحث في الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل مع الواقع الدولي عن نفسه من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة ، تبرز بها الدول اتجاهاتها وتدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف الدولية التي تتعامل معها ، وبالتالي فإن نظرية اتخاذ القرارات الخارجية ترتبط بعلاقة عضوية وثيقة مع نظرية النظم وإن كانت الأخيرة أشمل نطاقاً وأعقد في عناصرها ومتغيراتها وتفاعلاتها .

ومن هنا يتضح لنا أن أهم الأسباب التي دعت إلى استخدام هذه النظرية أنها تتناسب وتتلاءم مع هذه الدراسة الموسومة بالدبلوماسية العربية تجاه الأزمة العراقية . ذلك لأنها توضح المتغيرات الرئيسية من حيث البيئة الخارجية والبيئة الداخلية المحيطة بالدبلوماسية العربية المؤثرة على مواقف الدول العربية تجاه الأزمة العراقية .

2.1.2 مقولات النظرية :

تتحدث معظم مقولات هذه النظرية بحسب هولستي ، وغيره من المفكرين الآخرين الذين تناولوا الحديث عن نظرية اتخاذ القرارات الخارجية ، ومن هذه المقولات التي تفيد الدراسة محل البحث : (مقلد ، 1982 ، ص157 – 190)

1. يشير هولستي إلى أن تعريف الموقف الذي تتخذ القرارات الخارجية في إطاره يتضمن النظر في كل المتغيرات الداخلية والخارجية التاريخية والمعاصرة ، ويقول أنه من الصعب التعميم حول مدى الأهمية التي يتمتع بها كل متغير منها في أي موقف خارجي ، حيث أن التعميم النسبي لتلك الأهمية يخضع لظروف كل واحد من هذه المواقف .

2. ويشير برويت إلى أن القرارات الخارجية التي يتوصل إليها واضعو السياسات ، وما يرتبط بها من أهداف يحاولون تحقيقها من خلالها ، تتوقف في الأساس على تعريفهم للموقف الخارجي ، ويقول إن هذا التعريف هو في النهاية محصلة التصورات التي يحتفظ بها واضع السياسة الخارجية عن الدول الأخرى ، وعن الكيفية التي ترتبط بها سلوكهم بالأهداف الخارجية لدولته .

3. أما سنايدر فيرى أن اتخاذ القرار يعني التقيد بانتهاج مسلك خارجي معـين فـي إطار الأهداف والوسائل التي يستقر عليها جهاز صنع السياسات ، ويركز (سنايدر) على موضوع الدوافع التي تكون وراء اتخاذ قرار معين إذ اعتادت التحليلات علـى نسبة القرار إلى الدولة بالرغم من أن دوافع الدولة منفصلة عـن دوافـع أشـخاص صناعة القرار الذين يتحدثون نيابة عن الدولة ، ويصوغون قراراتهـا فـي إطـار عقلاني ، ويرى (سنايدر) أن الدوافع جزء من الحركة أو الفعل ولكنها ليست السبب الوحيد ، إذ لابد من تذكر أن الدوافع لدى صانع القرار قد تكون متعددة مـن جهـة ومتضاربة من جهة أخرى ، كما أنها قد تكون كذلك بين أجهزة الدولـة أو داخـل الجهاز الواحد ، ثم أن هذه الدوافع الدفينة داخل الفرد والمؤسسة ليست منفصلة عن الواقع الخارجي ، وتكمن الصعوبة في كيفية التعرف عليها ، وهنا يشير (سـنايدر) إلى بعض السبل مثل الـشعارات أو البيانـات والتـصريحات التـي يـدلي بهـا الدبلوماسيون أو الزعماء السياسيون ، وهي سبل يدركها العاملون في نفس الوحـدة أو النظام كما يدركها صناع القرار في الدول الأخرى لا سيما المعني منهـا بهـذه التصريحات .

4. أما هربرت سيمون وهو من أبرز علماء الإدارة العامة ، فقد اقتـرح اسـتبدال السلوك المرضي بمفهوم السلوك الأمثل إذ يرى أن صانع القرار لا يضع مـصفوفة تضم كل البدائل المتاحة أمامه ثم يقيس هذه البدائل طبقاً لمعاييره ويقدم الاحتمـالات الممكنة لكل منها ونتائجهـا ثم يختـار أفضلها ، وإنما يرى (سـيمون) أن صـانع القرار يستعـرض البدائـل ليختار مـن بينهـا البديـل الـذي يحقـق الحـد الأدنى (ليس الأعلى) مـن المعـايير التي يضعها مقيـاساً لـه ، أي الحـد الأدنـى الـذي يقبل به (دورتي و بالستغراف ، 1985 ، ص317 – 323) .

وتأسيساً علـى تحليلات سنايدر المتعلقة بآثار المقيدات الفاعلـة فـي البيئـة الدولية ، أي النظام الدولي ، على صناعة القرار في السياسة الخارجية مـن حيـث إدراكها والتفاعل معها ، فقد أولى بعض المحللين اهتماماً إلى واقع البيئة الدولية كما تظهر في مدركات صناع القرار ، وكما هي عليه كتفاعلات وكيـف تـؤثر علـى السياسات الخارجية (نعمة ، 1999 ، ص 157) .

3.1.2 كيفية توظيف النظرية في الدراسة :

يظهر توظيف هذه النظرية من خلال تركيزها على تحليل البيئـة الخارجيـة والبيئة الداخلية المؤثرة على عملية اتخاذ القرارات الخارجية للدول العربية المحركة للدبلوماسية العربية تجاه التعامل مع الأزمة العراقية من خلال بيـان مـدى تـأثير الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الدولية الأخرى على فعالية الدبلوماسية العربيـة تجاه الأزمة العراقية ، وبيان مواقف الدول العربية وأشكال الاتصال العربي تجـاه الأزمـة العراقية من خلال تحليل المتغيرات الداخلية التي تـشمل الأمـن القـومي العربي ، والاقتصاد العربي ، والعلاقات العربية حيث هناك صلة واضحة بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية عند عملية اتخاذ القرار العربي في ظل وجود نظام دولـي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية .

2.2 الدراسات السابقة :

دراسة سلامة : " الدبلوماسية العربية تجاه الحرب على العراق " ضمن ندوة تحمل عنوان " الدبلوماسية العربية في عالم متغير " ، مركـز دراسـات الوحـدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2003 .

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالإطار العام الذي تمارس فيه الدبلوماسـية العربية أعمالها في ظل الوضع الجديد، وهذه الدراسة قدمت خـلال نـدوة تحمـل عنوان "" الدبلوماسية العربية في عالم متغير "" كمحاولـة لتقيـيم أداء الدبلوماسـية العربية تجاه الحرب على العراق ، وجاءت هذه الدراسة بمثابة إطلالة علـى الأداء الدبلوماسي ، وبينت أن الدبلوماسية العربية الجماعية تجاه الحرب علـى العـراق كانت معطلة إلى حدٍ كبير ، وشهدت انحداراً تدريجياً ، وأرجع ذلـك إلـى عمـق الخلافات العربية ، بعكس الدبلوماسية القطرية التي كانت تنطلق من معطيات أكثـر واقعية ، لأنها انطلقت من فكرة أن الحرب نتيجة حتمية .

وفي هذه الدراسة تم التركيز وبشكل كبيـر علـى التحـديات التـي تواجـه الدبلوماسية العربية تجاه الأزمة العراقية فقط دون التعرض لدور جامعـة الـدول العربية ومؤتمرات القمة العربية المتعلق في هذا المجال ، بالإضافة إلـى أن هـذه

الدراسة تعالج فترة من الزمن ليست بالطويلة فيما يتعلق بالحرب على العـراق أي لغاية عام 2003م .

دراسة مجدلاوي : " الدبلوماسية الوقائية في المـسألة العراقيـة ، دار روائـع مجدلاوي ، عمان ط1 ، 2004 .

هذه الدراسة تتحدث عن مفهوم الدبلوماسية من حيث الجانب النظـري لهـذا المفهوم وتتحدث عن أشكال العمل الدبلوماسي المتمثلـة برؤسـاء الـدول ووزراء الخارجية ، والبعثات الخاصة والبعثات الدائمة لدى المنظمات الدولية ، وتركز هـذه الدراسة والحصانات والامتيازات الدبلوماسـية التـي تمنـ ـح للقـائمين بالعمـل الدبلوماسي ، وتناولت هذه الدراسة نظام التبـادل الدبلوماسـي الـدائم والعلاقـات القنصلية .

ولم تتطرق هذه الدراسة إلى المسألة العراقية إلا في بعض الصفحات التي لـم تعكس عنوان هذه الدراسة (الدبلوماسية الوقائية في المسألة العراقية) ، وذلك مـن خلال أن هذه الدراسة لم تبحث في الأسباب الحقيقية لاحتلال العراق ، ولم تتطـرق لدور الدبلوماسية العربية تجاه المسألة العراقية ، بعكس تركيز هذه الدراسـة علـى الدور الأمريكي في المسألة العراقية .

دراسة حجازي "" الدبلـوماسية العربية ومفهوم خـ ـدمة المـواطن العربـي قنصلياً: ضمن ندوة تطوير الأداء الدبلوماسي العـربي فـي مواجهـة المتغيـرات العالمية ، تـوثيق مركز القرار للاستشارات ، دار الأمين للنشر ، القاهرة .

هذه الدراسة تركز على العلاقـات القنـصلية الخاصـة بـالمواطن العربـي والتجمعات العربية في الخارج ، وتشير هذه الدراسة إلى القنوات الفـضائية التـي حولت العالم إلى قرية صغيرة ، والتي تلعب دوراً بارزاً في التعريف بكل شيء في مختلف المجالات التي تعود بالنفع المباشر على المواطن العربي في المهجر وعلـى الوطن الأم في آن واحد إذا ما أحسن استثمارها والاستفادة منها .

في هذه الدراسة تم التركيز بشكل كبير على العلاقات القنصلية في المجـالات الثقافية والاقتصادية الخاصة بالمواطن العربي في الخارج دون التطـرق للعلاقـات الدبلوماسية بشكل واضح .

أما هذه الدراسة فهي تتناول الخلفية التاريخية لاحتلال العراق والتحديات التي تواجه الدبلوماسية العربية تجاه الأزمة العراقية وتتنـاول المتغيـرات الداخليـة أو العوامل الداخلية التي تؤثر على الدبلوماسية العربية من خلال الحديث عـن الأمـن القومي العربي ، والاقتصاد العربي ، والعلاقات العـربية - العربيـة ، وبيـان مـؤتمـرات القمـة العربية المتعلقة بالأزمة العراقية ، بالإضافة إلى تركيزها على أثر النظام الدولي على الدبلوماسية العربية الذي يظهر جلياً مـن خـلال تـسليط الضوء على كل من الولايات المتحدة الأمريكيـة والاتحـاد الأوروبـي وروسـيا الاتحادية والصين وتركيا وإيران ، غير أن هذه الدراسة تتناول الفترة الزمنية منذ عـام 2001 ولغاية عام 2007م ، وهي بذلك تختلف عن جميع الدراسات السابقة .

الفصل الثالث

الدبلوماسية العربية وتطورات الأزمة العراقية

1.3 ماهية الدبلوماسية العربية وخصائصها :

قبل الحديث عن الدبلوماسية العربية تجاه الأزمة العراقية وبيـان المتغيـرات الداخلية والخارجية المؤثرة عليها ، فإنه لابد من تحديد مفهوم الدبلوماسية العربية و خصائصها .

1.1.3 مفهوم الدبلوماسية العربية :

ينصرف مفهوم الدبلوماسية العربية إلى مجمل الأنشطة التي تقوم بها الأجهزة المعنية برسم وتنفيذ السياسية العربية ،أي بإدارة علاقة دولة عربية مع بقية الـدول العربية ، ومن الطبيعي أن تشمل هذه السياسة بعدين رئيسيين :

الأول: يتمثل في إدارة العلاقات الثنائية بين دولتين عربيتين فقط. أما الثاني فيتمثـل في إدارة العلاقات الجماعية العربية ، أي العلاقة مع مؤسـسات العمـل العربيـة المشترك ، سواء على مستوى النظام الإقليمي العربي العام ممثلا في جامعة الـدول العربية والوكالات المتخصصة المرتبطة بها ، أو على مـستوى الـنظم الإقليميـة العربية الفرعية مثل : مجلس التعاون الخليجي ، أو الاتحاد المغربي ، وغير ذلـك من المؤسسات المتشابهة .

ومن المعروف أن رئيس الدولة في النظم العربيـة ، ملكـاً كـان أو رئـيس جمهورية أو سلطـاناً أو أميراً ، هو المسؤول الأول عن رسـم السيـاسة الخارجية ، حيث تعاونه مؤسسات مختلفة ومن أهمها في هذا المجال وزارة الخارجيـة مـن خلال وزير الخارجية باعتباره يرأس الجهـاز الدبلوماسي وتـرتبط بـه كـافة البعثـات ويعتبر المسـؤول عن تنفيـذ ومتابعة السيـاسة المرسـومة والمتفـق عليها ، حيث يختلف حجـم وكفـاءة وفـاعلية دور هذا الجهـاز من دولـة عربية إلـى أخرى ، بـاختلاف حجـم ونـوعية المـوارد الماديـة والبـشـرية المـوضوعة تحت تصرفه.(نافعة ، 2005 ، ص1-2) .

ولقد شهدت الوظيفة الدبلوماسية تطوراً هائلاً نتيجةً لثورة المعلومات والاتصالات التي حدثت في القرن العشرين ، والتي أدخلت العالم المعاصر فيما يسمى بعصر المعلومات ، وقد كان لهذه التطورات انعكاسات عميقة على الحياة الإنسانية والنظام العالمي وعلى العلاقات الدولية والدبلوماسية ، وأخذت قدرات الدول تتضاءل في السيطرة على المعلومات والأفكار التي تتدفق عبر حدودها ، بحيث لم تعد حدود وآفاق الدبلوماسية هي الحدود والآفاق التي كان متعارفا عليها في الماضي .

كما أدى التطور الهائل في وسائل تداول المعلومات وانتشارها إلى تعدد وتنوع آثارها في الحياة السياسية والنظام العالمي ، الأمر الذي انعكس بشكل كبير على تشكيل ثقافات الشعوب ومواقفها وتوجهاتها السياسية ، حيث أتاح لها ذلك السيطرة على بلورة الرأي العام العالمي والرأي العام الداخلي والخارجي للدولة ، ونتيجةً لذلك ازداد نفوذ هذه الوسائل وأصبح لها تأثير مباشر في عملية صنع السياسة الخارجية للدول وفي وسائل تنفيذها على الصعيد الدولي .

ولقد أدت أيضاً سرعة الاتصال الناتجة عن تطور تقنيات المعلومات والاتصال الجماهيري والمواصلات إلى تطور هائل في سرعة انتقال الأفكار والثقافة عبر الأقمار الصناعية وشبكات التلفاز الفضائية وسرعة انتقال الإنسان والخدمات ، وهذا يبين مدى ما لحق بالدبلوماسية بشكل عام من تغييرات ، تظهر من خلال أن الدبلوماسي كان لدية القدرة في الماضي لإجراء المفاوضات وعقد الاتفاقيات لصالح بلاده في الدولة المعتمد لديها ، ولكن نتيجة لتطور المواصلات وسرعتها وسهولتها ، أصبح من الممكن أن يقوم رئيس الدولة أو من يمثله بمهمة المفاوضات وعقد الاتفاقيات بشكل مباشر ، الأمر الذي جعل دور الدبلوماسي يتحول من مفاوض إلى منسق للتفاوض يقوم بإعداد المعلومات ويحللها لتكون مادة مناسبة للتفاوض بين رئيس الدولة أو وزير الخارجية مع نظيره من الطرف الأخر(الرشدان و الموسى ، 2005 ، ص 211-213) .

ولقد حصلت تغييرات رئيسية في العلاقات الدولية عقب الحرب العالمية الثانية أدت بالنتيجة إلى تغير الوظيفة الدبلوماسية وتتلخص عوامل التغير في الآتي:

1. التوسع الكمي في العلاقات الدولية بزيادة عدد الدول حيث كانت قاصـرة علـى الدول الأوربية أما بقية الدول فكانت تعيش حياتها الخاصـة بعيـداً عـن دائـرة العلاقات الدولية أو كانت تدخل ضمن دائرة الخضوع لدول أوروبا .

2. التوسع النوعي في العلاقات الدولية وذلك بزيادة الموضوعات والمـسائل التـي تتناولها العلاقات الدولية سواء كانـت موضـوعات سياسـية أو اقتـصادية أو اجتماعية وغيرها من الموضوعات ، ولم تقف الدبلوماسية عند هذا الحد بل أدى التقدم العلمي إلى خلق مجال واسع للتعاون في المجال الدولي ومختلف المجالات (الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية) واتخذ شكل تكوين منظمات دوليـة عالمية كالأمم المتحدة ، وتخصصية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصـندوق النقـد الدولي وغيرها ، ومن ثم ظهور المنظمات الإقليميـة كجامعـة الـدول العربية ، والسوق الأوروبية المشتركة .

وقد كـان لذلك تأثير مباشر على الوظيفة الدبلوماسية ويظهـر ذلـك مـن ناحيتين هما :

1. ظهـور دبلـوماسية المنظمـات الدولية بحيث أصبحت مكـانا رحبـاً لعـرض المشكـلات الـدولية ومـن ثم أصبحت البعثـات الـدائمة للأمـم المتحدة والوكـالات المتخصصة مـن الـسمـات المميـزة للـدبلـوماسية الجـديدة (زير ، 1989 ، ص122-123) .

2. تطور قواعد القانون الدولي الخاص بالحـصانات والامتيـازات الدبلوماسـية والاعتراف لهذه المنظمات بـالحق الايجـابي والـسلبي لمبـاشرة التمثيـل الدبلوماسي ، وأصبحت القواعد الخاصة بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية مطبقة على مبعـوثي المنظمـات الدولية وحصانة الوفـود الدائمـة للـدول لـدى المنظمة (حسن ، 2002 ، ص86) .

ولأن العـلاقات الدولية راحت تتطـور وتتعقـد نتيجـة لتـشابك وتعقـد المصـالح بين الدول كان من الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى ظهور ألوان جديدة مـن الدبلـوماسية مثـل (دبلوماسية التنمية ودبلوماسية المؤتمرات والدبلوماسية الشعبية والدبلوماسية الوقائية ودبلوماسية حقوق الإنسان ودبلوماسية التسوية) ، الأمر الذي

انعكس على طبيعة الوظيفة الدبلوماسية ؛ فالعلاقات الدولية لم تعـد قاصـرة علـى العلاقات الرسمية أو الدبلوماسية ، وإنما أصبحت تشمل كل أنواع التدفقات العـابرة للحدود بغض النظر عن أشكال ومصادر هذه التدفقات : رسـمية كانـت أو غيـر رسمية ، سياسية ودبلوماسية كانت أم اقتصادية وثقافية وسياحة أو غيرها ، ومـع هذا التغيير الهائل في طبيعة العلاقات الدولية ، وبعد أن أصبح في الإمكان أن يقوم رؤساء الدول أو وزراء الخارجية وكبار المسؤولين بالاتصال المباشـر والفـوري بنظرائهم في الدول المعنية ، فقد فقدت الوظيفة الدبلوماسية جانباً كبيراً من طابعها السياسي ، حيث أصبحت البعثة الدبلوماسية تضم خبرات عديـدة ثقافيـة وتجاريـة وعسكرية وإعلامية وغيرها ، كما فقدت جانبا كبيرا من صفتها التمثيلية ، حيث لـم يعد رئيس البعثة الدبلوماسية مجرد ممثل شخصي لـرئيس الدولـة وإنمـا يمثـل مجتمعاً مختلف التكوينات والمصالح لكل منها امتداداته الخارجية بشكل أو بـآخر ولذلك أصبح الدبلومـاسي أقـرب ما يكون إلى رجل العلاقات العامة أو الوسـيط بيـن مجتمع وآخـر منـه إلى كونه ممثلا لـرئيس الـدولة أو مفاوضاً بالنيابـة عنه (عليوة ، 2005م ، ص13- 14) .

وفي سياق هذا التطور النوعي للوظيفة الدبلوماسية ، فإنه مـن الـضروري طرح الأسئلة التالية :-

إلى أي مدى تعكس بنية البعثات الدبلوماسية العربية طبيعة التطور الذي طرأ على الوظيفة الدبلوماسية ؟ وهل عكست البعثات الدبلوماسية العربية المعتمدة ، لدى الدول العربية لدى بعضها البعض خصوصية العلاقات العربية – العربية ؟ ويمكـن الإجابة على هذه التساؤلات من خلال البحث في مؤشرين هما:

1. عـدد البعثات الدبلوماسية والقنصلية لكل دولة عربيـة لـدى الـدول العربيـة الأخرى ، حيث أن بعض الدول العربية ليس لها تمثيل دبلوماسي أو قنصلي كـافٍ لدى جميع الدول العـ ـ ـربية الأخرى وذلك لأسباب تتعلق بنقص الموارد أو نقص الخبـرات البشرية .

2. حجم هذه البعثات وطبيعة تكوينها ونسبة عدد المستشارين من الفنيين وأنـواعهم إلى عدد الدبلوماسيين ، حيث هناك اختلافات كبيرة جدا بين حجم وبنيـة ونوعيـة

المشاركين في هذه البعثات ،إذ إن العلاقة بين عـدد وحجـم ونوعيـة البعثـات الدبلوماسية لدولة عربية (معينة) لدى الدول العربية الأخرى من ناحية ، وبين كثافة التفاعلات الثنائية مع هذه الدول في جميع المجالات وعلـى كافـة الأصـعدة الرسمية والشعبية من ناحية أخرى ، قد يكشف عن وجود مناطق وآفـاق جديـدة وكبيرة غير مستقلة لتطوير العلاقات الثنائية العربية (نافعة ، 2005م ، ص 2).

إن المتغيرات العالمية السريعة تدفع بالدبلوماسية العربية إلى زيـادة تطـوير الأداء الدبلـوماسي العربي ودون قصره على دولـة دون أخـــرى أو قـارة دون أخرى ، فأينما يتواجد المواطن العربي ينبغي على الدبلوماسية العربيـة أن تنـشط لتشمل جميع التجمعات العربية ،حيث إن الدبلوماسية العربية لها تمثيل واسـع فـي مختلف دول العالم (حجازي ، 2005م ، ص158) .

إن خـريطة العـلاقات العربية – العربية في ضـوء المؤشـرات سـالفة الذكر ، يمكن أن تظهر عدداً من الحقائق ، من حيث التوترات التـي تحـدث فـي العلاقة بين بعض الدول العربية بين الحين والآخر ، التي ربما تكون ناجمـة فـي الواقع عن نقص في المعلومات المتبادلة أو المتاحة لدى الأطراف المعنية أو عـدم دقة هذه المعلومات ، وان هذا النقص أو عدم الدقة قد يكونا ناجمين عن عدم كفايـة أدوات الاتصال بين البلدين على الصعيدين الرسمي والشعبي .

وفي الواقع إنه كلما كانت العلاقة الثنائية بين الدول العربية كثيفة وسلمية أصبح من السهل إقامة علاقة جماعية تتمتع بنفس المواصفات ولها نفس السمات ، حيـث يصبح من السهل في هذه الحالة تطوير ودفع العمل العربي المشترك ، أما أذا كانت العلاقات الثنائية بين الدول العربية ضعيفة أو محدودة وتتسم بوجود شكوك وعـدم ثقة متبادلة ، يصبح من الصعب إقامة علاقات جماعية أو تكاملية قوية ، وفي هـذا السياق يجب على جامعة الدول العربية أن تهتم بفحص بنية وهياكل العلاقات الثنائية بين الدول العربية ، وتقوية وتصحيح هذه البنية وتلك الهياكل ، من خـلال تنظـيم الدورات التدريبية للخبراء وتحقيق قدر أكبر من التفاعل بين المسؤولين عن رسـم وتنفيذ العلاقات العربية – العربية ليس فقط في المجالات الـسياسية والدبلوماسـية وإنما أيضاً في المجالات الاقتصادية الثقافية والتجارية والسياحية .

ويمكن أن تلعب البعثات الدبلوماسية دورا مهما ليس فقط للحد من العديد مـن المشكلات أو الأزمات العربية ، ولكن أيضاً لتطوير العلاقات العربية – العربية في جميع المجالات: السياسية منها ، والاقتصادية ، والثقافية والاجتماعية ، إذ يفتـرض أن يتمتع عضو البعثة الدبلوماسية العربية في الدولة المضيفة بمزايا نسبية مقارنـة ببعثات الدول الأخرى ، بحكم كونه عربيا يتحدث اللغة العربية ولديـه الاسـتعداد الفطري والطبيعي لفهم تقاليد وثقافة البلاد الذي يعيش فيه فهماً واعياً وعميقاً ، وبحكم أنه يمثل حكومة ومجتمعاً ، يفترض أنه ملـم المامــاً كبيـراً بمزايـاه النـسبية وباحتياجاته ، وبوسعه أيضاً إذا ما أحسن اختياره أن يلعب دورا بالغ الأهميـة فـي تطوير العلاقات الثنائية العربية ، وفي الوقت نفسه يمكن لجامعة الدول العربيـة أن تلعب دوراً مهماً لتطوير العلاقات الثنائية بين الدول العربية إذا ما بذلت جهداً أكبـر للتعرف على أهم المشكلات التي تواجه الدبلوماسي العربي في البلاد العربية التـي تعرقل قدرته على أداء مهمته ، ثم تقوم بعد ذلك بالعمل على حل تلـك المـشكلات بوسائل متعددة قد يكون من بينها :- (نافعة ، 2005م ، ص3- 4)

1. تنظيم دورات مختلفة بالتعاون مع المعاهد الدبلوماسية الموجودة فـي الـدول العربية لتطوير وتفعيل المهارات الدبلوماسية الواعية والقادرة على تطوير العلاقات العربية - العربية وتطويرها بما يخدم أهداف العمل العربي المشترك .
2. تنظيم حلقات نقاشية مشتركة للتعرف على حقيقة المشكلات التي تواجه عمـل الدبلوماسي العربي في الدول العربية ، والتعرف على وجهـة نظـر ومقترحـات المشاركين حول طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه جامعة الدول العربية لتحسين أداء البعثات الدبلوماسية العربية في الدول العربية بما يساعد علـى تطـوير العلاقـات العربية - العربية على الصعيدين الثنائي والجماعي .

2.1.3 خصائص الدبلوماسية العربية وسماتها :

تُعد الدبلوماسية بشكل عام عاملاً رئيسياً ووسيلةً مهمة في تفعيل العمل السياسي الدولي التي تعتمد الدول عليه في تنفيذ سياساتها الخارجية ؛ لأنها تشكل العنصر الأساسي في العلاقات بين الدول لإحلال الأمن والاستقرار بينها وذلك بسب السمات التي تتصف بها ومنها: (الكحيمي ، 2005 ، ص3)

أ- أنها وسيلة توفيقية في الوصول إلى التوافقات وعقد الاتفاقات والمعاهدات عن طريق تبادل الرأي والحوار والتفاوض.

ب- أنها الوسيلة الأساسية في الإقناع والحوار ومتابعة الاتصال مع الآخرين في وقت السلم والحرب.

ج- أنها وسيلة هامة لتكييف العلاقات القائمة بين الدول من خلال قدرتها على شرح المواقف وإيضاح السياسات والدفاع عن المصالح الوطنية .

د- أنها وسيلة يمكن من خلالها ترجمة سياسة الدولة ومواقفها تجاه الآخرين.

أما بالنسبة للدبلوماسية العربية فهي قائمة على مجموعة من الخصائص والسمات التي تتمثل بما يلي:

1- التمسك المفرط بالصفة القطرية :

تمثل السمة القطرية إحدى الحقائق الكاملة في الواقع السياسي – الاجتماعي الموضوعي للمجتمع العربي ولذلك لا يمكن تجاوزها في التحليلات الشمولية للدبلوماسية العربية ، وأكثر من أي وقت مضى فإن الدولة العربية كما يبدو في مجريات الأحداث الواقعية ، في الطريق إلى مزيد من التفتت والتجزئة وتكلس الحدود ووضوح معالمها وزيادة تضخم الذات القطرية .

والقطرية تعني انقطاع خطوط الاتصال والتواصل بين العرب ، وهدم البنية الكامنة للعلاقات الاجتماعية والنسيج الاجتماعي العام ، بحيث لا تتجاوز الولاءات والانتماءات الحدود الضيقة للحواجز القطرية لكل دولة عربية ، وهذا ما دعا إلى بروز واستعلاء السمة القطرية كسمة بارزة للدبلوماسية العربية ، إلى جانب اضمحلال العالم العربي وضموره ، مما أضعف الحس العربي العام المشترك ، وأضعف أفق الولاء والإنتماء العربي العام ، ولقد تبلورت النتيجة

النهائية في تمزيق الهوية العربية بأبعادها المختلفة ، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة الدبلوماسية العربية على العمل العربي المشترك والتعاون أو الاتفـاق حتـى فـي مستويات النخبة (الحوراني ،2003، ص12) .

وهذه الدبلوماسية القُطرية قد تلتقي وقد لا تلتقي مع القرارات الخطيرة التـي تتعرض لها الأمة العربية . وقد حدثت خلال مسيرة العمـل العربـي المـشترك متغيرات في الثوابت العربية ، تتمثل في انعزالية الدبلوماسية القُطرية تجاه الأخـر العربي وتفكيك الطبيعة الانعزالية للدبلوماسية القطرية ضرورة لبناء العمل العربي المشتـرك والدبلـوماسية الجمـاعية العربية علـى أسـس جـ ـديدة وبـشكـل تدريجي (الدوري ، 2003 ، ص77) .

ولقد توصلت الدبلوماسية القُطرية العربية إلى مسارات اختناق مختلفة تعكـس باستمرار إخفاقاتها التبادلية ومثال ذلك :- فشل الدبلوماسية القُطرية العربيـة فـي مواجهة القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية ، كما عجزت الدبلوماسـية القطرية العربية عن مواجهة الإرادة الدولية ، وفشلت في منع الدول العربيـة مـن الدخول في الحروب والنزاعات مع غير العرب ، كما فشلت في معظـم مجـالات العمل العربي المشترك على الـصعيد الاجتمـ ـاعي والـسياسي والاقتـصادي والعسكري ، وعلى الصعيد القطـ ـ ـ ـ ـ ـري (الحوراني ،2003، ص16) .

2- غياب التنسيق في التعامل مع مختلف القضايا القومية :

ويظهر ذلك من خلال التباين الكبير بين مضمون وأهداف السياسات الخارجية العربية ، التي لم تصل إلى الحد الأدنى من التنسيق وتقديم المصلحة القومية العليـا على المصـالح الذاتية ، والتعـامل مع تلك الأهـداف العليا بشـيء مـن نكـران الذات ، الأمر الذي أدى إلى الانقسام العربي والضعف السياسي الملحـوظ داخـل النظـ ـ ـام الإقليمي العربي (العطية ، 2003 ، ص21) .

فقد قاد اضمحلال المد القومي الذي يعتبر من أهم ركائز عمـل الدبلوماسـية العربية إلى ضعف الاهتمام بالقضايا العربية المشتركة ، فلم تعد هذه القضايا تولـد بنفس الاستجابات القوية عبر العالم العربي ، وتلاشى الإحساس بالتضامن العربـي نتيجة التركيز على المصالح القطرية على حساب الجماعة العربية ، وخيـر مثـال

على ذلك عندما توقفت مصر عن أن تكون القوة الدافعة لتضامن النظـام الإقليمـي العربي ، بعد أن قرر الرئيس الراحل أنور السـادات في أواخر الـسبعينات كـسر الجمود والتعامل مع إسـرائيل بسبب التكلفة المستمرة للمواجهة معهـا ، والملفـت للنظـر أن الـرئيس السـادات قـام بذلك دون الاكتـ ـراث لمـصالح الفـاعلين الآخرين على خط المـواجهة الذيـن أضحـ ـوا فـي وضـع أكثـ ـر عرضـة لـلاختراق (هلال و قرني ، 1994 ، ص90-91) .

3- دبلوماسية غير واضحة المعالم :

تتسم الدبلوماسية العربية بأنها دبلوماسية غير واضحة المعالم ، ويعزو البعض ذلك إلى أن الدور الدبلوماسي والسياسي قد تراجع ، أو أن الثقة فـي الدبلوماسـية كأسلوب لإدارة العلاقات الدولية اخذ يتراجع أمام مقومات أخرى مثل القوة ، أمـا البعض الآخر فيعزو ذلك إلى ضعف الجهاز الدبلوماسي العربي ، والبعض يرى أن السبب الرئيسي في عدم وضوح معالم الدبلوماسية العربية تتجسد في التناقض بـين الموقف السياسي العربي الرسمي والموقف الشعبي ، فالنظم السياسية القائمة كل ما تقوم به من مواقف أو تتخذه من سياسات على المستويين الخارجي والداخلي ليس له صلة بما تريده الجماهير العربية ، حيث تنعكس هذا الضعف السياسي العربي العام على المستوى الخارجي كما تنعكس على المستوى الداخلي ، ولو أخـذنا المواقـف العربية الرسمية قبل الحرب على العراق لوجدنا كيف تذبذبت بين مؤيـد للحـرب ومعـارض بشدة ، أو بين مقـدم مسـاعدات للولايات المتحدة الأمريكيـة لـشن الحـرب أو ملتـزم الحيـاد ، في حيـن أن المـواقف العربية غيـر الرسـ ـمية (الجماهير) جسدت موقفاً عربياً واضحاً وقوياً وصريحا جوهره رفـض الحـرب على العراق (لوتاه ، 2003 ، ص 74-75) وبالتالي فكيف يمكن لهذه الدبلوماسية الغير واضحة المعالم من حيث تناقض المواقف العربي الرسمي مع الموقف الشعبي أن تكون قوية وفاعلة ؟ حيث انه لابد من توحيد المواقف المتناقضة على المـستوى الداخلي للخروج بدبلوماسية عربية فاعلة على المستوى الخارجي .

4- دبلوماسية فاقدة لبرنامج عمل أثناء الأزمات:

تفتقد الدبلوماسية العربية إلى وجود برنامج عمل لمعالجة الأزمات التي تتعرض لها الدول العربية التي قد تصل إلى درجة النزاع أو الصدام المسلح ، ويهدف هذا البرنامج إلى الحيلولة دون استفحال الأزمات وتفاقمها والتحرك للقضاء عليها وهي في بدايتها ومحاولة احتوائها قبل أن تتطور إلى صراعات مسلحة ، من خلال تفعيل دور المؤسسات السياسية القابلة للاستخدام كآليات التسوية السلمية للنزاعات ، سواء بالوسائل السياسية – كالمساعي الحميدة أو الوساطة أو المفاوضات المباشرة وغيرها ، أو بالوسائل القانونية – كالتحكيم أو القضاء الدولي وغيرها ، التي يمكن أن تلعب دوراً مهماً في هذا الإطار ، حيث يمكن أن يكون مجلس جامعة الدول العربية سواء على مستوى وزارة الخارجية أو على مستوى القمة أحد آليات تسوية المنازعات بالوسائل السلمية باعتباره وسطاً أو حكماً في النزاع ، بالإضافة إلى أن جامعة الدول العربية تفتقر إلى وجود الدبلوماسية الوقائية كآلية للوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها (نافعة ، 2005 ، ص4) .

5- دبلوماسية لا تجيد استغلال الفرص :

تتسم الدبلوماسية العربية بأنها دبلوماسية لا تجيد استغلال الفرص حيث أهدرت الدبلوماسية العربية فرصة العمل الجماعي ، خاصة في مجال الإعلام الخارجي ولعل هذا ظهر بشكل واضح خلال الأحداث الأخيرة الحاسمة في العلاقات الدولية (الحرب على العراق واحتلاله) وما تمخض عنها من تشرذم سياسي وسرعة في تدويل القضايا العربية ، حيث كانت أمام الدبلوماسية العربية قضية عادلة وكان الرأي العام العالمي مهيئاً ومستعداً لاستقبال الرسالة العربية المعارضة للحرب ، لكن هذه الفرصة أهدرت مثله مثل الفرص التي أهدرت في السابق ، حيث لم تتمكن الدبلوماسية العربية من توضيح الموقف العربي وإيصال الصوت العربي للرأي العام العالمي ، كما أنها لم تتمكن أيضاً من التنسيق خلال الأزمة العراقية أو اتخاذ مبادرة خلال هذه الأزمة ، حيث كان واضحاً أن الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على العراق هي حرب ظالمة وغير أخلاقية وغير مبررة ومتمردة على الشرعية الدولية ، وكانت هذه الحرب قائمة على

مجملها علـى الأكاذيب والمبالغات حـول أسلحـة الدمار الشامل وعـلاقة العراق بالإرهاب ، وعدم التزامه بقرارات الأمم المتحدة رغم ذلك كله لم تتمكن الدبلوماسية العربية مـن استغلال هذه الفرصة للحصول على موقـف عربـي موحـد تجـاه الحرب الأمـريكية على العـراق يضمن له التأييد التـام مـن الـ ـرأي العـ ـام العالمـي (الحسن ، 2005م ، ص2) .

6- دبلوماسية منفعلة أكثر مما هي فاعلة:

لا شك أن البحث في الخصائص الهيكلية والوظيفية لمؤسسات العمل العربـي المشترك ، يلزم رصداً لعمليات الاتصال التي تتم بين مختلف أطرافه الفاعلة ، وما يتبلور في سياستها من تفاعلات ونماذج علاقات أنماط أداء ، كما أن الوعي مطلوب بضوابط التحكـم أو التكيف المتاحـة للعمل العربـي المـشترك ، ويقيـيم مـدى معـالجتها ، وخاصة في مجال اسـتيعاب التوتـ ـرات والخلافـات ، وتطـ ـويق الأزمات ، التي يمكن أن يتعرض له النظام العربي ، حيث يساعد الدبلوماسي فـي هذا المجال تدفق المعلومات داخل النظام ، لما لهذا التدفق من دور في عملية اتخاذ القرارات والسياسات والمواقف ، الذي يعرقل طموحات الدبلوماسية العربية للعـب دور فاعل لتعزيز العمل العربي المشترك هو استمرار قـصور الإرادة الـسياسية العربية ، وتواصل الخلل البنيوي في النظام العربي ، والعجز عن بنـاء مؤسـسات فاعلة ، تستوعب الأساليب العصرية في العمل الإقليمي المشترك بعيداً عن العشوائية والازدواجية والافتقار إلى صلة الوصل المؤسساتية ، الأمر الذي يعرقل تحـ ـ ـول الدبلوماسية العربية من دبلوماسية منفعلة إلى دبلوماسية فاعلة .

7- الدبلوماسية العربية دبلوماسية القمة :

تتسم الدبلوماسية العربية بالاجتماعات الدورية لرؤساء الـدول والحكومـات العربية والتي لها فائدة في التسوية السلمية للمنازعات التي قد تنـشأ بـين الـدول العربية ؛ لأن في ذلك فرصة للقاء الزعماء والقيادات العربية ، ويعني ذلك حضور الأطراف المتنازعة لجلسات مؤتمر القمة ، حيث أن مناخ عقد مؤتمرات القمة قـد تتهيأ فيه الفرصة لمباشرة الدبلوماسية الشخصية لرؤساء الدول ، ولـذلك نجـد أن لمؤتمر القمة دوره الفاعل في التسوية السلمية للمنازعات ، وهكذا فقـد اسـتحدثت

جامعة الدول العربية دبلوماسية القمة العربية كإحدى أدوات تسوية النزاعات العربية (دهبي ، 2006 ، ص3) .

كما أنه لا يمكن الحديث عن انتظام فعلي وملموس لدبلوماسية القمة العربية إلا بعد قمة القاهرة عام 2002م ، والتي شكلت تحولاً في تطور دبلوماسية القمة العربية حيث قامت بإجراء تعديل في ميثاق جامعة الدول العربية يحدد الوضع القانوني لدبلوماسية القمة ، واعتبرته جزءاً مكملاً للميثاق ، وبذلك تكون دبلوماسية القمة تحولت من حيث الشكل على الأقل إلى مؤسسة فعلية من مؤسسات جامعة الدول العربية (الأذينات ، 2008 ، ص6) .

ونظراً للصلاحيات المخولة لقادة الدول العربية وقدرتهم على اتخاذ القرار ، فقد شكل هذا تطوراً ايجابياً تنعكس آثاره على مؤسسات النظام الإقليمي العربي ، ويؤدي إلى زيادة فاعلية العمل العربي المشترك إذا كانت القرارات الصادرة عن دبلوماسية القمة تنصب في مصلحة النظام الإقليمي العربي ، إذ أن مشاركة رئيس الدولة يضعه في موقع تحمل المسؤولية المباشرة ، كما أنه لا يستطيع التراجع عن مواقفه أمام الرأي العام ، وبالتالي يؤدي ذلك إلى نوع من الالتزام بقرارات القمم .

8- الدبلوماسية العربية دبلوماسية تنازلات :

إن المتابع لحركة الدبلوماسية العربية في التعامل مع الأزمات التي يتعرض لها النظام العربي يجد أنها دبلوماسية متمرسة في موضوع التنازلات ، حيث يوجد تراث عربي يشير إلى أن الدبلوماسية العربية الجماعية محنكة في فن التنازل ، الأمر الذي أدى إلى تحويل الدبلوماسية العربية إلى دبلوماسية استجابات أكثر مما هي دبلوماسية مبادرات ، ودبلوماسية رد فعل على الأحداث وليست دبلوماسية مبادرة وفعل نابع من الذات العربية بحيث تستجيب الدبلوماسية العربية لما يفرض عليها من البيئة الخارجية دون أن تبادر الدبلوماسية العربية من تلقاء نفسها لصناعة مواقفها الخارجية والتفاعل معها وبالطريقة التي تراها مناسبة للحفاظ على وحدة النظام العربي من الانقسام والتشرذم (الجمال ، 2003 ، ص 82) .

9- الدبلوماسية العربية دبلوماسية تفتقر لمهارات التفاوض :

لقد تطورت دبلوماسية التفاوض في القرن العشرين لاسيما بعد الحرب العالمية الأولى وبصفة أخص بعد الحرب العالمية الثانية ، فإلـى جانب الدبلوماسية الثنائية التقليـدية التي تميـزت بالسرية ظهـرت الدبلوماسية الجمـاعية التـي تتميـز بالعلنية ، والسبب في ذلك التطور يرجع إلى التقدم التكنولوجي في ميـدان وسـائل الاتصال والمواصلات والذي واكبه تطور كبير في صناعة الطباعة والنشر ، الأمر الـذي أدى إلى قوة فاعلية الرأي العام في عمليات التفـاوض الـدولي فـي كافـة صورها ، فالدبلوماسية الجماعية هي مجرد أداة من أدوات التفاوض ، وأداة فرضها تطور العلاقات الدولية في العصور الحديثة (عليوة ، 2005 ، ص193) .

وبالنسبة للدبلوماسية العربية فهي تفتقر إلى مهارات التفاوض وأصـوله مـن حيث أنها تنطلق في مفاوضاتها حول مختلف القضايا المطروحـة علـى الـساحة الإقليمية والدولية من مبدأ التركيز على المصالح القُطرية العربية ، مما يؤدي إلـى تعدد المصالح وتداخلها أحياناً وتضاربها أحياناً أخـرى ، كمـا أن تعـدد القـضايا المطروحة للبحث من قبل الدبلوماسية العربية يؤثر تأثيراً بالغاً في مواقـف الـدول العربية بالنسبة لكل دولة عربية على حدا ، لأن درجة اهتمام الدول العربية بالقضايا المطروحة ليست واحدة لذلك فإن ما تعتبره دولة عربية معينـة أو مجموعـة دول عربية قضية ثانوية قد تعتبرها أخرى قضية رئيسية ، كما أن تعدد المشاركين فـي الدبلوماسية العربية خلال عملية التفاوض يؤدي إلى انقسام الـدول العربيـة إلـى مجموعات ومن ثم تصبح عملية التفاوض معقدة للغاية ، وخير مثـالٍ علـى ذلـك المفاوضات العربية مع إسرائيل التي كانت تنتهي دائماً لصالح إسرائيل ، حيث كانت الـولايات المتحـدة الأمريكية تـرسل مفـاوضيها للتفـاوض بالنيابـة عـن إسـرائيل مـع العـرب حـول القضية الفلسطينية ، وينتهـي الأمـر لـصالح إسرائيل (الأحمدي ، 2004 ، ص1) .

من ناحية أخرى تفتقر الدبلوماسية العربية إلى إستراتيجية التفاوض المتمثلـة بحشد وتعبئة القدرات لكي تتجمع في "" نقطة هجوم "" واحدة تكون محـصلة لكـل العدد والأدوات التفاوضية المتاحة ، كما أن الدبلوماسية العربية تفتقـر إلـى أهـم

تكتيكات التفاوض مثل إخفاء الموضوع الهام وسط جدول الأعمال والتركيز شـكلياً على موضوع آخـر ومن الواجـب على الدبلوماسية العـربية قبـل إجـراء التفاوض ، تحديد الهدف المطلوب من ورائه ومن المعروف أن معظـم الاتفاقيـات العربية لا تحظى بالمتابعة وتصبح حبراً على ورق وإن وسيلة المتابعة بحاجة إلى تحديد الجهة أو الجهـات المسئولة عن تنفيذ الاتفاق وتحديد جـدول زمنـي وبرنامج يُراعى بكل دقـة (عبد الباسط ، 2005 ، ص11- 14) .

ومن هنا فقد أظهر ذلك مدى افتقار الدبلوماسية العربية إلى مهارات التفاوض ويتبن ذلك من خلال أن الجولات التالية للدبلوماسية العربية تجاه أي قـضية تـدور حول نفس الموضوع الذي تم مناقشته في الجولات السابقة ، سواء لاستكمال الطريق أو لتصحيح المسار .

10- الدبلوماسية العربية دبلوماسية تفتقر إلى الشفافية والديمقراطية :

تتسـم الدبلوماسية العربية بأنهـا دبلـوماسية تفتقـر إلـى الـشفافية والديمقراطية ، حيث أنها تفتقر إلـى المـصداقية ولا تعكـس الـصورة الحقيقيـة والموضوعية لمختلف القضايا المطروحة ونتائجها على طاولة المفاوضات الإقليمية والدولية ، كما أنها لا تتبنى الخيار الديمقراطي في التعامل مع هذه القضايا ، فالنظام الإقليمي العربي بحاجة إلى سلوك النهج الديمقراطي ، وهذا يتطلب وجود دبلوماسية متميزة ؛ لأن هذه المرحلة بكل مستوياتها تتطلب قرارات استثنائية وحضارية تنهي واقع الانحدار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي والثقافي الذي وصـلت إليه الدول العربية بدون وجود الديمقراطية . وإن الأزمـة الكبـرى التـي خلفهـا الاحتلال الأمريكي للعراق لا يمكن للدبلوماسية العربية مواجهتهـا إلا مـن خـلال تطوير نمط الحكومات العربية وشعوبها في مختلف المجالات ، حيث لابد من إدراك أن الأزمـة العراقية بكل مراحـلها وفصولها هي نتـاج طبيعي ووليـد شـرعي لنظام السلطـة المطلقة الديكتـاتـورية التي مـارست أنواع عـديدة مـن القتـل والقمع (محفوظ ، 2004 ، ص15) .

وبالتالي فإن الدبلوماسية العربية تتسم بالافتقار إلـى الـشفافية والديمقراطيـة وخاصة في حال تعرض أي دولة من دول النظام الإقليمي العربي للأزمات كما أن

اعتماد الديمقراطية وتوسيع المشاركة الشعبية من قبل الدبلوماسية العربية يـساعدها على لعب دور بارز في التعامل مع القضايا التي تتعرض لها الدول العربية وعلـى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

هذه أهم خصائص وسمات الدبلوماسية العربية التي ساهمت في إظهار مواطن الخلل والضعف في الدبلوماسية العربية ، وإذا كان هناك تأثير متبادل بين الـسياسة بكل جوانبها والدبلوماسية بكل مظاهرها ، فإن الباحث يرى أن الوهن الذي أصـاب السياسة العربية منذ استقلال الأقطار العربية انعكس سلباً على الدبلوماسية العربية .

3.1.3 الخلفية التاريخية للأزمة العراقية :

بـدأت الحـرب الأمريكية علـى العـراق منـذ فـرض العقـوبات الدولية علـى العـراق كـرد فعـل لغـزوه الأراضـي الكـويتية عـام 1990-1991 (حرب الخليج الثانية) , فقد تعرض العراق على أثرها لسلسلة من العقوبات الدولية بدأت بقرار مجلس الأمن "660" في 2 آب عـام 1990 والـذي طالـب العـراق بضرورة الانسحاب الفوري غير المشروط من الكويت , بينما فرض القرار "661" في 6 آب عام 1990 الحظر الاقتصادي التام على العراق , وعندما لـم يـستجب العراق للقرارات الدولية تعرض لهزيمة قاسية في حرب" عاصفة الـصحراء" مـن خلال شن حرب عدوانية في تحالف ثلاثيني أدى إلى هزيمة العراق وتـدمير آلتـه العسكرية ووضعه تحت الحصار لمدة (12) عام , وبعد انتهاء الحرب صدر قرار مجلس الأمن رقم "687" في "3" نيسان عام 1991 والذي طالب العراق دون قيد أو شرط بتدمير كافة الأسلحة غير التقليدية والصواريخ ذات المدى البعيد وذلك تحـت إشراف دولي وتنفيذ كل القرارات الدولية الصادرة ضده ، ولتخفيف معاناة الـشعب العراقي صدر القرار "986" , في 14 نيسان عام 1995 المعروف بقرار" الـنفط مقابل الغذاء " ليسمح للعراق ببيع ما قيمته مليار دولار من النفط لثلاثة أشهر لشراء الأغراض الإنسانية من أغذية ودواء تحت إشراف الأمم المتحدة , ولكن هذا القرار لم يسهم نسبياً في رفع المعاناة عن الشعب العراقي إذ تعرضت المبـالغ المـستحقة للعراق لاستقطاع أجزاء كبيرة منها لصالح صندوق التعويضات وتكـاليف مفتـشي الأمم المتحدة , وفي (17) كانون الأول 1999 صدر قرار مجلس الأمن رقـــم

(1284) بشأن تعليق العقوبات شريطة قبول العراق التعاون مـع لجنـة تفتـيش وتحقيق ومـراقبة دائمة بتسليم السلع والمنتجات المدنية المسموح لهـا بـأن تبـاع للعراق (الدسوقي ، 2001 ، ص 151-152) .

وتطورت الحرب الأمريكية على العراق بشكل بارز غداة أحـداث الحـادي عشر من أيلول عام2001م واندلعت الحـرب على العراق نظرياً مـساء 31 آذار عام2003 لحظة تهديد كـولن بـاول سوريا وإيـران مـن على منبـر اللـوبي اليهودي "ايباك" في واشنطن ، والحرب على العراق كانت فكرة عرضـها رونالـد رامسفيلد على رئيسه جورج دبليو بوش في المجلس الوزاري بعد يومين من أحداث الحادي عشر من أيلول عام2001م , وأنها في الواقع ليست فكرة بل عقيدة تدعي أن الأفكار السياسية قوة دفع مركزية في التاريخ , وإنها تقوم علـى المزاوجـة بـين الأخلاق والقوة وبين حقوق الإنسان والتصميم (نعمان ، 2003 ، ص79) .

وقد أدت أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 , إلى ما يسمى بالحملـة الدولية ضـد الإرهاب , وهـي الحملـة التـي تقـودها الولايـات المتحـدة الأمـريكية , وفجأة ودون مقدمـات طويلة تحـولت الأنظـار إلى حـدث آخـر وهو الأزمة العراقية - الأمريكية - البريطانية تحديداً , أو ما سمي بأزمة أسـلحة الدمـار الشامل العراقية . وكما هـو معلوم فقـد سـعت الإدارة الأمريكيـة أول الأمر , لمحاولة استصدار قرار من مجلس الأمن يجيز لها منفردة أو بالتعاون مـع دول أخرى الحق في استخدام القوة ضد العراق لحمله قسراً على نزع أسلحته غيـر انه إزاء تباين مواقف الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن طال النقاش حول هذا الموضوع ليحسم الأمر في النهاية بصدور القـرار(1441) بتـاريخ 2002/11/8 الذي وضع جدولاً زمنياً صارماً كان يتعين على العراق الالتزام به إذا أراد تجنـب استخدام القوة ضده .

وأشار مجلس الأمن في القرار 1441 إلى أن هذا القرار إنما صدر لتوافقه مـع العديد من القرارات الأخرى ذات الصلة ومنها :

* القرار رقم 707 في الصادر 15 /8/ 1991 والذي نص على ضرورة أن يقـدم العـراق تفصيلاً كاملاً ونهائياً يبين فيه كافة برامجه الخـاصة بأسـلحة الـدمار

الشامل , وأن يتيح لمفتشي الأمم المتحدة حرية كاملة للتفتيش ، والقرار رقم 715 الصادر في تشرين لأول 1991 والذي وافق فيه مجلس الأمن على الترتيبات التي أعدتها لجنة اليونسكو (التي تشكلت بموجب القرار687 الصادر بتاريخ 3 نيسان 1991) والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن متابعة أسلحة الدمار الشامل العراقية ، والقرار رقم 1051 في آذار 1996 والذي نص على وجوب قيام العراق بإخطار مجلس الأمن بأي شحنات من المواد ذات الاستخدام المزدوج المدني والعسكري (الرشيدي ، 2003 ، ص116- 117) .

وبعد ذلك بدأت الولايات المتحدة في تصعيد حملتها السياسية ضد نظام الرئيس العراقي صدام حسين في مطلع خريف عام 2002 . وقد اختار النظام العراقي المناورة سبيلاً لإدارة الأزمة وبهدف احتواء الأزمة والإفلات من تداعياتها ومنع تطورها في اتجاه الحرب التي هددت الولايات المتحدة بشنها منذ أن مضت في اتجاه التصعيد وعندما بدأت عملية التفتيش الأخيرة في نوفمبر 2002م , كان هناك احتمالان لا ثالث لهما بشان أسلحة الدمار الشامل العراقية , إما أن بعضها مازال موجوداً وتم إخفاؤه أو أنها تم تدميرها كلها ولم يبقى منها شيء , وعلى الرغم من كل محاولات النظام العراقي في إدارته للأزمة لعدم ارتكاب خطأ كبير يتيح استصدار قرار من مجلس الأمن يجيز استخدام القوة ضده بشكل صريح ، ولكن ما لم يأخذه هذا النظام في الاعتبار هو أن الولايات المتحدة كانت مصرة على الذهاب إلى الحرب ، لأن هدفها الحقيقي أكبر من العراق وأسلحته المحظورة ومن منطقة الشرق الأوسط برمتها. لقد اتخذت إدارة بوش من أزمة العراق ساحة لإعادة صياغة قواعد النظام الدولي على نحو يكرس نظاماً عالمياً أحادي القطبية بصورة واضحة وينهي مرحلة الانتقال التي طال مداها منذ انتهاء الحرب الباردة الدولية واتسم فيها النظام العالمي بالمراوحة بين قطب واحد وأقطاب متعددة وبالتالي لم تفلح مناورة العراق في تفادي الحرب التي فرضت نفسها على العالم والتي بدأت بشن القوات الأمريكية والبريطانية هجومها على العراق (عبد المجيد ، 2003 ، ص 50- 52) .

ولاشك أنه أصبح هناك منعطف جديد وخطير إزاء ما يمكن تسميته بالمسألة العراقية (الأزمة العراقية) الأمر الذي يستدعي حلها على جميع المستويات وليس على مستوى واحد فقط . و نحن الآن أمام أزمة بدأت بالغزو العراقي للكويت سنة 1990 وانتهى الفصل الأول منها بحرب الخليج التي أخرجت الجيش العراقي من الكويت في شباط 1991 , ثم تداعت الفصول المختلفة لها حيث استخدمت القوة مرتين في عام 1993 مع بدء تولي كلينتون للفترة الرئاسية الأولى ثم في عام 1996 في محاولة استمرار إخضاع العراق للأوامر الأمريكية وتأكيد هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي ثم شهد الربع الأول من عام 1998 فصلا جديداً في مسرحية هذه الأزمة وذلك عندما أرادت اللجنة الخاصة لنزع أسلحة الدمار الشامل أن تدخل القصور الثمانية للتفتيش . واستمر الوضع كما هو عليه إلى أن اندلعت الحرب على العراق واحتلاله في تاريخ 2003/4/9م (زهران ، 2001 ، ص 233) .

4.1.3 الأسباب الحقيقية لاحتلال العراق :

من الواضح لأي مراقب محايد أن الأسباب التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لشن الحرب العدوانية على العراق ؛ وهي نزع أسلحة الدمار الشامل أو حتى إسقاط النظام البعثي الذي تزعمه الرئيس الراحل صدام حسين وكذلك الادعاء بارتباط العراق بتنظيم القاعدة ونشر الديمقراطية ، وهذه الأسباب المعلنة ليست هي الأسباب الحقيقية لاحتلال العراق .

إذاً فما هي الأسباب الحقيقية لشن الحرب على العراق ؟ يمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال البحث في الأسباب التالية:

1. إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي :

إن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة تقوم على فكرة أن مصالح الولايات المتحدة لها الأولوية على كل السياسات في العالم ، وبعد التحول الحاصل في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في دعوتها إلى محاربة الإرهاب وإشعال مسلسل الحروب ، بهدف فرض نظام عالمي وحيد بقوة السلاح ، وإجهاض صياغة عالم جديد متعدد الأقطاب ، حيث بدأت الإستراتيجية الأمريكية بالتبلور على

يد مجموعة من المحافظين المتشددين الذين يلتقون بأهدافهم مـع أهـداف اللـوبي الصهيوني ، وقد أصدر بوش هذه الإستراتيجية في شهر أيلول عام 2002 وكانـت الحرب على العراق أولى ثمارها . وتقوم هذه الإستراتيجية على تبريرات وضعتها إدارة بوش وهي بمثابة ظهور مبدأ جديد أشار إليه وزير الدفاع الأمريكي الـسابق رونالد رامسفيلد أثناء جولته الخليجية في شهر حزيران عام 2002م حيث قال "" إن الولايات المتحـدة الأمـريكية تقـوم بوضع عقيدة عـسكرية جـديدة تـنص علـى الحـق في توجيه الضربة الأولـى إلى الدول التي تملك أسـلحة الـدمار الشامل "" (www.qudway.com.) .

ولم يعد هناك من شك في أن الاحتلال الأمريكي للعراق كان جزءاً من رؤية إستراتيجية أمريكية متكاملة لإعادة ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط من منظور المصلحة القومية الأمريكية ، حيث كان العراق بمثابة الـساحة الرئيـسية الأولـى لتطبيق إستراتيجية الضربات الوقائية من جانب إدارة الرئيس جورج بـوش . فقـد وجدت هذه الإدارة في العراق الضعيف - الذي أنهكته سنوات طويلة (من العزلة والعقوبات) ساحة رئيسية لتطبيق إستراتيجيتها الجديدة في محاولة منهـا لجعـل مسألة استخدام القوة العسكرية من جانب الولايات المتحدة بمثابة ممارسـة مألوفـة وعادية أمام المجتمع الدولي ، ودور العراق هنا تمثل في أن الولايات المتحدة تلجـأ دائماً إلى اختيار ضحية عاجزة عن الدفاع عن نفسها ، بحيث تستطيع أن تـسحقها بشكل كامل وإن احتلال الولايات المتحد الأمريكيـة للعـراق واحتفاظهـا بوجـود عسكري كبير فيه يحقق لها أهدافاً سياسية وعسكرية واقتصادية متكاملة فمثلاً على الصعيد السياسي يقوم جوهر الرؤية الإستراتيجية الأمريكية على أن تغييـر نظـام الحكم في العراق يمثل مجرد خطوة أولى لإعادة ترتيب الأوضـاع فـي الـشرق الأوسط استناداً إلى فكرة مؤداها أن احتلال العراق وإقامة نظام حكـم ديمقراطـي علماني فيه سوف يكون مقدمة للتغيير الشامل في العالم العربي ككل وفـق نظريـة الدمينو بحيث أن التغيير في العراق سوف يكون دافعاً للتغييـر فـي بـاقي دول المنطقة .

أما على الصعيد العسكري ، فإن موقع العراق في الإستراتيجية الأمريكية يمثل تطبيقاً عملياً للشق السياسي من هذه الإستراتيجية ، فأفكار إعادة ترتيب الأوضاع الإستراتيجية في المنطقة واستكمال الهيمنة على الخليج والشرق الأوسط تظل أفكاراً نظرية بحتة ما لم تجد تطبيقاً عسكرياً عملياً محدداً لها ، ويتمثل المكون العسكري للإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق في أن الوجود العسكري الأمريكي في العراق يحقق أهدافاً مهمة من المنظور الأمريكي وتتمثل فيما يلي : (محمود ، 2003 ، ص62- 64) .

1. الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للعراق ، فالعراق يحتل ثاني أهم موقع من الناحية الإستراتيجية في الشرق الأوسط بعد مصر مباشرة ، فهو نقطة التقاء إستراتيجية بين مناطق الخليج وشمال غرب آسيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط ، كما إن الجوار الجغرافي للعراق بكل من إيران وسوريا له أهمية خاصة في الإستراتيجية الأمريكية في ضوء ما يحققه ذلك من تمكين الوجود العسكري الأمريكي في العراق من ممارسة تهديد مباشر على نظامي الحكم في كل من إيران وسوريا .
2. تثبيت القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج بصورة دائمة وليس من خلال ترتيبات مؤقتة على غرار ما كان قائماً في المملكة العربية السعودية والكويت .
3. أن الوجود العسكري الأمريكي في العراق يتيح للولايات المتحدة امتلاك قدرة أكبر على احتواء ومواجهة الدول المعادية أو غير الصديقة للولايات المتحدة انطلاقاً من الموقع الاستراتيجي للعراق .
4. تعزيز وضمان أمن إسرائيل ، وذلك من خلال الالتزام الثابت والدائم تجاه إسرائيل بالمحافظة على أمنها وبقائها وتفوقها واعتبار حماية أمن إسرائيل هو بمثابة أمن الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث حقق الاحتلال الأمريكي للعراق مصلحة إستراتيجية لإسرائيل ، بالإضافة إلى أن ضرب العراق وتدمير القوات العسكرية العراقية بصورة كاملة يعني بالضرورة خروج العراق من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي .

وجاءت أحداث الحادي عشـــر من أيلول عام 2001م لتـشكل الفرصـة للإدارة الأمريكية لاستثمارها في رسم سياساتها الكونية الجديدة ومن ثم فرضها على العالم وتمثلت هذه الإستراتيجية بالحرب ضد الإرهاب الذي قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوسيع تعريفه ليشمل ما يسمى "" بالدول المارقة "" وهي الدول المناوئـة للولايات المتحدة الأمريكية ذات القدرة الحالية أو المحتملـة مـن وجهـة النظـر الأمريكية على امتلاك أسلحـة الدمار الشامل وهي حسب التعريف الأمريكي تشمل (العراق ، إيـران ، كـوريا الشمالية ، ليبيا) والتي يطـلق بوش على ثلاثة منها (العراق ، إيران ، كوريا الشمالية) وصف محور الشر (تقرير وزارة الخارجيـة الأمريكية حول الإرهاب ، 2002) .

2. الوضع الاقتصادي الأمريكي ونفط العراق :

من المعروف أن الاقتصاد الأمريكي مر بمرحلة صعبة ، وقد بدأ بالـدخول في نفق الركود ابتداء من عام 2001 ، وبعد تسلم بوش الأبـن رئاسـة الولايـات المتحدة الأمريكية ظهرت صعوبات جديدة في الاقتـصاد الأمريكـي تمثلـت فـي افلاسات الشركات الكبرى إضافةً إلى انهيارات أسعار البورصة والدولار ، والـى جانب هذا فقد أدى الركود إلى زيادة ملحوظة في معدل البطالة .

ومن الملاحظ أيضاً أن تاريخ الرأسمالية الامبريالية يشير إلى أنها كانت دائمـاً تلجأ إلى الحروب من أجل الخروج من أزمتها المستعصية ، ومن هنا يمكن تفـسير بعض جوانب الحرب على العراق في رغبة شركات الأسلحة الأمريكية التي بـدأت بإنتـاج أسلـحة متطورة حديثة تحتـاج إلى تجربتها وتـصريفها علـى نطــاق واسـع ، بالإضافة إلى سعي الإدارة الأمريكية لتشغيل مصانعها العديـدة المتوقفـة كلياً أو جزئياً في الإمدادات العسكرية ، وكذلك في تشغيل الشركات في مرحلة مـا بعـد الحرب لتعمير ما دمـرته الحرب ، ومن شـأن ذلك كله أن يـزيد الطلـب على العمـالة ، ويتـم بـذلك تحـريك عجلة الإنتـاج للخــروج مـن حــالة الركود (الحمش ، 2004 ، ص262) .

وكثيراً من الدراسات والتحليلات مثل دراسة (**محمود ، تحت عنوان : العراق الجديد في الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط**) تؤكد على أن النفط كان الدافع

الرئيسي وراء الحرب الأمريكية على العراق ، بل أن مستشار الرئيس الأمريكي للشؤون الاقتصادية (لورانس ليند ساي) كان قد صرح قبيل الحرب الأمريكية على العراق"" بأن البترول هو الهدف الرئيسي لمساعي الولايات المتحدة الأمريكية لشن هجوم عسكري واسع النطاق ضد العراق وأن الآثار السياسية السلبية لهذه الحرب ستكون بسيطة للغاية مقارنة بالمزايا الاقتصادية والمكاسب الإستراتيجية في حالة نجاح الحرب "" (محمود ، 2003، ص66-68).

إن الولايات المتحدة تسعى من وراء سيطرتها على النفط العراقي إلى التحكم في سوق النفط العالمي بصفة عامة فالعديد من المؤشرات تدل على أن الولايات المتحدة تعتزم مطالبة نظام الحكم الجديد في العراق بإلغاء ارتباطها بمنظمة أوبك والتي كانت أحدى الدول المؤسسة لها مما سوف يتيح للولايات المتحدة عقب ذلك فرض سيطرتها ونفوذها على السوق النفطية بما يخدم مصالحها . وتعود محورية دور النفط في السياسة الأمريكية تجاه العراق كون العراق يمتلك ثاني أكبر احتياطي عالمي من النفط بعد المملكة العربية السعودية ، وسوف يكون باستطاعة الولايات المتحدة الأمريكية عند احتلال العراق أن تتحكم في أسعار النفط العالمية ، كما أن وجودها العسكري في العراق يمكن أن يعيد ترتيب حصص الشركات المنتجة للنفط ، ففي عهد نظام الرئيس الراحل صدام حسين ، كانت الشركات الأوروبية والصينية والروسية تسيطر على عملية استخراج وإنتاج النفط في العراق ، وكانت الشركات الأمريكية بعيدة عن ذلك رغم أنها كانت تشتري النفط العراقي وتعيد بيعه ، في حين أن الاحتلال الأمريكي للعراق يتيح للشركات الأمريكية الفرصة للهيمنة على عملية إنتاج واستخراج النفط العراقي (بناصر ، 2006 ، ص1- 2) .

وبعد احتلال العراق والسيطرة عليه أدعت الولايات المتحدة الأمريكية بالعمل على أن يكون العراق نموذجاً للإصلاح على الطريقة الأمريكية لكي تقتدي به دول المنطقة ، فمن وجهة النظر الأمريكية إن عملية الإصلاح الشامل في الدول النامية أصبح أمراً حتمياً من أجل سلامة الأمن القومي الأمريكي "" فالإرهاب "" من وجهة النظر الأمريكية ولد في أحضان الدول النامية أو الدول الأكثر تخلفاً ، والتصدي

للإرهاب يكمـن في إصلاح مجتمعات هذه الدول سياسـياً واجتماعيـاً واقتـصادياً وثقافياً ، فهنا مثلاً يرى " كولن باول " وزير الخارجية الأمريكي السابق أن الحرب على الإرهـاب تحتاج إلى إعـادة النظر في قضايا أخـرى مثل : القـضاء علـى الفقر ، فالمجتمعات الفقيرة تفتقر إلى الحرية والحقوق السياسية والإنسانية ، كـذلك يؤكد كولن باول أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تستطيع أن تكسب حربها ضـد الإرهاب إلا إذا واجهت أسبابه الحقيقية التي تكمن جذوره في الأسـس الاجتماعيـة والسياسية التي تسببت في زيادة تخلف المجتمعات الفقيـرة ، فالولايـات المتحـدة الأمريكية تدعي بأنهـا تضـع على عاتقهـا ضـرورة نشـر مبـادئ العـدالة والمسـاواة ، لذلك يتعيـن علـى الإدارة الأمـريكيـة أن تقـدم المـسـاعـدات للـدول الفقيرة لكي تتغلـب علـى أسبـاب فقـرها ، وبالتـالي القـضـاء على جـذور الإرهـاب (COLIN POWEL .2006. P 264) .

3. تكريس الهيمنة الأمريكية :

مما لا شك فيه أن السيطرة الأمريكية على الخليج العربي يعطيها القوة للـتحكم وتكريس مفهوم الهيمنة الأمريكية العالمية ، لاسيما على الدول غير المنتجة للبترول والتحكم فيها ، وخاصة الصناعية منها مثل : اليابان وأوروبا والصين ، وذلك مـن خلال الضغط عليها من عدة نواحي متمثلة في النفط وطرق المواصلات البحرية في الشرق الأوسط ، وهي طرق اقل تكلفة مقارنـة بغيرهـا ، وكـذلك مـد المنطقـة بمخرجات الصناعة الأمريكية ، مما يؤدي إلى التحكم سياسـياً بالـدول الكبـرى والعالم .

ومن جهة أخرى يمكنها السيطرة على الخليج من خلال مواجهة تحديات نمـو النفوذ الصيني في أوروبا وآسيا ، وتحدد علاقاتها النفطية مـع دول الجمهوريـات الإسلامية التي كانت خاضعة للاتحاد السوفيتي سابقاً (حمودة ،2006، ص50) .

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً إلى إعادة رسم حدود الدول الـشرق أوسطية بما يتناسب و المصالح الأمريكية في المنطقة تحت اسم الـشرق الأوسـط الجديد ، حيث أن احتلال العراق هو نقطة البداية لرسم شرق أوسط جديد .

4. حل القضية الفلسطينية :

حل القضية الفلسطينية لصالح الجانب الإسرائيلي سوف يكـون أسـهل مـع غياب عراق قوي على الساحة الإقليمية ، فمن المعروف أن موقف القيادة العراقيـة السابقة من أقوى المناهضين للوجود الإسرائيلي في المنطقة ؛ مما سيجعل الاحتلال الأمريكي للعراق يضعف الموقف العربي ، والموقف الإيرانـي أيـضاً المنـاهض لإسرائيل وذلك لقرب وجود الولايات المتحدة منه .

ومن ناحية أخرى فإن سقوط النظام العراقي سيضعف بشكل كبير موقف كـل من سوريا وإيران المناوئين للصلح مع إسرائيل وذلك عن طريق تـضييق الخنـاق عليهما وزيـادة مخـاوفهما مـن أن تكـونا بعد العراق في الإستراتيجية الأمريكية الجـديدة ؛ حيـث ضمت سـوريا وإيـران إلـى مـا يسمى دول محور الـشر (علي ،2003، ص19) .

الفصل الرابع

سلوك الدبلوماسية العربية تجاه الأزمة العراقية في إطار النظام الإقليمي العربي

1.4 التحديات التي تواجه الدبلوماسية العربية :

سعت الدول الغربية وفي طليعتها الولايات المتحدة الأمريكيـة إلـى فـرض هيمنتها وإحـكام سيطرتها بكل الوسائل والأسـاليب المتاحـة علـى الدبلوماسـية العربية . وقد واجهت الدبلوماسية العربية منذ ولادتها عدداً من التحـديات الكثيـرة والصعبة على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية وغيرها ، حيث بات الأمـن القومي العربي مهدداً بالخطر، ومن هنا لابد من الإشارة إلى بعض التحديات التـي تواجه الدبلوماسية العربية سواء على المستوى الجماعي أو على المستوى القُطـري لأن تنـاولها بالبـحث والدراسة بات من الضـرورات التي تقتـضيها المرحلـة الحالية التي يمر بها الوطن العربي ونظامه الإقليمي الذي أصبح في حكـم الـواهن الضعيف ، وأصبحت تطمـع فيه أقل القوى شأناً في عـالم اليـوم ، ومـن هـذه التحديات :

أولاً : يتمثل التحدي الأول في الفراغ السياسي الذي حدث في العـراق بعـد سقوط النظام ، حيث كان هناك ميل واضح لدى الأمريكـان لمـلء هـذا الفـراغ بمفردهم ومع من يتعاون معهم داخل التركيبة العراقية الجديدة ، وهذا تحـدٍ كبيـر لأن هناك روابط عائلية ومذهبية وسياسية وتاريخية وقبلية وعشائرية تربط عناصر مهمة في المجتمع العراقي مع المحيط القريب منه سواء في سوريا ولاسـيما فـي الشمال الغربي أو في إيران ولاسيما في الجنوب الشرقي ، وتربطه بتركيا من خلال وجود أقلية تركمانية مهمة داخل ما يسمى بالمنطقة الكردية ، وتربطه أيضاً بعـدد من دول الخليج العربية من خلال الامتداد القبلي والعشائري .

وبالتـالي فإن التحدي الأول كان يدور حول كيـف سـتتعامل الدبلوماسـية العربية مع الأزمـة العراقية في ظـل ما أنشأه الاحتلال الأمريكي للعـراق مـن فـراغ سيـاسي وفي ظـل وجود صـراعات طائفيـة ومـذهبية داخـل العراق (سلامة ، 2003 ، ص47-48) .

ثانياً: ويظهر التحدي الثاني من خلال التداخل بين الولايات المتحدة وإسرائيل ثقافيـاً وسياسيـاً واقتصـادياً وعسكريـاً وذلـك علـى نحـوٍ تبدوان كتلة واحدة موحـدة ، وبالتـالي يعتبـران تحديـاً متكـاملاً فـي مـ ـواجهة الدبلـ ـوماسية العربية (نعمان ، 2003 ، ص90) .

وبالتالي فكيف يمكن التمييز بين ما هو أمريكي وبين ما هو إسرائيلي فيما يقوم به الأمـريكان في المنطقة ، علماً بأن هناك تحالفاً عميقـاً وقـديماً بـين أمريكـا وإسرائيل ، وهذا ليس جديداً ، فما هو جديد في الإدارة الأمريكية الحالية هو أن هذا التحالف الأمريكي الإسرائيلي وصل من خلال توسط أصدقاء الليكود الإسرائيلي إلى مواقع كان من الصعب الوصول إليها في الإدارة الأمريكية ، ولا سيما فـي وزارة الدفاع والمخابرات الأمريكية .

وان وصول حلفاء الليكود إلى هذه المواقع يحول التحالف الأمريكي الإسرائيلي إلى نوع من التماثل ، بحيث يصعب التمييز في كل قرار يتخذ بشأن المنطقة بين ما هو أمريكي الإيحاء ، وبين ما هو إسرائيلي الإيحاء ، لذلك يشعر أصدقاء أمريكا في المنطقة بقدرٍ من الحرج لأنهم يصاحبون دولة يتداخل فيها الأمريكـي بالإسـرائيلي بطريقة غير مسبوقة ، وبالتالي سيصعب التمييز من حيث الإجابة على التـساؤلات التالية :- هل الضغط الحالي على سوريا أمريكي أم إسرائيلي ؟ هل تجزئة المنطقة وبالـذات العـ ـراق مذهبياً وعـرقياً هـو مـشـ ـروع أمريكـي أم مـشروع إسرائيلي ؟ (سلامة ، 2003 ، ص49) .

وهذا يقود إلى مدى تأثير هذا التحدي على الدبلوماسية العربية التـي يجـب عليها أن تتعامل مع الأزمة العراقية من منطلق القدرة على التمييز بـين مـا هـو إسرائيلي وبين ما هو أمريكي ، كون قرار الحرب على العـراق يعكـس حماسـة إسرائيل لهذه الحرب وليس من المستبعد أن تكون إسرائيل لعبت دوراً محورياً في حملة التضليل الإعلامي وفي تزييف الوثائق المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل ، حيث أتاح لها الاحتلال الأمريكي للعراق فرصة لتحقيق غاياتها ورغباتها من خلال تدمير واحدٍ من أقوى الجيوش العربية بل ودولة من أقوى الدول العربيـة ، ويلاحـظ أن إسرائيل تمكنت على صعيد آخر من استغلال أجواء الحرب لتوجيه ضربات قاسية

للمقاومة الفلسطينية ولإجهاض كل الخطط والمشروعات السياسية الرامية إلى إقامة دولة فلسطينية وبالتـالي تعتبر إسرائيل أكثر دول العالم اسـتفادة علـى الـصعيد الاستراتيجي من الحـرب والاحتلال الأمريكي للعراق ، الأمـر الذي يؤدي إلـى عدم قـدرة الدبلـوماسية العـربية على التمييـز بيـن القـرار الإسـرائيلي والقـرار الأمريكي (أحمد ، 2005 ، ص2) .

ثالثاً : ويتمثل التحدي الثالث بوجـود فجوة واسعة بين معظم النظم العربيـة وشعوبها ناجمة من السخط المتزايد بسبب الأزمة الاقتـصادية وتـردي الأوضـاع المعيشية ، وانتشار الفساد ، وتزايد القمع ، وإدمان التراجع والانهزام أمام القـوى الخارجية المعادية ، حيث أن النظم الأكثر معاناة من سخط شعوبها تجـد نفـسها مدعوة إلى الاختيار بين مجاراة مشاعر شعوبها المعادية لسياسة أمريكا تجاه العراق وبين مجاراة سياسة أمريكا المعادية للعراق ، وهذا يقود إلى عـدم التوافـق بـين الحكومات العربية مع شعوبها الأمر الذي انعكس سلباً على دور الدبلوماسية العربية تجاه الأزمة العراقية ، من خلال تجاهل الحكومات العربية لمفهوم الدولة ، فالجامعة العربية اختصـاراً هي جامعة الدول العربية ، والحكومات ليست إلا جـزءاً مـن الدول ، وهنـاك مؤسسات مجتمعية مثل المنظمات الأهلية هي أيـضاً جـزء مـن الدول ، يجب أن تحاك هذه المنظمات في نسيج جامعة الدول العربية حتى تـستكمل بوجودها إرادة الشعوب العربية ، فوجود هذه المنظمات على نحوٍ مـا فـي إطـار جامعة الدول العربية يؤدي وظائف عديدة ، فهي تستطيع بحكم تخصصها أن تقـدم المشورة إلى من يصنع القرار في جامعة الدول العربية حـول مختلـف القـضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها ، ويشجع وجودها الحكومات العربية على النظـر في قضـايا ، ما كـان لهـا أن تهتـم بهـا فـي غيـاب مثـل هـذه المنظمـات (نعمان ، 2003 ، ص91) .

رابعاً : ومن أهم التحديات التي تواجه الدبلوماسية العربية في التعامـل مـع الأزمة العراقية بشكل خاص ومع الأزمات العربية بـشكل عـام هـو أن معظـم الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بالعمل العربي المشترك جاءت تحت ضغوط سياسية عامة وبدون دراسات جدية وبدون تحديد أهداف واضحة قابلة للتنفيذ وهذا يدل إلـى

عدم وجود منهجية واضحة المعالم ومحددة للدبلوماسية العربية ، لهذا تضمنت هـذه الاتفاقيات العديد من النواقص والعوائق المتمثلة بغياب آلية التشاور العربي حولهـا والفجوة الموجودة بين اللفظ والفعل عند تنفيذ هذه الاتفاقيات وغياب الرؤية وعـدم القـدرة على المتابعة من قبـل الأطـراف الموقعـة علـى هـذه الاتفـاقيات والمعاهدات ، والتـي جعلت من اكتمال تنفيذها أمراً في غاية الـصعوبة ، وذلـك نتيجةً للأسباب التالية : (الشريف ، 2004 ، ص49-50) .

1. أن معظم هذه الاتفاقيات والمعاهدات كانت تتضمن أهدافاً شاملة وواسعة جـداً لاعلاقة لها بالحاجات الآنية ولا بالواقع السائد في البلدان العربية مثـل اتفاقيـة العمل العربي المشترك والسوق العربية المشتركة .
2. عدم صياغة آليات فاعلة ومؤثرة للتنفيذ والمتابعة ، وغياب آليات فض النزاعات التي تكون عائقاً حقيقياً في وجه استمرار التنفيذ مثل آلية الدبلوماسية الوقائية التـي تفتقر لها جامعة الدول العربية .
3. الانطلاق في كل هذه الاتفاقيات من نقطة البداية دون الأخذ بعين الاعتبـار مـا جرى التوافق عليه في السابق .

ومن هنا يجب أن يكون هناك عمل عربي مشترك من خلال صياغة اتفاقيـات موحدة بين العرب حتى تتمكن الدبلوماسية العربية من القيام بدور فاعلٍ تجاه الأزمة العراقية بشكل خاص والأزمات الأخرى بشكل عام .

خامساً : ويتعلق هذا التحدي بالسياسة الأمريكية الجديدة في المنطقـة والتـي تضع الدبلوماسية العربية الجماعية والقُطرية في حالة صعبة للغاية وذلك من خلال انقلاب السياسة الأمريكية إلى قـوة تغيير بعدما كانت قوة تـدعو للحفـاظ علـى الأمر الواقع ، علماً بأن الدول العربية كانت دائماً تدعو إلى التغيير بينما هـي الآن تنزلق إلى الممانعة التي تتضمن في طياتها المحافظة على الوضع القائم .

وبالتالي فإن الأمريكان يعتبرون أنفسهم مع التغيير ، وهذا مـا عبـر عنـه (رونالد رامسفيلد) وزير الدفاع الأمريكي السابق ، عندما اعتبـر انهيـار النظـام العراقي السابق شبيهاً بانهيار برلين ، أي مقدمة لتغيير شامل في المنطقة ، وكـذلك عندما ذهب (كولن باول) وزير خارجية أمريكا الـسابق أمـام لجنـة الـشؤون

الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي ليقول "" إننا نريد إعـادة تـشكيل المنطقـة سياسياً وفق مصالحنا "" (سلامة ، 2003 ، ص51) .

وهذا الهدف يجعل من الولايات المتحدة قوة تغيير ، ويضع أمـام الدبلوماسـية العربية تحدياً غير مسبوق ، فعليها أن تختار إما أن تعتبر ما هو قـائم نوعـاً مـن الانجاز أمام هذه القوى التي تريد تغيير الأمور ، أو أنها تقبل بتغيير الأمور وفق ما تقول به الولايات المتحدة الأمريكية .

سادساً : تغليب المصلحة القُطـرية لكل دولـة عربيـة علـى المـصلحة القومية ، الأمر الذي أدى إلى بروز الدبلوماسية القُطرية العربية التي قد تلتقي أو لا تلتقي مع الدبلوماسية الجماعية العربية إن وجدت ، وقـد تتفـق أو لا تتفـق مـع القرارات الخطيرة التي مرت على الأمة العربية في الفترات الأخيـرة ، وإن بنـاء المواقف القُطرية على حساب المصالح القومية العليا أدى إلـى إذكـاء النزاعـات العربية ، وأغرق المنطقة العـربية بالنـزاعات والحـروب العربية – العربية على كـل الصعد وعطل التنمية وحال دون التنسيق السياسي والعسكري وشجع القـوى الخارجيـة على تأسيس صـورة للمنطقة العربية على أنها منطقـة فاقـدة للهويـة القومية ، وقد استغلت قوى خارجية عدة هذا الوضع للقيام بأدوار أساسـية لحـسم مواقف وقضايا عربية كان من المفترض أن تقوم بها الدول العربية ، وفي دراسـة في **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية تحت عنوان(تحديات النظام الإقليمي العربي من منظور مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية)** سجل تحدي تغليـب المصلحة القُطرية على المصلحة القومية ما نسبته (74,3%) على أنها تشكل تحدياً رئيسياً للدبلوماسية العربية والنظـــام الإقليمي العربي ومـا نـسبته (25,7%) على أنها تشكل تحدياً ثانوياً (العزام والهزايمة ، 2004 ، ص25) .

تُعد هذه أهم التحديات التي تواجه الدبلوماسية العربية الجماعية أو القُطرية في التعامل مع الأزمة العراقية حيث أن معضلة الدبلوماسية العربية هنا أنها تعبر عـن أمة هي مركزية وضعيفة في آنٍ واحد ، مركزية بسبب نفطها (ثلـث المخـزون العالمي) وموقعها الجغرافي وبسبب اعتبار السيطرة عليها من قبل القوى العظمـى

عبر التاريخ أمراً مهماً ، وضعيفة لأنها أصبحت في موقع هامشي وعـاجزة عـن الدفاع عنه وغير قادرة على تعظيم الفائدة منه .

2.4 دبلوماسية جامعة الدول العربية تجاه الأزمة العراقية :

مع كل أزمة كبرى يتعرض لها النظام العربي تتركز الأنظار علـى جامعـة الدول العربية ، ويصبح التساؤل الجوهري لماذا حدثت الأزمـة ؟ ولمـاذا غابـت الجامعة أو همشت ولم تقم بالدور المنوط بها ؟ وهل ثمة فائدة من بقائها واستمرارها بنفس سماتها وعناصرها الأساسية أم إن هناك ضرورة لتغيير أسلوب عملها ؟ ومع احتلال العراق تصبح جامعة الدول العربية وحدها كما يتصور البعض أو حاول أن يصور القضية أن هذا الاحتلال راجع فقط إلى ضعف المؤسسة الإقليمية وتهمـيش دورها ، فالأمـر المحسـوم هنـا أن ضـعف المؤسـسة الإقليميـة هـو تعبيـر وانعكـاس لضعف الأطـراف المشكلة لهـذه المـؤسـسة سياسيـاً وعـسكرياً واقتصادياً (أبو طالب ، 2003 ، ص98) .

يسجل لدبلوماسية جامعة الدول العربية وتحديدا الأمين العام الدور الفاعل في بلورة الاتفاق بين العراق والأمم المتحدة بشأن العودة غير المشروطة للمفتشين إلـى العراق وتجنب الخيار العسكري آنذاك وإبقاء المسألة في إطار مجلس الأمن والأمم المتحدة ، وسمح ذلك بتأجيل الانفجار وإتاحة الوقت لعمل دبلوماسي ، وما عدا ذلك فقد كان الغياب العربي بارزاً في عملية الاشتباك الدبلوماسي القائمة بشأن الحرب أو التسوية بين محور الحرب الذي تقوده واشنطن ومحـور الـسـلام بقيـادة الثنـائـي (الفرنسي – الألماني) .

ولم تكن هنالك دبلوماسية لجامعة الدول العربية داعمـة لمحـور الـسلام أو محاورة لمحور الحرب ، وفي غياب أي محاولات جادة لبلورة قرار عربي مشترك استمـرت دبلوماسية المناشدة والإدانة والتحذير من مخـاطر التـداعيات سمـة الموقف ومن هنا جاءت المواقف العربية فاقدة المصداقية وغيـر مـؤثرة ، وهـي مواقف حاولت إيجاد تسوية لفظية بين ضرورتين : **الأولى** : ضرورة تلافي مخاطر التورط ضد واشنطن **والثانية** : ضرورة تلافي مخاطر التورط في مواقف تـستفز رأي عام ثائر ، بل البحث يدور حول موقف لا يؤدي إلى الاصطدام مع شـرعيات

الرأي العام ، و لا يصطدم مع السياسات الأمريكية ، بالإضـافة إلـى أن الموقـف العربي ليس في وضع أفضل في مرحلة ما بعد الحرب في إدارة المسألة العراقيـة فما زال العرب هم الطرف الغائب عن محاولة بلورة رؤية الحد الأدنى الممكن بشأن مسألة بنـاء السلام في العـراق الذي يحمل انعكـاسـ ـات إسـتراتيجية أساسـية بالنسبة إلـى الأوزان والأدوار والمـواقع في العـلاقـات الإقليمية في الـشـرق الأوسط (حتي ، 2003 ، ص94) .

وهنا لابد أن نشير إلى أن جامعة الدول العربية لم تتحرك بشكل جدي أو فاعل تجـاه العراق منـذ سقوط النظام السابق في التاسع من نيسان عام 2003 وحتـى الآن ، بل جاءت بعض تصريحات المسؤولين في الجامعة مثيرة للدهـشة وبمثابـة تدخلاً صارخاً في بعض الحالات في الشؤون الداخلية للعراق مخالفين بذلك أبـسط قواعد التعاون العربي والبروتوكول الدبلوماسي وميثاق جامعة الدول العربية ، الذي ينص في أكثر مواده إلى عدم التدخل في شؤون الدول الأعضاء .

كما أن جامعة الدول العربية لم تتدخل للتباحث مع المسؤولين السوريين والدول العربية المجاورة لحفظ حدودها ومنع تسلل الإرهابيين للعراق ، حيـث أن مـسيرة جامعة الدول العربية تجاه مصائب شعب العراق تؤكد أن الجامعة سدت أذانها عـن سماع صوت الشعب العراقي ، وكذلك فإن جامعة الدول العربية غيبت نفسها تمامـاً عن المشاركة في مساعدة الشعب العراقي في ظروفه الدقيقة وكأنما لا يوجـد فـي الخارطة بلد أسمه العراق ، ولقد غابت جامعة الدول العربية فـي أحلـك ظـروف العراق وخاصة أثناء جرائم السيارات المفخخة (موقع جامعة الدول العربية علـى شبكة الانترنت ، 2006) .

لقد كانت جامعة الدول العربية في مرحلة ما قبل بداية الحرب ، تؤكـد علـى الحل السلمي للأزمة ، مشددة على البعد الإنساني وعلى المخاطر التي تحدث للشعب العراقي إذا شنت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الحرب على العراق ، ولكـن جاء رد جامعة الـدول العربية إزاء تطـور العـدوان الأمريكـي ضـد العـراق ضعيفاً ، فالقمـة العربية التي كـان متوقعاً أن تنعقد استثنائياً في القـاهرة لـ ـم

تنعقد بهـذا الوصـف ، وإنمـا عقـدت كقمـة عـادية فـي الأول مـن آذار 2003م (الرشيدي ، 2003 ، ص3) .

بالإضافة إلى أن دبلوماسية جامعة الدول العربية تجاه الأزمة العراقية اتـسمت بحالة من التردد والارتباك والضغوطات الذاتية المقيدة للحركـة وللفعـل والناتجـة بشكل أساسي عن اختلاف مواقف الدول العربية واختلاف المواقف الفعلية ، ولـيس تلك المواقف المتعلقة بإعلانات عامة وعدم الرغبة لأسباب داخلية بالطبع للإعـلان عن حقيقة هذه المواقف وحدودها وقيودها الخارجية .

ومع وضوح حجم الكارثة التي حلت بالعرب بعد احتلال العراق ثـار الجـدل حول مصير جامعة الدول العربية من خلال ثلاثة اتجاهات كبرى أولهـا – إبقـاء الجامعة على ما هي عليه ، وثانيها – إنهاء دور الجامعة وإنشاء مؤسـسة إقليميـة جديدة ، وثالثها – إصلاح الجامعة وتطوير عملها ، وإن العـالم العربـي مطالـب بمساعدة الشعب العراقي لإنهاء الاحتلال بأسرع وقت ممكن ، حيث أن الحرب على العراق كشفت الحاجة إلى ضرورة أن يكون هناك قدر من التنسيق المؤسسي بـين العالم العربي ككل وبين القوى الإقليمية المحيطة بالدول العربية دون إسرائيل والتي لا تتصادم سياستها مع المصالح العربية نفسها بل يمكن أن تشكل إضافة لحماية تلك المصالح وفي المقدمة كل من إيران وتركيا . إن الحديث عن خطـط تعمـل علـى تطبيقها الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير من خـلال تغيير أسس الهوية الثقافية والحضارية وتفاعلات الأطراف ووضع جـدول أعمـال مختلف للمنطقة العـربية برمتهـا ويعكـس أولـوية الطموحـات والأهـداف الأمـريكية ، أمراً ليس بالخيال أو مجرد تصور افتراضـي ، فكـل ذلـك معلـن ومعروف وكثير من عمليات التطبيق اتخـذت بالفعـل ، لأن الولايـات المتحـدة الأمريكية تدرك أن مشروع الشرق الأوسط الكبير لا يمكن أن يتحقق إلا من خـلال اختراق النظام العربي وإنهاء دور جامعة الدول العربية ، وممارسة الضغوط علـى الدول العربية المختلفة لتغيير مناهج التعليم وإصدار قوانين معينة والانفتـاح علـى إسرائيل والبدء في مشروعات إقليمية من شأنها أن تؤدي إلى تغيير طبيعة تفاعلات المنطقة على نحو جذري وتؤثر حتماً على الدور المفترض لجامعة الدول العربية في

حماية الهوية العربية ، والنتيجة أن مستجدات وتحديات كهذه تـدفع إلـى التمـسك بجـامعة الـدول العربية وإصـلاحها جنباً إلى جنب مع إصلاح أحـوال الـدول العربية ، والمتفق عليه بين جمهور الباحثين والمراقبين لأحوال جامعة الدول العربية والنظام الإقليمي العربي أن الجامعة تعكس توافق الإرادات العربية فـي المجـالات المختلفة سواء مؤتمـرات القمة أو المؤتمرات الوزارية التي تعقد بصـورة دورية لمعالجة أغراض بعينها ، ومن ثـم فإن المناداة بالإصـلاح أو تفعيل دور الجامعة مرهون أساساً بما يتفـق عليه الأعضـاء أنفسهـم وليس مـا يجتهـد فيه الأمـين العـام أو الأمـانة العامـة في حـد ذاتـه وذلك ما لم ينـل موافقـة والتـزام الـدول الأعضـاء (أبو طالب ، 2003 ، 99- 100) .

ويحمـل القـرار العربي الجماعي الذي يشكل أساسـاً لدبلوماسـية جامعـة الدول العربية ، أياً كـان مستوى اتخاذه ، سمـــات رئيـسية أهمهــــا مـا يلـي : (حتي ، 2003 ، ص 97- 98) .

أولاً – هنالك انفصام حاد ومسافة واسعة بين القرار الجماعي العربي الصادر عـن جامعة الدول العربية من جهة ، وبين السياسات الوطنية أو سياسات الدول العربيـة من جهة أخرى ، الأمر الذي يؤدي إلى أن خطاب الجامعة كما دبلوماسيتها يـصبح بعيداً أو غير مدعوم من السياسات الفعلية العربية .

ثانياً – صيغ القرار العربي غير قابلة للتنفيذ بل تتسم دائماً باللغة الإعلانية ومناشدة الآخر للقيام بالفعل المطلوب.

ثالثاً – السهولة والسرعة والتوافق التلقائي في اتخاذ القرار بسبب التكـرار الـذي يصيب بعض القرارات المرتبطة بلحظة معينة ولا ترتب على الدول العربيـة أيـة تبعات والتزامات ، وهذا التكرار ناتـج عن التجاهل وعـدم الاكتـراث وغيـاب الجدية ، وعدم الاستعداد لتوظيف الحد الأدنى من الإمكانيات العربية المتنوعة حتى تتمكن جامعة الدول العربية من القيام بالمهام المطلوبة منها .

ومن هنا فقد كشفت الأزمة العراقية الحالة الآنية التي وصـل إليهـا النظـام الإقليمي العربي من انهيار وتشرذم وتفكك الوحدة العربية الأمر الذي أثر سلباً فـي قيام الدبلوماسية العربية بدور فاعلٍ تجاه الأزمة العراقيـة والمطلـوب أن يجتمـع

العرب لتحديد المساحة المشتركة والممكنة من المصالح والرؤى بشأن العراق وبناء الموقف المطلوب على هذه المساحة المشتركة لتتحول إلى دبلوماسية تـشارك فـي صنع السلام في العراق وإعادته إلى البيت العربي ، وهي عملية تتخطـى مـستقبل العراق إذ تتعلق بسلام العرب ومستقبلهم ، بالإضافة إلـى التركيـز علـى أهميـة الدبلوماسية الوقائية باعتبار أن تفعيل العمل العربي المشترك إنمـا يتأسـس علـى أرضية من الاستقرار والأمن ، وفي هذا الإطار تعتبر آلية الوقاية مـن النزاعـات وإدارتها وتسويتها من الأجهزة الهامة التي يجب أن تنطوي عليها جامعـة الـدول العربية ، والتصدي الجماعي لبؤر التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة العربية بمـا يجنبها تدويل القضايا والعمل على تحصين الداخل العربي من المخاطر الخارجيـة على غرار قضايا الإرهاب وتنسيق المواقف العربية فـي التجمعـات والمنظمـات الإقليمية والدولية وخاصة منها دوائر التأثير الاقتصادي والسياسي بما يضمن التأثير العربي المأمول على المستوى الدولي .

3.4 المتغيرات الداخلية التي تؤثر على الدبلوماسية العربية :

تعرضت الدبلوماسية العربية في السنوات الأخيـــــرة لمتغيـــــرات وتطـورات كثيرة على المستوى الداخلي للنظام الإقليمي العربي كان لهـا تـأثيراً مباشراً وغير مباشر على الدبلوماسية العربية تجاه الأزمة العراقية ومن أهـم هـذه المتغيرات ما يلي :

1. الأمن القومي العربي

2. الاقتصاد العربي

3. العلاقات العربية - العربية

أولاً : الأمن القومي العربي :

يتعرض الوطن العربي إلى العديد من المخاطر الداخلية والخارجية التي تهـدد أمنه بكافة أشكاله ، وهذه المخاطر في تزايدٍ وتصاعدٍ مستمرين ، وذلـك بـسبب الموقع الجغرافي الفريد للوطن العربي الذي يربط القارات الثلاث : آسيا وإفريقيـا وأوروبا ، وتأثيره الحضاري والسياسي في شعوب هذه القارات ، وكذلك الثـروات الهائلة لتي يحويها .

مفهوم الأمن القومي :

يواجه تحديد مفهوم الأمن القومي العديد من المصاعب ، لأن الأمن القـومي ظاهرة اجتماعية تتداخل فيها مجموعة من العناصر والعوامل المختلفة ، بالإضـافة إلى حداثة هذا المفهوم نفسه وحداثـة دخولـه قـاموس المـصطلحات الـسياسية والاجتماعية ، الأمر الذي أعطاه العديد من التفسيرات والتعريفات ، حتى أنـه تـم استعمال هذا المفهوم من قبل بعض الدول لتغطية مخططاتها وأهدافها التوسعية .

لقد أخذ هذا المفهوم يتطور ويتضح بعد الحرب العالمية الثانية وبالتحديد منـذ تشكيل الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن الأمريكي عام 1947 فـالأمن مـن وجهة نظر(هنري كيسنجر) وزير الخارجية الأمريكي الأسبق يعني "" التـصرفات التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء "" وأوضح هذا التعريـف (روبرت مكنمارا) وزير الدفاع الأمريكي الأسـبق وأحـد مفكـري الإسـتراتيجية البارزين في كتابه "" جوهر الأمن "" حيث قال : "" أن الأمن يعني التطور والتنميـة سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة "" وقـال أيضاً "" أن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمـصادر التـي تهـدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل (نصر الله ، 1999، ص57) .

مفهوم الأمن القومي العربي :-

كانت مشكلة صياغة مفهوم أمن قومي عربي محدد وواضح قائمة قبل حدوث حرب الخليج الثانية ، وذلك من منطلق أن الأمن القومي يفترض وجود كيانٍ سياسي ممثلٍ في دولة مستقلة ذات سيادة ، ولقد أثار عدد من الباحثين مشكلة مدى ملائمـة تطبيق مفهوم الأمن القومي على البلاد العربية ، فالوطن العربي لا يمثل دولة واحدة بل هناك مجموعة من الـدول العربية ذات سيـاسات مختلفـة ، وبالـرغم مـن الرابطة القومية بين هـذه الدول وانتظـامها في إطـار منظمة حكومية إقليمية هي جامعة الـدول العربية فإنـها تنظـر إلى مفهوم الأمـن وآليـات تحقيقـه نظـرة مختلفة (الرشدان ، 1997 ، ص80) .

إن معظم الدراسات التي تحدثت عـن الأمـن القـومي العربـي ، اقتبـست مصطلحاتها ومفاهيمها ومضمونها من الدراسات الأجنبية المتعلقة بالأمن الـوطني وخاصة الصادرة باللغتين الفرنسية والإنجليزية ، واستناداً إلى المصدر الأجنبي في تعريف الأمن القومي العربي تبين أن ما كتب عن الأمن القومي العربي على الرغم من قلته فإنه يندرج في ثلاثة اتجاهات : 1- الأمن القومي مرادف للأمن الـوطني 2- الأمن القومي مرادف للأمـن الإقليمي3- الأمـ ـن القـومي مطلـب قـومي منشود (الكيلاني ، 1998، ص65) .

لقد أهتم كتاب ومفكرون عرب بتعريف مفهوم الأمن القومي العربي ويمكن أن نبرز أهم التعريفات على النحو الأتي:

1. إن الأمن القومي العربي بمفهومه الشامل يعني "" قدرة الأمة العربية على حماية كيانها الذاتي من الأخطار الداخلية والخارجية بما يضمن بقائها واستمرارها ، ومـن هنا فإن الأمن القومي العربي ليس قضية عسكرية فحسب ولكنـه مـسألة سياسـية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، ومثل هذه المقومات لا تتحقق إلا في ظل قوة قومية تشمل الوطن العربي بكـامله وتمتلك المصـادر المحققة لهذه القـوة مـن تطـور علمي وتكنولـوجي ووحـدة سياسية واقتصـادية متكـاملة ووعـ ـي اجتمـاعي وثقـافي "" (الرشدان ،1997، ص91) .

2. إن الأمن القومي العربي "" يستند في الأساس إلى وحدة الأمة العربية والى وحدة الانتماء والى مفهومي الأمة الواحدة والمصير الواحد ، والأمن العربي ليس مجـرد حاصل جمع الأمن الوطني للبلاد العربية المختلفة ، بـل إنـه مفهـوم يأخـذ فـي اعتبـ ـ ـاره الأخطـ ـ ـ ـ ـ ـار والتهديـدات الموجهـة إلـى هـذه الـبلاد ويتخطاهـ ـ ـا "" (هلال ، 1984 ، ص21) .

3. عُرفَ الأمن القومي العربي على أنه "" قدرة الأمة العربية شعوباً وحكومات على حماية وتنمية القدرات والإمكانيات العربية على كافة المستويات من أجل تطـ ـويق نواحي الضعف في الجسـد العربي سياسياً واقتـصـادياً واجتماعيـاً وعـسكرياً ، وتطوير نواحي القوة بفلسفة وسياسة قومية شاملة تأخذ فـي اعتبارهـا المتغيـرات الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة "" (نصر الله ، 1999 ، ص59) .

4. عرفه البعض بأنه "" تأمين المناعة الإقليمية والاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي بين أجزاء الوطن العربي ، وتعزيز آليات وقواعد العمل المشترك بما فيها القدرة الدفاعية "" (مصالحة ، 1984 ، ص27) .

5. البعض عرفه "" هو قدرة الأمة العربية على حماية كامل التراب العربي ومنجزات الأمة وقيمها ، سواء كانت التهديدات موجهـ ـ ـه لقطر عربي بعينه ، أو للأمـ ـ ـ ـ ـة كلها "" (الحوات ، 2002 ، ص346) .

6. أما بالنسبة لجامعة الدول العربية ، لم يكن مصطلح الأمن القومي العربي في منتصف الأربعينات من القرن المنصرم قد احتل مكانه في الخطاب السياسي ، ولم يكن للشؤون العسكرية أو الأمنية شأن في ميثاقها بالرغم من اهتمام الميثاق بشؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتبادل تسليم المجرمين ، غير أن الجامعة فور تكوينها قد اصطدمت بأحداث الاحتلال الفرنسي لسوريا و لبنان في عام 1945م ولم يمض على تأسيس الجامعة وقتها أكثر من شهـ ـ ـرين (الحوات ، 2002 ، ص348) .

لقد عبرت المواثيق الصادرة عن جامعة الدول العربية عن المفهوم الشامل للأمن القومي العربي ، وفي هذا الإطار تم توقيع معاهدة الدفاع العربي المشترك في 17 حزيران سنة 1950 ، والتزمت الدول الموقعة عليها بالمبادرة بدفع العدوان الذي يقع على أي منها ، كما انبثقت من المعاهدة نفسها عدة مؤسسات وهيئات تنفيذية مثل مجلس الدفاع المشترك والهيئة الاستشارية العسكرية التي تخضع لإشراف لجنة عسكرية دائمة ، بالإضافة إلى القيادة العامة الموحـ ـ ـدة للجيوش العربية التي نشأت بمقتضى قرار مؤتمـ ـ ـر القمة العـ ـ ـربية في القاهرة عام 1964م (هلال ، 2000 ، ص28-29) .

لقد واجهت اتفاقية الدفاع العربي المشترك التي تمثل الركيزة الأساسية في تعزيز الأمن القومي العربي تحديات ومعوقات ، وهو ما أدى إلى تجميدها ، وأبرز هذه التحديات والمعوقات ، حالة عدم الثقة التي أصابت العلاقات العربية – العربية منذ كارثة الغزو العراقي للكويت والخلافات العربية حول الحدود والأقليات والتباين بين أنظمة الحكم والعقائد السياسية واختلاف مدركات التهديد بين الدول

العربية ، الأمر الذي يخلق تناقضاً في التصورات السياسية للدول العربية وتصوراتها الإستراتيجية للتهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي العربي (WWW.ISIAM.ONLIN.NET) .

وبعد اندلاع أزمة الخليج الثانية عام 1990-1991 والتي أدت إلى اهتزاز ركيزة الأمن القومي العربي القائمة على أساس أن إسرائيل تعد مصدر التهديد الرئيسي لأمن المنطقة العربية ، فلقد وقع العدوان من طرف عربي ضد طرف عربي آخر ، ووجدت بعض الدول العربية نفسها تقف في خندق واحد مع إسرائيل في مواجهة بعضها البعض ، مما دعا ذلك قيام جامعة الدول العربية مناقشة موضوع "" الأمن القومي العربي "" في دورة أيلول 1992 ، واتخذت بشأنه قراراً بتكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة شاملة عن الأمن القومي العربي خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر تُعرض بعدها على مجلس الجامعة ، لمناقشتها في مجلس جامعة الدول العربية ، وحددت الورقة ذلك المفهوم بأنه "" قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصياغة استقلالها وسيادتها على أراضيها ، وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية ، آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية والوطنية لكل دولة ، والإمكانات المتاحة ، والمتغيرات الإقليمية والدولية التي تؤثر على الأمن القومي العربي (مشروع جامعة الدول العربية حول الأمن القومي العربي ، 1993 ، ص3) .

لقد أخذت جامعة الدول العربية بالمضمون الشامل للأمن ، حيث ربطت ربطاً عضوياً بين الأمن كقوة عسكرية وبين الجوانب المجتمعية للأمن القومي ، وإذا كان هذا الربط سليماً من الناحية النظرية ، فإن وثائق الأمن القومي في جامعة الدول العربية أخذت تغرق في التوسع في تلك الجوانب المجتمعية ، حتى أصبح الأمن القومي حسب تلك الوثائق مقترناً بالتنمية الشاملة ، والتحرر الوطني ، والعدالة الاجتماعية ، والأصالة الحضارية والثقافية ، وإذا كان أيضاً هذا الربط سليماً من الناحية النظرية ، فإن الجانب العملي منه يستدعي إعادة النظر فيه ، فمنذ نشؤ جامعة الدول العربية ، والدول العربية لا تزال تواجه أنواعاً متتابعة من المخاطر

والتهديدات والتي لا تقـل خطراً عـن سابقاتها ، إن لم تتفـوق عليهـا بالفعـل والتأثيـر ، لهذا كان من منطق الأمور ، و باستقـراء التجارب علـى المـستوى القومي ، وبالاستناد إلى برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تنفـذها جميـع الأقطـار العربية ، وإلى سعيها الدائـم لتعزيز دفاعـاتها القُطريـة وقـواتها المسلحة التوجه إلى التـركيز على الأمـن العسكري دون غيره من أنواع الأمـن التي حصرت في دائـرة الأمـن القومي ، وقـد يكـون فـي الرجـوع إلـى المضمون الإستـراتيجي السياسي والعسكري لمفهوم الأمـن القـومي دون سـائر المضامين التي تـلازم الأمـن القُطري ، إدراك واقعـي لكينونة الدولة القطـرية العربية ولطبيعة العلاقـات العـربية البينية ولإمكـانية توظيفها لمصلحة الأمـن القومي (الكيلاني ، 1998 ، ص73) .

يقـوم الأمـن القـومي العـربي علـى مجمـوعة مـن الركـائز لتحقيق الرخـاء والوصـول إلـى المعـدلات العـالية فـي الاقتصـاد تتمثـل بالآتـي : (الحوات ، 2002 ، ص359)

1- تأكيد الاستقلال الاقتصادي والسياسي ، وامتلاك الإرادة الحـرة فـي مواجهـة الخطر .

2- تحقيق الرخاء الاجتماعي تسبقه الكرامة الاجتماعية وإطلاق الطاقـات البـشرية الكامنة للشعوب العربية .

3- توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسيادية للأفراد وللدول على حد سـواء وهو ما يتفق مع مفهوم الأمن .

4- توفير الإرادة السياسية في تحقيق الأمن العربي الذي يتطلـب مجموعـة مـن الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على أهداف وكيان وأمان المنطقة العربية في الحاضر والمستقبل .

وقبل ختـام الحديث عن مفهوم الأمن القومي العربي ، لابد من الإشارة إلـى أن البعض يخلط بين مفهـوم الأمن القومي العربي وأمـن الشرق الأوسط ، علمـاً بأنـه توجـد أوجـه اختـلاف بين المفهـومين تظهـر مـن خـلال النقـاط التالية :- (هلال ، 1986 ، ص22-23)

1- إن مفهوم الشرق الأوسط أرتبط بظروف الحرب الباردة وتطورات العلاقة بين طرفيها الرئيسيين – الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي السابق ، ومن ثم فقد ارتبط هذا المفهوم بسعي الولايات المتحدة الأمريكية لحصار الاتحاد الـسوفياتي وإقامة قواعد عسكرية وتحالفات سياسية مرتبطة بالغرب على حدوده . وفي المقابل انطلق مفهوم الأمن القومي العربي من إدراك الدول العربية للتهديـدات الإقليميـة الموجهة لها ، والتي تمثلت بصفة أساسية في المواجهة مع إسرائيل .

2- إن مشروعات أمن الشرق الأوسط افترضت دائماً تعاون دول عربية مـع دول إقليمية غير عربية لتحقيق هذا الأمن ، ومثال ذلك حلف بغداد 1955م الذي ضم بين أعضائه كلا من العراق وإيران وباكستان ، علاوةً على المملكـة المتحـدة ، وفـي المقابل ركز الأمن القومي العربي على توثيق العلاقات بين الدول العربية .

3- إن مفهوم الشرق الأوسط في كثير من أطروحاته تضمن مشاركة إسرائيل بشكل مباشـــر أو غير مباشر ، وهـــو مـا يتناقض مع جـــوهر مفهوم الأمـــن القومي العربي .

ومن هنا يمكن القول أن الفكر السياسي العربي لم ينته بعد إلى صياغة محـددة لمفهوم "" الأمن القومي العربي "" يواكب تحولات المناخ الإقليمي والدولي وتوازناته وانعكاساته على تصور وأبعاد هذا الأمن ، وإن هذا الموضوع مـا زال مطروحـاً للتحليل ومفتوحاً للمناقشة رغم كل ما كتب عنه .

أثر الأمن القومي العربي كمتغير داخلي على الدبلوماسـية العربيـة تجـاه الأزمة العراقية :

يعتبر سقوط بغداد بتاريخ 9 نيسان عام 2003م تاريخ البدء الفعلي للاحتلال الأميركي للعراق ، ومنذ ذلك فقد وقعت الأمة العربية في آخر مراحل الانحطاط أو الانكسار في تاريخها ، فقد وجدت معظم الدول العربيـة نفـسها مرتعـاً للقواعـد الأميركية ومحاطة من عدوين قاسيين أميركا وإسرائيل .

وهذا الاحتلال الأميركي للعراق ، لم تستطع الولايـات المتحـدة الأميركيـة وحلفـائها تبـريره ، فقد سقطت كـل الحجـج التي قـدمتها ، وقعـت مقولة نزع أسلحـة العـراق ، لأن لجـان التفتيش لـم تستطـع إثبـات وجـــود هـــذه

الأسلحة ، وكـذلك القوات المعتـدية لم تقدم دليـلاً ملمـوساً على وجـود هـذه الأسلحة (إسماعيل ، 2003 ، ص2) .

ولبيان أثر الأمن القومي العربي كمتغير داخلي على الدبلوماسية العربية تجـاه الأزمة العراقية (الحرب الأميركية على العراق) فإنه من المفيد التـذكير بموقـف الشعوب العربية من هذه الأزمة من خلال موقف الاتحاد البرلماني العربي الذي جاء في ختام جلسته الطارئة للدورة (33) والمنعقدة في عمان بتاريخ (27 كانون الأول 1998) والتي تضمن جدول أعمالها بنداً واحداً تحت عنوان "" العدوان الأميركـي البريطاني على العراق وموضوع رفع الحصار عن شعبه الشقيق "" قد أدان العدوان الأميركي – البريطاني على العراق إدراكاً منه للمسؤولية القومية وللخطورة التـي يشكلها العدوان الأميركي البريطاني على الأمن القومي العربي برمته والذي يخـدم المصلحة الإسرائيلية (www.beirut.center.inf/default.asp) .

لقد بين الإتحاد البرلماني العربي بهذا الخصوص الأخطار المحدقـة بالأمـة العربية وأقطارها ومسؤولية الحكومات العربية علـى الـصعيد القـومي لا سـيما ضرورة عقد مصالحة عربية تعيد للتضامن العربي لحمته وتصون الأمن القـومي العربي بالاعتماد على القدرات العربية الذاتية ، وتضمن تفعيل مؤسـسات العمـل العربي المشترك ، وعلى رأسها جامعة الدول العربية .

أما بعد أن بدأت الحرب فعلياً ، فإن أول ما يلفت الانتباه هو أن الدول العربيـة بـدلاً من تهيئة الوسائل للدفاع عن العراق ، نجدها تفـتح حـدوده أمـام القـوات الأمريكية ، فتسمح للسفن الأمريكية بالمرور بأراضيها ، وتجيز للطائرات المغيرة أن تنطلق أو تعبر من أقاليمها ، وتتغاضى عن الصواريخ الموجهة إلى العراق مـن خرق مجالاتها ، وتزود الآلات الأمريكية بالوقود ، وتقدم للقوات الأمريكية المـأوى والمقر ونقاط الانطلاق ، وتدرب هذه القوات على الحرب فـي الـصحراء عبـر المناورات العسكرية التي أجرتها الجيوش العربية مع القوات الأمريكية في أكثر من قطر عربي ، وتطـرد الدبلومـاسيين العراقيين بـدلاً من طـرد الدبلوماسـيين الأميركيين ، وتدعو العراق إلى الاستسلام (جريدة السفير ، 2003 ، ص14) .

وبعـد اشتـداد حدة الحـرب وصمـود القوات العـراقية فـي الأسـابيع الأولى ، وازدياد حدة غضب الشارع العربي وما تبعه من اندفاع الآف المقاتلين من مختلف الأقطار العربية إلى نجدة الشعب العراقي وخـروج المظـاهرات المنـددة بالعدوان في مختلف الدول العربية ، وكل هذه الأمور دفعت الأنظمة العربيـة إلـى اتخاذ موقف من هذا العدوان الذي تتحمل بعض الدول العربية المسؤولية عنه ، لأنه لم يكن من الممكن أن يحصل على الإطلاق ، لو أن الدول العربية أغلقت أراضيها وأجوائها وبحارها بوجه القوات المعادية للعراق .

نتيجة لذلك أجتمع مجلس جامعة الدول العربية في القاهرة بحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية ، وأصدر بتاريخ 24 آذار2003 بياناً وصف فـي ديباجتـه الحرب الأميركية البريطانية على العراق بأنها عدوان على العراق ، وأدان في مادته الأولى العدوان الأميركي البريطاني على العراق الدولة العضو في الأمـم المتحـدة وجامعة الدول العربية ، واعتبر في المادة الثانية أن هذا العـدوان يـشكل انتهاكـاً لميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ القانون الدولي وخروجا على الشرعية الدولية وتهديدا للأمن والسلم الدوليين وتحدياً للمجتمع الدولي والرأي العام العالمي الذي طالب بحل المنـازعات الـدولية بالطـرق السلمية والاحتكـام إلـى قـرارات الـشرعية الدولية (جريدة السفير ، 2003 ، ص16) .

إن الإقرار بأن هذا التصرف الـذي تنتهجـه الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وبريطانيا بأنه عدوان ، فان هذا الإقرار يرتب التزامات على عاتق الدولة العربيـة التي صوتت على هذا البيان ، وهذه الالتزامات تجد سندها فـي اتفاقيـات الـدفاع المشترك كما تفرضها ضرورات الأمن القومي العربي ، خاصة وأن الدول العربية تتغنى بأنها تحترم تعهداتها الدولية ، ولا تستطيع أن تفرض على الدول المعتديـة بسبب ارتباطها مع هذه الدول بالتزامات سابقة ، فهل هذه المعاهدات هي أقدس من اتفاقية الدفاع العربي المشترك ، أو ميثاق جامعة الدول العربية ؟ .

على الرغم من أن الدول العربية لم تنجح في إقرار تعريـف للأمـن القـومي العربي ، وعلى الرغـم من عـدم الاتفاق على تعريف موحـد للأمـن القـومي العربي ، فـإن هذا لا يعني عدم وجود أمن قومي عربي ينبغـي الموافقـة عليـه

وحمايته ، فحركة المجتمع في أي قطر عربي تتم في ضوء حركة تطـور الأمـة العربية وليس بمعزل عنها ، أي أنها حركة الجزء في الكـل ، والأخطـار التـي يتعرض لها أي قطر عربي تصيب بصورة مباشرة أو غير مباشرة الأقطار العربية الأخرى لأنها تتجه في حقيقة الأمر إلى الأمة العربية ككل لتنال من الوجود القومي برمته، فالمصالح المشتركة والأصالة الحضارية ووحدة العقيدة واللغة والمصير قـد حتمت على الأمة العربية جمعاء شعوباً وحكومات أن تتعاون وتتآزر لدفع الأطماع الخارجية ومواجهة التكتلات الدولية ،وبالتالي أصبح امن الدول العربية مجتمعة هو بحد ذاته الأمن المقيم لكل واحد منها على حدا.

لم تستطيع الدبلوماسية العربية في خضم الحرب الأمريكية على العراق الأخـذ بمفهوم الأمن القومي العربي المرادف للأمن الوطني الذي تحتج به الدول العربيـة كذريعة لعدم مساندة العراق معتبرةً أن حماية الأمن الوطني يسود على أية وظيفـة أخرى للدولة ، حتى انه من المنظور الضيق للأمن القومي العربي ، فـأن جميـع الدول العربية مهددة بالعدوان الأمريكي ، ويتضح ذلـك مـن خـلال التهديـدات الأمريكية التي أطلقتها بوجه عدد كبير من الدول العربية و سمتها بالاسم ، وخير مثال على ذلك ما كشف عنه وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (كولن باول) إلـى شبكة إن بي سي في 4 آيار2003 عن أن الزعيم السوري بشار الأسد يـدرك أن الكونغرس الأمريكي يتابع خطواته عن كثـب وان أعـضاء الكـونغرس يفكـرون بمشروع قانون لمحاسبة سوريا ، وان صدور مثل هذا القانون سيـضر بمـصالح سوريا (موقع وزارة الخارجية الأمريكية على شبكة الانترنت .2003) .

كمـا أن إسرائيل بعد الاحتلال الأمريكي – البريطاني للعراق قد عملت على استغلال هـذا التطـور الدراماتيكي الكبير في الخارطـة الإسـتراتيجية للـشرق الأوسط ، لتوجيه السياسة الأمريكية باتجاهات أخرى بعيداً عـن قـضية الـصراع العربي – الإسرائيلي ، وتحاول في هذه المرحلة التأثير على السياسة الأمريكية من أجل استكمال ما بدأته أمريكيا في العراق ليشمل سوريا وإيران وربمـا الـسعودية ومصر لاحقاً ، ومن الواضح أن التركيز ينصب على سوريا ، فبعد احتلال العراق بات المشرق العربي مكشوفاً لإسرائيل ، وسوريا هي التي تشكل فيـه نوعـاً مـن

التحدي لإسرائيل وهي التي تبدي الممانعة للسياسات الأمريكية ، ولقد وجه الرئيس الأمريكي بوش الابن في خطابه الشهير الذي ألقاه يوم 24 تموز 2002 حول الشرق الأوسط تحذيراً واضحاً للأنظمة العربية التي تعتبـر مناوئـة للـسياسة الأمريكيـة وخصص من بينها سوريا ، وقال بوش في خطابه "" الدول إما أن تكـون معنـا أو علينا في الحرب على الإرهاب وكل زعيم ملتزم فعلياً بالسلام سـينهي التحـريض على العنف ويجب على سوريا أن تأخذ جانب الحق في الحرب على الإرهاب بالقيام بإغـلاق معسكرات الإرهـابيين وطـرد المنظمات الإرهـابية ، وجدير بالزعماء الراغبين في أن تشملهم عملية السـلام أن يظهـروا بأفعـالهم تأييـدهم التـام للسلام وبنـاء علاقـات أوثـق دبلوماسياً وتجـارياً مـع إسـرائيل ممـا يؤدي إلى تطبيـع تـام للعلاقات بيـن إسـرائيل والعـالم العـربي بـأسره "" (كيالي ، 2003 ، ص13) .

ومن هنا يمكن القول أن الأمن القومي العربي كما تبين سابقاً أنـه مـن أهـم المتغيرات الداخلية التي أثرت على الدبلوماسية العربية تجاه الأزمة العراقية (الحرب الأمريكية البريطانية على العراق) بحيث كان له تأثير بارز علـى مـدى فعاليـة الدبلوماسية العربية نتيجة لتمسك كل دولة عربية بأمنهـا الـوطني والقطـري دون النظـر إلى الأمن القومي العربي الأمر الذي قيـد حركـة الدبلوماسـية العربيـة الجماعية ، وأن الوحدة العربية الشاملة أو على الأقل التضامن العربي هو المطلـب العربي في كل مكان وزمان لبناء قدرة فعالة لحماية الأمن القومي العربي ويتم ذلك عبر قيادة سياسية ترتبط بها القيادة العربية الموحدة وتتلقى منها توجيهاتها ، كما إن القيـادة الموحدة بدون وحدة عسكرية عـربية لا يمكن أن تنجح فـي أداء مهمتهـا أيضاً ، لذا فإن تفعيل دور جامعة الدول العربية هو البداية ، تليـه إحيـاء معاهـدة الدفاع المشترك الأمر الذي ينعكس إيجاباً على فعالية الدبلوماسية العربية .

ثانياً: الاقتصاد العربي :

تبلغ المساحة الكلية للوطن العربي حوالي 14,2 مليون كم2 بما نسبته 10,2% من المساحة الكلية للعالم ، وبلغ عدد الـسكان العـرب فـي عـام 2006 حـوالي 318,3 مليون نسمة بنسبة 4,8% من سكان العالم ، وتبلغ نسبة الاحتياطي النفطـي

العربي المؤكد 57,6% من الاحتياطي العالمي ، ومن الغاز 29,5% كما يبلغ إنتاج البترول العربي 23 مليون برميل يومياً ، وتبلغ عوائد الصادرات العربية النفطيـة 419,1 مليار دولار في الوقت الذي يبلغ فيه الدين العام الخارجي للـدول العربيـة المقترضة 137 مليار دولار فوائدها السنوية مليـار دولار (التقريـر الاقتـصادي العربي الموحد ، 2007) .

لقد سعـت الـدول العربية منذ بـداية استقـلالها إلـى إقـ ـامة علاقـات اقتصادية تعكس عمق الروابط العربية القائمة فيما بينها ، وكان التعاون الاقتصادي يمثل الشكل الأول الذي تبنته الدول العربية لتجسيد خصوصية علاقاتها الاقتـصادية وضمنتّه ميثاق تأسيسها وكافة الاتفاقيات الاقتصادية المتعددة الأطراف المعقودة فيما بينها تحت إطار جامعة الدول العربية ، وقد جاءت الوثائق التأسيسية لجامعة الدول العربية والمعاهدات والاتفاقيات المعقودة في إطارها تجسيداً لمبدأ السيادة الوطنيـة للدول العربية ، وقد نص ميثاق جامعة الدول العربية على أن الغرض من الجامعـة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً ، وصيانةً لاستقلالها وسيادتها ، ثم جاءت معاهدة الدفاع المشترك ، والتعاون الاقتصادي بـين دول الجامعة العربية (نيسان1950) لتثبيت مفهوم التعاون الاقتصادي ، وبعد ذلـك أبرمت الدول العربية اتفاقية بشأن تسهيل البناء التجاري وتنظيم تجارة الترانزيـت بين دول الجامعة العربية في عام 1953 ، كأول اتفاقية اقتصادية تفضيلية متعـددة الأطراف تعقد بين الدول العربية في إطار الجامعة ، وتم إقرارها من قبل مجلـس الجامعة العربية ، الذي يمثل الإطار السياسي لعمله ، وركزت الاتفاقية بشكل أساسي على منح التفضيلات الجمركية على شكل إعفاءات من الرسوم الجمركيـة للـسلع الوطنية العـربية المتبـادلة بين الـدول العربية ، ولم يـرد في أهدافها الوصـول إلى أي شكـ ـل من أشكـ ـ ـ ـال التكامل الاقتصادي بين الدول العربية الأعضاء فيها (سليمان ، 2008 ، ص10-11) .

شهـدت مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك ، في إطـ ـار جامعـة الدول العـربية عبـر مسيرة ستين عـاماً منـذ تـأسيس جـامعة الدول العربيـة عام 1945 ، محاولات متكررة لبناء التكامل الاقتصادي ، بدأت بإقرار اتفاقية إنشاء

السوق العربية المشتركة (قرار رقم 17) ووصلت الدول العربية أعـضاء الـسوق العربية المشتركة نظرياً إلى إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها عام 1970 ، إلا أنها لم تجد التطبيق العملي ، ولم تمكن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من النجاح في تحقيق السوق العربية المشتركة (1964) ، لا بمفهومها الواسع أو التفسيرات الضيقة التي اقتصرتها على الســوق السلعية الذي كـان يهـدف إلى إقامة اتحاد جمركـي بين الأعضــاء تتحـرر فيه معـاملاتها المـشتـركة مـن كـافة الــرسوم الجمركية (عبد العال ، 2001 ، ص1) .

وجاءت بعد ذلك اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية التي أقرها المجلس الاقتصادي عام 1981 ودخلت حيز التنفيذ عام 1983 وعدد الـدول العربية الأعضاء فيها (16) دولة ، كمحاولـة لإيجـاد صـيغة جديـدة للعلاقـات الاقتصادية العربية بعد أن تم تجميد وثائق القمة الاقتصادية العربية وانحسار العمل باتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وتعثر تطبيق قراره بإقامة السوق العربية المشتركة ، وربطت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين تحرير التجارة وهدف إقامة تكامل اقتصدي عربي انطلاقاً من الواقع الاقتصادي العربي ، ودعت إلى تبني منهج التحرير المتدرج للتجارة البينية وتطبيقه بأسلوب مرن يأخذ بعـين الاعتبـار المصالح الاقتصادية للدول العربية ، كما أن الاتفاقية ربطت بـين هـدف تحريـر التجارة وتطور الإنتاج ، فهي تسعى إلى تنمية التجارة من خلال تطـوير قـدرتها التصديرية إلى الأسواق العربية ، ولكن لم تلقى هذه الاتفاقية حظاً أفضل من قـرار السوق العربية المشتركة حيث تعثر تطبيقها ووصلت إلـى حـالة مـن الجمـود والتوقف عن التطبيق الفعلي في الـدول العربية بعد مـرور عشر سـنوات علـى إقرارهـا (سليمان ، 2008 ، ص13) .

لقـد تم إعادة النظر في أسلوب تطبيق اتفاقية تيسير وتسهيل التبادل التجـاري من خـلال إقرار البرنامج التنفيذي لتفعيل هـذه الاتفاقية بين الـدول العربية فـي عام 1997 ، بهدف إقامة منطقة تجارة عربية كبرى تشمل كافـة الـدول العربيـة بأسلوب متدرج خلال فترة زمنية محددة بعشرة سنوات ، وقد لقي هـذا البرنـامج

التنفيذي الدعم السياسي الكامل من قبل الدول العربية (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1317 تاريخ 1997/12/19) .

ويعد قرار إقامة منطقة التجارة العربية الكبرى في بداية عام 2005 انجازاً نفذه العرب خلال الفترة الماضية ، إذ أنهى رسوم الجمارك ، حيث يتم عرضه في الوقت الحاضر على الدول العربية لمواكبة المستجدات التي طرأت على الساحة العالمية حتى يتم تطبيقه في مرحلة الاتحاد الجمركي العربي (www.xinhuanet.com) .

وتلعب العوامل الاقتصادية دوراً مركزياً في اختبارات الدبلوماسية العربية، لان تنفيذ معظم السياسات يتطلب توفير الموارد الاقتصادية، فالموارد الاقتصادية تحدد قدرة الدول العربية على الدخول في سباقات التسلح ذات التكاليف الباهظة، والتبادل التجاري أو تحقيق فائض ميزان المدفوعات وإذا حاولنا أن نقارن بين الأثر النسبي للعوامل الاقتصادية والعوامل السياسية والأمنية على السياسات الخارجية للدول العربية بشكل عام وعلى الدبلوماسية العربية بشكل خاص ، نجد من الصعب الفصل بين هاتين المجموعتين من العوامل لأن الأدوات الاقتصادية عادة ما تستخدم لتحقيق أهداف سياسية وأمنية.

بالرغم من أن الأمن الوطني هو العامل الأول المحرك للتصرفات الاقتصادية فإنه يجب إلا يتم إغفال كثيراً من السياسات التي تبرر على أساس الأمن الوطني ، إنما هي سياسات تحركها المصالح الاقتصادية .

وبالنسبة للاقتصاد العربي كمتغير من المتغيرات المؤثرة على نشاط الدبلوماسية العربية تجاه الأزمة العربية ، فقد أدت الأزمة العراقية إلى ضعف التجارة البينية العربية والذي يقدر في عام 2005 بنحو 8% ، مما يشكل أكبر التحديات التي تواجه الاقتصادات العربية خاصة وأن العالم العربي يستورد (92%) من احتياجاته من الخارج نظراً لقلة السلع والصناعات ، بالإضافة إلى أن الأزمة العراقية أدت إلى إحداث تغيرات في أسعار النفط ، حيث كان لارتفاع الأسعار في أسواق النفط العالمية أثر ايجابي بشكل مباشر على بعض اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط ، وأثر سلبي أدى إلى حدوث زيادة في عجز ميزان المدفوعات لدى الدول

العربية المستوردة للنفط ، وبالتالي زادت معدلات التضخم لـديها ، وأدى ارتفـاع أسعار النفط العالمية إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربيـة مثـل دول الخليج العربي من (1092) مليار دولار في عام 2006 إلـى (1276) مليـار دولار في عام 2007 ، وفي الوقت نفسه سجلت معظم الدول العربيـة المـستوردة للنفط اتجاهات تصاعدية لمعدلات التضخم في أسعـار المستهلك بسبب ارتفاع حجم الطلـب المحلي وزيـادة أسعـار الـواردات (التقـرير الاقتـصادي العربـي الموحد ، 2007) .

كما أدت الأزمـة العراقية أيضاً إلى زيـادة مصاريف الـدفاع فـي الـدول العربية ، خلال الأعوام 2001-2002-2003، حيث بلغـت مـصاريف الـدفاع الخاصة بالدول العربية عام 2001 حوالي 4,693 مليون دولار وفي عـام 2002 وهي السنة التي تلت أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 بلغـت مـصاريف الدفاع في الدول العربية حوالي 39,330 مليون دولار ، ومن ثم ارتفعت إلى حوالي 40,772 مليون دور .

ويظهر ذلك من خلال (الجدول المرفق رقم 1) الذي يبين مصاريف الدفاع في بعض الدول العربية خلال الفترة ما بين عام 2001 - 2003 .

الجدول رقم (1)

مصاريف الدفاع في بعض الدول العربية

2001 - 2003

(مليون دولار أمريكي)

الدولة	2001	2002	2003
الجزائر	1.943	2.098	2.206
البحرين	3.34	332	61
مصر	3.2	3.3	2.732
الأردن	755	776	886
الكويت	2.909	3.384	3.794
لبنان	588	539	512
ليبيا	1.071	545	742
المغرب	1.384	1.545	1.826
موريتانيا	17	18	19
عُمان	2.107	2.518	2.468
قطر	1.69	1.855	1.923
السعودية	21.06	18.5	18.75
سوريا	1.135	1.212	1.522
تونس	321	332	494
الإمارات	1.642	1.642	1.642
اليمن	542	731	798
المجموع	40.69	39.33	40.77

(مجلة الميدل ايست ديجست (ميد) ، 28 كانون الثاني/ 2005، ص5) .

ولقد تأثـرت التجـارة العربية البينية بالأزمة العراقيـة خـلال الأعـوام 2002-2004 ويظهر ذلك من خلال بيان التـأثيرات الواقعـة علـى صـادرات وواردات بعض الدول العربية المبينة في (الجدول المرفق رقم 2) .

الجدول رقم (2)

حجم التجـارة العربية البينية خلال الأعوام 2002- 2004

الصادرات والواردات

دولار أمريكي

الدولة	الصادرات		الواردات	
التجارة البينية	2003	2004	2003	2004
الأردن	1,166.22	1.471.63	1.545.52	2.450.40
الإمارات	3.385	4.110	2.541	4.362
البحرين	618.3	959.3	1.817.77	2.317.08
تونس	563.12	584.63	685.29	773.97
السعودية	5.726	8.586	1.690	2.582

(سليمان ، 2008 ، 36) .

يبين الجدول رقم (2) أن التجارة البينية العربية تأثرت بالأزمة العراقية حيث يوجد اختلاف بين صادرات وواردات الدول العربية في عام 2003 عنه فـي عـام 2004 ، حيث أن الحرب الأمريكية على العراق واحتلاله عام 2003 أثّر سلباً على حجم التجارة البينية بين الدول العربية ، الأمر الذي انعكـس سـلباً علـى فعاليـة الدبلوماسية العربية نتيجة اهتمام كل دول عربية بمصالحها الاقتـصادية القُطريـة العربية .

ولقد قدرت الأوساط الاقتصادية العربية حجم الخسائر الواقعة على المنطقـة العربية خلال السنة الأولى من الحرب الأمريكية علـى العـراق بحـوالي عـشرة

مليارات دولار كآثار مباشرة ، فيما تقدر تلك الأوساط حجم الخسائر غير المباشرة بحوالي (100) مليار دولار وهي خسائر خروج الاستثمارات من المنطقة العربية والتي تسعى تلك الدول إلى تعزيز معدلات النمو لديها وترى المؤسسات والدوائر الاقتصادية بأن الحرب الأمريكية على العراق أثرت سلباً على الاقتصاد العربي بوجه خاص وعلى الاقتصاد العالمي بوجه عام . حيث يقدر حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية سنوياً بحوالي (55) مليار دولار وذلك قبل بدأ الحرب الأمريكية على العراق ،ولكن بعد ذلك تراجع حجم التبادل التجاري بينهما إلى (30) مليار دولار ، كما أن الاستثمارات الأمريكية بالمنطقة العربية أخذت تتراجع بعد الحرب ، إضافة إلى أن هناك العديد من الدول العربية لديها علاقات اقتصادية مباشرة مع العراق وغير مباشرة من خلال برنامج الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) حيث أن سبع دول تعمل وفق هذا البرنامج التي تشرف عليه هيئة الأمم المتحدة وتقدر عقودها بما يزيد عن تسعة مليارات دولار ، وقدرت منظمة العمل العربية أن ضرب العراق أثر سلبا على الاقتصاد العربي خاصة في مجال القوى البشرية حيث يبلغ حجم القوى العاملة بالوطن العربي ما يزيد عن (110) ملايين عامل ولديها بطالة تزيد عن (165) بالمائة من المتوسط ، حيث قدرت منظمة العمل العربية الخسائر التي ستكلف الوطن العربي من تعطيل هذه القوى العاملة بحوالي خمسة مليارات دولار على المدى البعيد وكنتيجة للحرب الأمريكية على العراق مباشرة (www.guraf.org) .

بالإضافة إلى أن الحرب الأمريكية على العراق كان لها أيضاً آثار سلبية على المنطقة العربية من حيث انحسار الحركة المغذية للاقتصاديات العربية كالسياحة التي تدهورت نشاطاتها بشكل كبير كل ذلك أثر على الاقتصاد العربي ، فالنشاط الصناعي العربي أصبح يعاني من صعوبات عديدة على الرغم من أن عدداً من الصناعات العربية زادت وتيرة تصديرها بعض الشيء إلا أن العدد الأكبر من هذه الصناعات توقف تصديرها ، مما أدى إلى إقفال مصانع وتسريح عدد من العمال الأمر الذي أدى إلى عزوف الشركات العالمية والمصانع الأجنبية عن التصنيع داخل الوطن العربي ، وحسب توقعات الاقتصاديين العرب فان الوضع الاقتصادي العربي

سائر نحو الأسوأ وليس نحو الأفضل كما تحاول الحكومـات أن تـصوره ، وكـل المؤشرات ومنها الانكماش الاقتصـادي والوضع الزراعي والاقتصادي تعاني مـن الـركود ، وأصبحـت أعـداد البطالة خطيرة في معظم الدول العربيـة (مجلـة الفداء ، 2007 ، ص1) .

بعد هذا الإيضاح المتعلق بما تعرض له الاقتصاد العربي فـي ظـل الحـرب الأمريكية على العراق ، فإنه يجب الإجابة عن السؤال التالي : كيف كان الاقتـصاد العربي متغيراً له تأثير سلبي على نشاط الدبلوماسية العربيـة تجـاه حـل الأزمـة العراقية ؟ وسيتم الإجابة عن هذا السؤال من خلال بيان أهم المصالح الاقتـصادية العربية المرتبطـة مع الولايـات المتحـدة الأمـــريكية حيـث تـشمل هـــذه المصـــالح ما يلي :

أولاً- التبادل التجاري العربي الأمريكي :

تشكل الولايات المتحدة الأمريكية مجالاً مهماً للتجارة الخارجية العربية ، حيث تشكل السوق الأمريكية مجالاً واسعاً للصادرات الأولية العربية وبالذات النفط ، كما أنها تعتبر مصدراً للسلع المصنعة وللتكنولوجيا ، وتعتبر المملكة العربية الـسعودية أهم شريك عربي للولايات المتحدة الأمريكية ، وتتمتع بعض الدول العربية بنظـام الأفضلية التجارية في التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية ومـن هـذه الـدول جمهورية مصر العربية ، ولقد ساهمت الواردات العربية في خفض العجز التجاري وتخفيف حدة تباطؤ الاقتصاد الأمريكي في الربع الأخير من عـام 2007 ، حيـث احتفظت الصادرات النفطية بزخم قوي رفع حجم المبادلات التجارية من الصادرات والواردات العربية الأمريكية إلى 130 مليار دولار ، وإن الـصادرات الأمريكيـة ارتفعت 17,2مليار دولار بنسبة 13,6% في شهر ديسمبر عـام 2007 ، بعكـس تباطؤ زيادة الواردات بنسبة 8,4% مما أدى إلى خفض العـز التجـاري بمقـدار 1,5بليون دولار ، وقد سجل شهر ديسمبر 2007 أضعف معدلات النمو الـشهرية للصادرات الأمريكية في عام 2007 ، وقد انتهى إلى خفض العجز التجاري بمقدار 47 بليون دولار وتقليص عبئه على الناتج المحلي إلى 5,1% مقارنة بحوالي 5,7% في عام 2006 وتراجعت قيمة العجز التجاري من 760 مليار دولار فـي عـــام

2006 إلى اقـل من 712 مليار دولار في عـام 2007 منخفضة بنسبة 6% ، وإن أسعار النفط دعمت الصادرات العربية النفطية وغير النفطية ، وبلغـت قيمتهـا 85 مليار دولار في عام 2007م مرتفعاً بمقدار 10مليار دولار وبنسبة 13% بالمقارنة مع عام 2006 ، وزادت إيرادات الدول العربية الرئيسية المصدرة للـنفط الخـام ، الذي شكل 79% من الصادرات العربية الإجمالية وبنـسبة 12% فـي المتوسـط باستثناء ليبيا التي بلغت نسبة الزيادة في إيراداتها 33,5% ، وبلغت قيمة الـواردات العربية من الولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 34% إذ زادت الواردات السعودية 37% مرتفعة إلى 10,4 مليار دولار ، وتضاعفت الواردات القطرية إلى 2,8 مليار دولار ، واقتربت واردات المغرب من مستوى المليار للمرة الأولى وتجاوزته إلـى 1,3مليار دولار وبلغت الزيادة في الواردات الأردنية ما نسبته 30% (860) مليار دولار ، وبلغت الواردات الجزائرية ما نسبته 45% (1,7) مليـار دولار (مكتـب التحليلات الاقتصادية – وزارة الخارجية الأمريكية ، 2008) .

ثانياً– المصالح الاستثمارية :

يعتبر النشـاط الاستثماري أحد الجوانب المهمة للنـشاط الاقتـصادي سـواء بالنسبة للدول التي تستقبل الاستثمارات أو التي تصدرها ، فالدول العربية متوسطة ومنخفضة الدخـل بحاجة إلى الاستثمـارات الأجنبيـة لتحقيـق معـدلات النمـو المطلوبة ، وتتركز معظم الاستثمارات الأمريكية فـي الـدول العربيـة بالقطـاع الإستراتيجي ، وبالذات التنقيب عن الـنفط واسـتخراجه ، وتـأتي الاسـتثمارات الأمريكية في الدول العربية في المرتبة الثانية بعد استثمارات الاتحاد الأوروبي في تلك الدول (عبد الفضيل ، 2004 ، ص90- 91) .

وإن حصة الدول العربية من الاستثمار الأجنبي كنسبة من التـدفق العـالمي البالغ 1833 مليار دولار ، انخفضت من 4,4% إلى 3,9% في عام 2007 ويسجل 72,4مليار دولار ، بنحو 17% عن عام 2006 ، وإن الدول العربية المصدرة للنفط تأتي في مقدمة لائحـة الـدول المـستقطبة للاسـتثمار الأجنبـي المباشـر ، وإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية تركز على مـشروع الخـدمات وقطاعات أخرى يمكن توظيف الاستثمارات فيها وتكون مجدية ، وتحديداً القطـاع

الزراعي في ظل ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية ، وتركزت هذه الاستثمارات في عدد من الدول ، مثل السعودية والإمارات ومـصر ، إذ بلغـت الاسـتثمارات المتدفقة إليها 49 مليار دولار مشكلة 67% من الاستثمارات الإجمالية البالغة 72,4 مليار دولار ، واحتلت السعودية المرتبة الأولـى عربيـاً ووصـل حجـم تـدفق الاستثمـار الأجنبي المباشر فيها 24,3 مليـار دولار بـزيادة 33% عـن عـام 2006 ، تلتها الإمارات بحوالي 13,3مليار دولار ثم مصر بحـوالي 11,6 مليـار دولار ، وحل لبنان رابعاً بتدفقات بلغت 2,8 مليار دولار ، ثـم 2,6 مليـار دولار وليبيا 2,5 مليار دولار ، وفي الأردن 1,8 مليـ ـ ـار دولار (تقريـر الاسـتثمار العالمي ، لعام 2008) .

ثالثاً- المساعدات الأمريكية للدول العربية :

إن من أهم المصالح الاقتصادية العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية مصلحة المساعـدات التـي تقـدمها الـولايات المتحدة الأمـريكية إلـى بعـض الـدول العربية ، وتشمل هذه المساعدات الأمريكية للدول العربية المـساعدات العـسكرية والاقتصادية ، وتعتبر جمهورية مصر العربية أكبر الدول العربية تلقياً للمـساعدات الأمريكية ، حيث بلغت المساعدات الاقتصادية السنوية الأمريكية المقدمـة لمـصر بحدود 600 مليون دولار والمساعدات العسكرية في حدود 1,3 مليار دولار (موقع الانترنت إخوان لاين ، 2008) ، وبلغت المساعدات الأمريكية للأردن حسب تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الصادر في شباط ما يلـي : 352 مليـون دولار عـام 2001 و 172 مليون دولار عام 2002 (. www.freearab.voice.org) .

رابعاً– المديونية العربية :

تقع معظم الدول العربية في إطار دول العالم الثالث المدينة ، ومعظـم هـذه الديون مستحقة للولايات المتحدة الأمريكية ، وتكمن المصلحة الاقتصادية العربية في قضية المديونية من خلال تخفيف عبء تلـك الـديوان أو إسـقاطها ، وإن القيمـة التراكمية للديون الخارجية للدول العربية تراجعت بنسبة 8,1 % فـي عـام 2006 لتصل إلى 135,9 مليار دولار مقارنة مع 147,8 مليار دولار عام 2005 ، وذلك بعد الارتفاع الذي سجلته خلال الفترة من عام 2002 إلى عام 2004 ، وقـد تـأثر

الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة في عام 2006 بعاملين رئيسيين يتمثلان في السداد المبكر لجزء من المديونية الخارجية لبعض الدول العربية – وارتفاع المديونية الخارجية المقومة بالدولار من جراء انخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى وخاصة عملة الاتحاد الأوروبي (اليورو) ، وبلغت نسبة تراجع الدين العام الخارجي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول المقترضة من 34,7% في عام 2005 إلى 27,4% في عام 2006 مسجلاً انخفاضاً للعام الرابع على التوالي ، وتقترب نسبة الدين العام الخارجي القائم للدول العربية المقترضة في عام 2006 من النسبة المقابلة لمجموعة الدول النامية التي بلغت 26,3% في عام 2006 (www. aljazera .net) .

خامساً– نقل التكنولوجيا :

من الأزمات التي تعاني منها المجتمعات العربية ، عدم الاستفادة بالشكل المطلوب من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وهناك فجوات كبيرة في هذا المجال بين الدول العربية وبعض الأقاليم في العالم ، ويعود ذلك إلى الكلفة العالية لهذه التكنولوجيا مقارنة بمتوسط الدخل المنخفض في بعض الدول العربية ، وارتفاع معدلات الأمية وضعف الإلمام باللغات الأجنبية ، وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها الدول العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات ، فإنه ثمة ضعفٍ في القاعدة المعرفية والتكنولوجية التي تتمثل في ندرة العلماء وضعف مخرجات قطاع البحث والتطوير من الإنتاج العلمي والصادرات من التكنولوجيا المتقدمة وبراءات الاختراع ، كما لم يرقى القطاع الصناعي في غالبية الدول العربية إلى المستوى الذي يدعم فيه البحث العلمي والتطوير على نحوٍ جيد (www.aljazera .net) .

لهذا تمثل الولايات المتحدة الأمريكية مصدراً حيوياً لنقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول العربية ، والمقصود بذلك نقل الخبرات والمهارات الفنية المتعلقة بتطبيقات العلم الحديث في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي ، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من الدول القيادية في مجال التطور التكنولوجي ، كما أن برامجها للمعونة الخارجية تتضمن في جزء منها نقلاً للتكنولوجيا ، هذا بالإضافة إلى أن الخبرة العربية الطويلة في التعامل الثقافي والفكري مع الولايات المتحدة الأمريكية

يوفر فرصاً أكبر لنقل التكنولوجيا ، ويتم نقل التكنولوجيا الأمريكية إلى الدول العربية من خلال عدة قنوات ، ومن أهم تلك القنوات – التصنيع المشترك سواء على المستوى المدني أو العسكري (سليم ، 2005 ، ص38-39) .

نتيجةً لذلك فقد أظهرت المصالح الاقتصادية العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية أهمية بالغة في بيان مدى تأثير الاقتصاد العربي على نشاط وحركة الدبلوماسية العربية وذلك من خلال قيام كل دولة من الدول العربية بالاهتمام بشؤونها ومصالحها القطرية السالفة الذكر مع الولايات المتحدة الأمريكية دون الانطلاق من القومية العربية ، الأمر الذي أدى إلى إضعاف دور الدبلوماسية العربية في القدرة على مواجهة ومعالجة الأزمة العراقية ، الأمر الذي يظهر بوضوح من خلال أن كل دولة عربية لها مصالح اقتصادية خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية تحتم عليها المحافظة على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، حتى لو أن الأخيرة قامت بالاعتداء على أي دولة عربية ، مما أنعكس سلباً على فعالية الدبلوماسية العربية وخاصة الدبلوماسية العربية الجماعية .

ثالثاً- العلاقات العربية – العربية :

تبدو العلاقات العربية – العربية في المظهر العام ، بأحسن حال ولكن حقيقة هذه العلاقات غير ذلك ، حيث لم يعد من النظام العربي غير أسمه ، ولقد سيطرت الشكليات والمظاهر والسلوك البرتوكولي على العلاقات العربية – العربية ، وأصبحت الأساس على حساب المضمون والأفعال والسياسات ، لهذا السبب تستوطىء وتتفاقم المشاكل والأزمات في العالم العربي ، لأن الاعتراف بوجود المشكلة ، وتحديد المواقف العلنية والصريحة هو الطريق السليم والوحيد لحل هذه المشاكل ووضع كل طرف إقليمي أو غير عربي عند الحدود التي عليه أن لا يتجاوزها في مسائل الحرب والسلام ، أو العلاقات الثنائية – الثنائية مع الدول الأجنبية أو الثنائية القومية (العدوان ، 2008 ، ص15) .

تقع البلدان العربية في قلب التحولات العالمية السياسية والاقتصادية الحالية وتعاني عسكرياً من نتائجها ولاسيما في العراق ، فحرب الخليج الثانية في بداية

التسعينات من القرن العشرين ، كانت المحور الأكثر أهمية في التحول إلى استخدام الحروب في حسم الصراعات بشكل مباشر ومنفرد مـن قبـل الولايـات المتحـدة الأمريكية (وحلفائها) بمعزل عن منظومة المؤسسات الدولية والآليات التي تمـت صياغتها غداة الحرب العالمية الثانية لحل النزاعـات الدولية والإقليمية ، وبعد اعتداءات الحادي عشر من أيلول 2001 ، تم الاندفاع في صيغة أكثر تطرفاً من هذا النسق الاستعماري العسكري الجديد بدءاً بأفغانستان ووصولاً إلـى الحـرب علـى العراق واحتلاله ، وفي المقابل تعاني الحكومات العربية ، لاسيما التي تـدور فـي الفلك المباشر للسياسة ألأمريكية ، من صعوبات حقيقية في اتخاذ موقف صريح إزاء التطـورات الأخيـرة المتعلقـة بالأزمـة العراقية ، وهـذه الـصعـوبة هـي النتيجة الطبيعيـة للسيـاق السيـاسي الـذي انـدفعت فيـه الـدول العـربية منذ عقود ، والـذي ربطت بموجبه مصالحها كسلطـات بمصـالح الـولايات المتحدة الأمريكية (www.beirutletter.com) .

لقد لعبت الخلافات العربية دوراً أساسياً فيما تواجه الدبلوماسية العربية مـن إخفاقات متواصلة ومستمـرة في التعامـل مـع الأزمـة العراقيـة ، وإن عجـز الدبلوماسية العربية تعبير صـارخ عـن عجز النظـام العربي الرسمي ، ولا يمكن الحديث عن دبلومـاسية عربية قاصـرة أو ناقصـة أو فاشلـة بمعـزل عـن النظـام العربي (يحيى ، 2003 ، ص58) .

إن من يتتبع مؤشر الزيارات الرسمية التي يتم تبادلها بين مختلـف الأقطـار العربية يخرج بنتائج مثيرة ، فيما يحرص حكام عرب كثيرون على زيارة العاصمة الأمريكية واشنطن مرة كل عام ، ويترسخ الإحساس بأهمية الزيارة في دبلوماسـية هذه الدول من حيث التمهيد الذي يسبق الزيارة ، ودرجة الاهتمام بها في الإعـلام الرسمي ، بينما تكاد الزيارات التي يتم تبادلها بين حكام الأقطار العربية مقتـصرة على عدد محدود من الدول العربية تتسم دبلوماسيتها بالنشاط، فإذا تم أخذ مـستوى التمثيل في هذه الزيارات ، ومدى ما يعكسه البيان الختامي الرسمي الصادر عن كل منها من جدية المباحثات ، وأهمية الموضوعات التي تتناولها ، والنتـائج العمليـة المترتبة عليها ، سيتم الخروج بنتائج قد يكون بعضها مثيراً للصدمة يرى العديد من

المراقبين أن مما يزيد من حجم الخلافات العربية غياب الثقة المتبادلة بين الدول العربية نتيجة غياب المكاشفة والصراحة بسبب التجارب السابقة فضلاً عن متغيرات جديدة فرضت نفسها على الواقع العربي بسبب تحالفات إقليمية تسعى إلى مد نفوذها داخل الشرق لأوسط على حساب مصالح العرب القومية ، والتي تمكنت من أن تكون مؤثرة في العراق وتسعى إلى توسيع نفوذها إلى سوريا ولبنان وفلسطين (شحته ، 2008 ، ص4-5) .

ليست المصالحة العربية مجرد لقاءات بين القادة العرب تتخللها طقوس المودة وتقديم الوعود ببداية جديدة في العلاقات البينية العربية ، فهذه الأمور تم معرفتها سابقاً ، فهي ليست أكثر من تمنيات سرعان ما ستحبط آمال القائمين بها ، فالجانب الذاتي في العلاقات له أثر زمني محدد ، بينما الجانب الموضوعي له امتداده المستمر ما أستمر بقاؤه ، فالأساس تجاوز العوامل الذاتية وخلق الظروف الموضوعية التي تعتمد على إزالة أسباب التناقض وبناء أسباب التوافق .

لقد شهد الوطن العربي خلافات ونزاعات حادة نشأت نتيجةً لعديد من الأسباب أهمها : الأسباب الجغرافية فهناك العديد من الخلافات على الحدود كما بين قطر والسعودية والعراق والكويت ومصر والسودان ، قادت بعضها إلى نزاعات مسلحة وإلى غزو عسكري ، وبقاء هذه الخلافات يمنع بناء الثقة ويحول دون قيام المصالح المشتركة بينهم ، وقد كان هناك سببان أساسيان كافيان لحسم هذه المشكلات - الأول :- وضع مبدأ على غرار ما فعلت أوروبا وأفريقيا يقوم على أساس الاعتراف بالحدود القائمة بين البلدان العربية – الثاني :- إن البلدان العربية التي تأمل أن تبني أسباب التكامل بينها حتى تصل إلى الوحدة بين أقطارها لا يليق بها أن تتخاصم على أرض هنا وهناك ، فهذا الأمر يتناقض مع دعاوي الوحدة والتكامل ، وقد أوضحت التجربة الأوروبية كيف أن مشكلات الحدود لا قيمة لها حينما توجد العزيمة والرغبة في بناء أسس الاندماج بين البلدان ، فقد قادت خطوات التكامل الاقتصادي بين البلدان الأوروبية إزالة الحدود فيما بينها (مقصود ، 2003 ، ص 64-65) .

كما تلعب - العوامل الأيدلوجية دوراً أساسياً في تفجير النزاعات العربية – العربية مثل النزاع الذي حدث بين الجزائر والمغرب في عام 1963 أي بعد عام واحد من استقلال الجزائر ورفعها شعار الاشتراكية وتزعمها لهذا الاتجاه في محيطها الإقليمي المباشر ، بينما كان النظام الملكي المغربي المحافظ يواجه معارضة القوى اليسارية ، كذلك أسهمت – المتغيرات الاقتصادية في تحريك أسباب النزاعات العربية – العربية مثل النزاع العراقي السوري حول مياه الفرات ، وهناك أيضاً – العوامل الديمغرافية (السكانية) التي قد تؤثر سلباً في العلاقات العربية – العربية وبخاصة في حال وجود الأقلية الأثنية نفسها بين أكثر من دولة كما هو شأن الأقلية الكردية بامتداداتها في كل من العراق وسوريا ، بالإضافة إلى أن – الخلافات الشخصية تسهم أحياناً في إثارة النزاعات العربية – العربية (هلال و مسعد ، 2000 ، ص53) .

لقد كان السبب الرئيسي لضعف أو غياب الدبلوماسية العربية للعب دور بارز تجاه الأزمة العراقية يتجسد في الفجوة ما بين الموقف السياسي العربي الرسمي والموقف الشعبي ، فالنظم السياسية العربية القائمة كل ما تقوم به من مواقف أو تتخذه من سياسات على المستوى الخارجي والداخلي منقطع الصلة بما تريده الجماهير ، هذه الفجوة أو القطيعة كانت سبباً في الضعف السياسي العربي العام ، ولابد لهذا الضعف السياسي أن ينعكس على المستوى الخارجي كما أنعكس على المستوى الداخلي ، الأمر الذي يؤدي إلى غياب الدبلوماسية العربية الفاعلة ، كما يغيب الوجه العروبي منها .

إن المواقف العربية الرسمية تجاه الأزمة العراقية كانت متذبذبة بين تأييد للحرب أو معارضتها على استحياء دون إعلان المعارضة مباشرة ، أو بين تقديم مساعدات للدول المعتدية أو التزام الحياد غير المعلن ، في حين أن المواقف العربية غير رسمية (الشعبية) جسدت موقفاً عربياً واضحاً وقوياً من المحيط إلى الخليج ، فكيف يمكن لهذه الدبلوماسية المنقطعة الصلة بالشارع والموقف العربي أن تكون قوية وفاعلة ، وأنه دون تجسير أو مصالحة النظم السياسية العربية وشعوبها ، وتوحيد المواقف في الداخل لا يمكن أن تخلق سياسة

عـربية فاعـلة أو أن يكـون هنـاك دبلوماسية عـربية مؤثـرة على المستـوى الخارجي (لوتاه ، 2003 ، ص75) .

إن النظام العربي ، وإن بدأ موحداً إزاء مسألة رفض العدوان الأمريكي على العراق وذلك على خلاف ما كان عليه الحـال في أثناء حـرب الخلـيج الثانيـة 1990 - 1991م حيث حدث انقسام حاد في الصف العربي ، فإن توحده في رفـض العدوان لا يعدو كونه توحداً على المستوى الرسمي النظري ، فالملاحظ أن هنـاك على الأقـل خمس دول عربية شاركـت في المجهود الحربـي الأمريكـي ضـد العراق مـن خـلال فتـح أبـوابها وأراضيها لتمـركز القـوات الأمـريكية البـريطانية ، وهي : (الكـويت ، وقطر ، والبحرين ، والإمارات ، والسعودية) وتعتبر الأزمة العراقية أخطر أزمة يواجهها النظام العربي وجامعة الدول العربيـة منذ نهـاية الحرب العالمية الثانية ، وربما تقف على قـدم المـساواة مـن حيـث خطورتها مع حرب عـام 1948م التي أدت لقيـام دولـة إسـرائيل علـى أرض فلسطين العربية (الشريف ، 2004 ، ص25-52) .

ومما لاشك فيه أن الأزمة العراقية كان لها انعكاسات خطيرة على منظومـة العلاقات العربية - العربية بشكل عام وانعكاسات سلبية على فعاليـة الدبلوماسـية العربية بشكل خاص ومنها (الرشيدي ، 2003 ، ص64) :

1. الكشف عن أوجه الخلل الجسيم في آليات ومؤسسات العمل العربـي المـشترك وقدرتها على المحافظة على استقلال الدول العربية .
2. الأزمة العراقية تمثل سابقة خطيرة وحدثاً غير مسبوق ، وربما تكـون مقدمـة لسلسلة من الأعمال المماثلة التي تـستهدف دولاً عربيـة أخـــرى كالـسودان وسوريـــا عدا أنها ستمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تنفيذ برامجها الراميـة إلى إدخال تعديلات في منظومات القيم الثقافية والتعليمية والدينية في عموم الـدول العربية .
3. تعميق الانقسامات بين الدول والشعوب العربية ، فالشعب العراقي ومعه قطاعات واسعة من الشعوب العربية الأخرى ، لن يتغاضى عن بعض أشقائه مـن العـرب

الآخرين وقوفهم بقوة مع الولايات المتحدة الأمريكية في عدوانها ضد العراق ، كما لم يغفر الشعب الكويتي حتى الآن للعراق عدوانه على أرضه في عام 1990م .

4. التأثير السلبي على القضية الفلسطينية ، ويظهر ذلك من خلال إطلاق يـد آلـة الحرب العسكرية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل والاستمرار في بناء المـستوطنات والجدار العازل .

إن العلاقات العربية – العربية تجد نفسها الآن على مفتـرق طـرق صـعبة تفرض طريقين لا ثالث لهما ، طريق تحددت ملامحه عبر معايير العولمة ومحددات قوى الهيمنة العالمية وانحيازاتها ، التي تطمس الهوية الوطنيـة وفـروق الثقافـات وتتجاهل الشرعية الدولية ، وتقفز على الحقوق التاريخية للشعوب ، وطريق آخـر يؤمن بأن الحقوق لا تأتي إلا عبر الدولة الدينية التي تنادي على الجهاد ، وتـدعوا إلى مواجهة الآخر ، وترفض الحوار والتفاوض (www.sis.gov.eg.arab) .

ومن هنا فإن الخلافات العربية - العربية الناتجة عن الأسـباب الجغرافيـة والأيدلوجية والاقتصادية والديمغرافية والشخصية والانقسامات الكبيرة في مواقـف الدول العربية تجـاه الأزمة العراقية ما بين مـؤيد ومحايد ومعارض ، والعجز في التصرف العربي الجمـاعي ومـا يتعـرض له من ضغوط سياسـية ومعنـوية شديدة ، تؤثر تأثيراً سلبياً وبشكلٍ كبير على حركة الدبلوماسية العربية في التعامـل مع الأزمة العراقية ، حيث أصبح مفهوم جامعة الدول العربية نفسها بحاجـة إلـى إعادة نظر جذرية ، وإن العالم العربي كإطار سياسي جامع أو كتعبير عـن حقيقـة سياسية قد يصبح بلا معنى تقريباً ، لأن كثيرين ينظرون إلى جامعة الدول العربيـة على اعتبارها لم تعد مناسبة من حيث التنظيم والأهداف مع حقائق الوضع العربـي والإقليمي الجديدة ، أو أنها قد فشلت في حماية الأمن القومي العربي ، ومن ثم فلابد من أن تتعرض لعملية تغيير جذرية ، ومن المتصور أن تكون مثل هذه الاتجاهـات السياسية والفكرية مجالاً خصباً لتوترات سياسية عربية عميقـة تطـال المواقـف الرسمية والفكرية والحزبية العـربية على السواء ، وكل هذا تعبير عـن حقيقـة واحدة أن العلاقات العربية – العربية ضعيفة وسلبية ومتـدهورة وتفقـد تـدريجياً فاعليتها وحضورها السياسي والمعنوي والأخلاقي وهو ما يشجع الولايات المتحـدة

الأمريكية وغيرها على تحويل المنطقة إلى ساحة حروب وأزمات وصراعات على النفوذ .

وبالتالي فإن المطلوب من الدول العربية إصلاح العلاقات العربية - العربيـة وتنقيتها والقيام بمسؤولياتها الحقيقية ، وإعادة النظر في سياساتها ودبلوماسيتها بمـا من شأنه أن يمكنها من القيام بدورها ، على اعتبار أن العدوان على العـراق لـن تقتصر آثـاره السلبية على العـراق وحـده ، وإنمـا ستمتد إلـى عمـوم الـدول العربية ، والمطلوب أيضاً من الدول العربية أن تكـ ـون حريـصة علـى تنويـع علاقاتها ، وتعزيز هذه العـلاقات مع القوى الدولية الأخرى ، وعدم الوثـوق فـي الولايات المتحدة وسياسـاتها ووعودها ، وبلـورت رؤيـة مختلفـة فيمـا يتعلـق بقضية الخلافات العربية – العربية تمثل مشروعهـ ـ ـم الخاص (الوحدة العربية) تحتكم إلى العقلانية والرشد ، وتستند إلى أسباب القوة الذاتية ، وتـؤمن بالمـصير الواحد في عصر التكتلات الدولية الكبرى .

4.4 مؤتمرات القمة العربية والأزمة العراقية :

قبل البدء باستعراض مؤتمرات القمة العربية المتعلقة بالأزمة العراقية لابـد من الإشارة إلى ملاحظة هامة تتمثل في أن العرب اتجهوا إلى آلية القمم لمحاولـة الوصول إلى رأي عربي موحد إزاء التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي .

وفيما يلي استعراض للقمم العربية التي عقدت منذ عام 2001 – وحتى عام 2007 مع بيان مدى تعاملها مع الأزمة العراقية :

قمة عمان – 2001 م :

وتعتبر هذه القمة الأولى بعد إقرار آلية عقد القمة سنوياً ، ولقد سعت هذه القمة إلى رأب الصدع العربي من المصالحة العراقية الكويتية ، وفي هذه القمة تم تكليف جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين رئيس القمـة بمتابعـة الجهـود وإجـراء المشاورات اللازمة لبحث الحالة بين العراق والكويت .

قمة بيروت - 2002 م :

طغت على أعمال هذه القمة الحالة في الأراضي الفلسطينية حيث تـم فيهـا طرح مبادرة السلام العربية ، أما فيما يتعلق بالقضية العراقية فقد حدث فـي هـذه

القمة انفراج نسبي في العلاقات المتأزمة بين الكويت والعراق من جهة والسعودية من جهة أخرى ، ولذلك كانت هذه القمة إحدى أهم القمم المهمة في تاريخ القمم العربية (موقع الإسلام اليوم على شبكة الانترنت ، 2007 ، ص1-2) .

قمة شرم الشيخ في مصر – 2003 م :

وعقدت هذه القمة في ظروف بالغة السوء أي قبل (18) يوماً من غزو العراق من قبل القوات الأمريكية والبريطانية ، وشدد البيان الختامي على ضرورة احترام سيادة الشعب العراقي ، وخرج العرب من الاجتماع ليسوا بأفضل حال مما دخلوا إن لم يكن أسوأ ، حيث تبادل الزعيم الليبي معمر القذافي الاتهام في جلسة على الهواء مع ولي العهد السعودي أنذآك الملك عبد الله بن عبد العزيز ، وأحدثت مبادرة الإمارات التي اقترحت تنحي الرئيس العراقي الأسبق (صدام حسين) من السلطة ردود فعل مختلفة بين القادة العرب وكانت سبباً بعد ذلك في أزمة عميقة بين الإمارات وأمين عام جامعة الدول العربية .

قمة تونس – 2004 م :

ولقد أولت قمة تونس أهمية خاصة للملف العراقي حيث تضمنت مجموعة من التوصيات أهمها :-

1. التأكيد على وحدة الأراضي العراقية واحترام سيادته واستقلاله ووحدته والالتزام بمبدأ عدم التدخل في شؤونه الداخلية والتزامهم بمساعدة الشعب العراقي للوقوف في وجه كل المحاولات الرامية إلى زرع بذور الفتنة والفرقة وتقديم كافة المساعدات اللازمة له في كافة الجوانب السياسية والاقتصادية .
2. دعوة مجلس الأمن إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء الاحتلال وانسحاب - قوات الاحتلال من العراق ومساعدة الشعب العراقي لاستعادة كامل سيادته على أرضه مؤكدين أيضاً على ضرورة اضطلاع الأمم المتحدة بدور مركزي وفعال في العملية السياسية وبناء مؤسسات الدولة .
3. إدانة الجرائم والممارسات اللانسانية واللاخلاقية والتي أرتكبها جنود قوات الاحتلال ضد المعتقلين العراقيين في السجون والمعتقلات ، كما أدانوا الاستخدام المفرط للقوة من قبل قوات الاحتلال مؤكدين أيضاً إدانتهم الشديدة للتفجيرات

الإرهابية التي تحدث في العراق وتودي بحياة المئات من الأبرياء من الشعب العراقي .

قمة الجزائر – 2005 م :

أكدت هذه القمة على ضرورة حماية وحدة أراضي العراق ، وتنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم (1546) القاضي بتمكين العراق من استعادة سيادته ، وشددت هذه القمة على رفض ممارسة الاحتلال منذ بدايته ، ورفضت تفكيك الدولة العراقية ومؤسساتها ، ودعت إلى هذه القمة جميع القوى الوطنية المناهضة للاحتلال ، وفي القلب منها قوى المقاومة ، إلى طي صفحة الماضي في ظل مراجعة نقدية جريئة ، كما تدعو القمة إلى الحوار الديمقراطي بين هذه القوى وصولاً إلى وحدة الموقف والعمل المشترك بما يفضي إلى تشكيل جبهة وطنية للنضال من أجل التحرير ، وإعادة بناء العراق على أساس ديمقراطي . كما رفضت القمة اعتراف جامعة الدول العربية وحكومات الدول الأعضاء فيها بالحكومة التي نصبتّها سلطات الاحتلال ، ودعت هذه القمة الدول العربية إلى مد جسور التواصل مع القوى الرافضة للاحتلال وللعملية السلمية التي تتم برعايتها ، وتطالب الحكومات العربية كحد أدنى بالامتناع عن أي تأييد مباشر أو غير مباشر للاحتلال وتداعياته ، وتدعو القوى السياسية الشعبية في الوطن العربي إلى العمل على تفعيل تأييد الشارع العربي للمقاومة العراقية (مؤتمر الأمن القومي العربي السادس عشر ، 2005 ، ص206) .

قمة الخرطوم – 2006 م :

لقد كان لقضية العراق حضوراً كبيراً في اهتمامات هذه القمة حيث قام مجلس جامعة الدول العربية بتشكيل لجنة وزارية خاصة بالعراق والتي ناقشت خلال اجتماعها التطورات والمستجدات على الساحة السياسية والأمنية بالعراق في إطار جهودها لإعداد إستراتيجية عربية لمساعدة العراق سياسياً وفي مجال إعادة الإعمار (موقع جامعة الدول العربية ، 2006 ، ص2-3) .

قمة الرياض – 2007 م :

لقد ركزت هذه القمة فيما يتعلق بالأزمة العراقية على ما يلي : (موقع جريدة الرياض على شبكة الانترنت ، 2007 ، ص1) .

1. احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق وهويته العربية والإسلامية ورفـض أي دعاوي لتقسيمه مع التأكيد على عدم التدخل في شؤونه الداخلية ، وتأكيـد احتـرام الشعب العراقي .
2. مواجهة التغييرات الطائفية والعمل على إزالتها نهائياً ونبذ الفئات التـي تـسعى لإشعال هذه الفتنة والتصدي لها .
3. مراجعة قانون هيئة اجتثاث البعث بما يعزز جهود المصالحة الوطنية ، والتأكيد على المواطنة والمساواة فيها كأساس لبناء العراق الجديد .
4. الحرص على توزيع ثروة العراق بصورة عادلة على كل مناطق العراق وفئات الشعب العراقي كافة ، وتسريع بناء وتأهيل القوات العسكرية والأمنية العراقيـة على أسس وطنية ومهنية وصولاً إلى خروج القوات الأجنبية كافة من العراق .
5. التأكيد على أهمية قيام دول الجوار للعراق بدور فاعل لمساعدته في تعزيز الأمن والاستقرار وعدم التدخل في شؤونه الداخلية والتصدي للإرهاب .
6. الترحيب بقرار الأمين العام لجامعة الدول العربية لمواصلة عمل بعثـة جامعـة الدول العربية .
7. الإدانة المجددة للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تمت أثناء احتلال دولة الكويت وطمس الحقائق المتعلقة بالأسرى والمفقودين الكويتيين ورعايـا الـدول الأخرى الذين تم العثور على عدد من رفاقهم قتلى في المقابر الجماعية.
8. دعوة الدول العربية التي لم تسدد مساهماتها في تغطية النفقات الخاصة بفتح بعثة جامعة الدول العربية في العراق إلى الإسراع في القيام بذلك وتقديم الشكر للدول التي قامت بتسديد التزاماتهـا (موقع جريـدة الشرق الأوسـط علـى شـبكة الانترنت ، 2007 ، ص11-12) .

وبعد استعراض القمم العربية ذات الصلة بالملف العراقي لابد من الإشـارة إلى مجموعة من الملاحظات حول ذلك :

1- إن الموقف العربي من الأزمة كان ضعيفاً وسلبياً و في مجمله يغلب عليه منطق إبراء الذمم أمام الرأي العام العربي دون الخروج بآليات سياسية فعالة تضمن التأثير المباشر في مجريات الأمور في الاتجاه الذي يحافظ على الشأن العربي ككل والدولة العراقية ، فكـانت غالبية القرارات تنحصر بين الإدانـة والـشجب والتوصـيات النظرية .

2- أن مجمل القرارات والتوصيات الصادرة عن مؤتمرات القمة العربية لم تمثـل إلا الحد الأدنى لاحتياجات العراق وتوقعاته من الدول العربية وهو ما عبـر عنـه البيان الصادر عن وزارة الخـارجية العراقية عقـب انتهـاء أعمـال قمـة الخرطوم عام 2006 ، والتي أسسـت الإجـراءات والآليـات لتفعيـل الـدور العربي لمساعدة العراق .

3- ولابد من الإشارة إلى الدور الخارجي الذي يحد من قدرة مؤتمرات القمة علـى اتخاذ مواقف أكثر فعالية بشأن الملف العراقي والمتمثل بتدويل الأزمـة وضـلوع الولايات المتحدة الأمريكية فيها بشكل مباشر وهو ما يـرتبط بطبيعـة المـصالح الأمريكية في المنطقة والتي تدفع الأزمة باتجـاه فـي غيـر صـالح العـراق والعرب ، ومن هنا فإن الإدارة الأمريكية تعمل على ممارسـة ضـغوطها علـى مؤتمرات القمة العربية لإفشالها أو لتهميش مخرجاتها بما لا يهدد مـصالحها فـي المنطقة ويقوض رؤيتها لكيفية إدارة الملف العراقي .

ومن هنا وعند النظر إلى فاعلية مؤتمرات القمة العربية تجـاه التعامـل مـع الأزمة العراقية وبنظرة موضوعية فإنه لا يمكن وصف نتائجها الواقعية والفعلية إلا بالهامشية حيث لم تعتمد على القرارات والسياسات العملية التي تخدم العمل العربي المشترك وتتعامل بإيجابية مع المتغيرات الدولية المؤثرة بالـسلب علـى المـصالح والقضايا العربية ، وبالطبع فهناك قيوداً على فعالية مخرجـات مـؤتمرات القمـة العربية بعضها يتصل بالواقع العربي ذاته بينما يرتبط البعض الآخـر بـالظروف الإقليمية والدولية المحيطة بالنظام العربي .

5.4 التأثيرات الإستـراتيجية للأزمـة العراقية علـى بعـض دول الجـوار العربية للعراق :-

لم تتمكن بعض دول الجوار العربي للعراق من توحيد سياستها تجاه الأزمـة العراقية التي قادت إلى الحرب والى احتلال العراق ، وإنما انقسمت علـى نفـسها وتراوحت مواقفها من التأييد المطلق للمخطط الأمريكي إلـى المعارضـة العلنيـة والرفض الصريح والتنديد الواضح بهذا المخطط مروراً بمواقـف أخـرى متباينـة الظلال وتعكس مواقف بدت مرتبكة ومتناقضة واختلاف ظاهرها عن باطنها .

وقـد استندت المـواقف المتباينة منها والمتنـاغمة إلى دوافع وأسباب مختلفة وسوف أذكر في هـذا المطاف التأثيرات الإستراتيجية لـلأزمة العراقية على بعض دول الجوار العربي للعراق على سبيل المثال لا الحصر ومن هذه الدول :

دولة الكويت :

نتيجة لتجدد تفجر الأزمة الأمريكية – العراقية بسبب الإصرار الأمريكي على فرض الحرب كحل وحيد للأزمة على حساب الحل السياسي وجهود فرق التفتـيش الدولية وفرض إمكانية إسقاط النظام العراقي بالقوة على التخلص نهائياً من العراق كمصدر للتهديد بالنسبة للكويت ولذلك فإن متابعة وتحليل الموقف الكويتي ابتداء من تشرين الثاني 2002م وحتى موعـد الغزو الأمريكي – البريطاني للعراق فجر يوم 19- آذار 2003م تكشف عن تطلع كويتي لفرض سيناريو إسقاط النظام العراقـي على حساب سيناريو التطور التدريجي للحالة الكويتية العراقيـة كطمـوح أفرزتـه مقررات قمة بيروت لتطبيع العلاقات بين البلدين (أدريس ، 2003 ، ص129) .

وبالتالي فإن موقفها محكوماً بهاجس التخلص من نظام سبق لهـا أن اكتـوت بناره ، معتبرة أن أي حل آخر حتى لو كان تدمير العراق أو تجزئتـه أو احتلالـه على نحوٍ دائم يمثل خياراً أفضل من بقاء نظام صدام حسين .

دولة قطر :

قامت قطر قبل احتلال العراق وبدء العمليات العسكرية بطرح مبـادرة مـن قبل وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم وتتضمن الأفكار التالية :

أ- على دول المنطقة أن تتحمل مسؤولية صياغة مبـادرة إقليميـة تعيـد الوضـع الطبيعي إلى نصابه بما في ذلك رفع الحصار عن العراق .

ب- حث العراق على حل قضية الأسرى الكويتيين واعترافه بما لا يقبل التأويل أو الجدل لكيان الكويت ووحدة أراضيه وشرعية نظامها.

ج- إعادة تطبيع العلاقات الكويتية – العراقية كمدخل لإعـادة تطبيـع العلاقـات العراقية العربية وتطبيع مواقف العراق الإقليمي والدولي .

د- تغيير النظام في العراق يجب أن يكون بأيدي شعبه وليس بوحي من ألآخرين .

ولقد حاولت قطر بعد الاحتلال الأمريكي للعراق اسـتغلال الأزمـة لتعظـيم دورها في المنطقة ، على حساب الدور السعودي ، مدفوعة بذلك بخلافات تاريخيـة عميقة الجذور ، وذلك بالمزايدة على دورها التقليدي كحليف رئيسي أضعفته أحداث (11) من أيلول عام 2001م .

دولتي السعودية ومصر:

فقد أتسمت مواقفهم بالغموض والارتباك والتردد فـي الاسـتجابة لـضغوط متناقضة من جانب تيارات شعبية قوية رافضة للسياسة الأمريكية من ناحية ، ونخبة حاكمة ترتبط مصالحها بالولايات المتحدة من ناحية أخرى ، ولا جدال في أن تباين هذه المواقف سهل من مهمة الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق بالإضـافة إلـى أن السعودية وأميركا لهما مصالح متعلقة بالأمن والطاقة حيث تلعب هذه المصالح دوراً أساسياً في الحفاظ على علاقة قوية بين البلدين ، ولكن رغم متانة هذه العلاقات فإن مستقبلها سيعتمد على الكثير من التطورات التي ستشمل تطورات الأحـداث علـى الساحتين العراقية والإيرانية ومواقف السعودية منها (موقع التقريـر الاسـتراتيجي الخليجي على شبكة الانترنت ، 2003 ، ص2) .

ويعتبر أحد أهم التأثيرات الإستراتيجية الناجمة عن تباين هذه المواقف تجـاه الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق هو تهيئة الأوضاع الإقليمية على نحوٍ أدى إلـى تمكين الدول الهامشية في النظام العربي من لعب دور متصاعد لحساب الولايـات المتحدة الأمريكية وبتحريض وتشجيع منها على حسـاب دول القلب فـي النظـام العربي .

ومن المعروف أن الـولايات المتحدة كانت قد أدركت وخاصة منـذ أحـداث (11) – أيلول عام 2001 أن العالمين العربي والإسلامي يحتاجـان إلـى عمليـة إصلاح جذرية بعد أن تحولا في تقديرها إلى معامل لتفريـغ الإرهـاب ، ويعكـس مشروع الشرق الأوسط الجديد والذي طرحته الإدارة الأمريكية بصورة غير رسمية مؤخراً عمق هذا الإدراك .

ومن هنا كان إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على ضرب تماسـك دول القلب العربي (مصر وسوريا والسعودية) كمقدمة ضرورية لضرب النظام العربي ولإنهاء دور جامعة الدول العربية وقد شكل الغزو والاحتلال الأمريكي إحدى أهـم الخطوات على طريق تحقيق هذا الهدف .

وهناك العديد من المؤشرات التي تدل على اختراق الولايات المتحدة الأمريكية للنظام العربي بعد احتلال العراق وتتمثل في :

1- إضعاف علاقة الكويت التاريخية والقوية بالنظام العربي وذلك في إطار عدد من الإغراءات كان آخرها العمل على منحها وضع " الحليـف الاسـتراتيجي " دونما حاجة إلى قبولها عضواً رسمياً فيه .

2- الاعتماد على الدول الصغيرة مثل قطر والبحرين كمواقع بديلـة لمـا قـد تحتاجه الولايات المتحدة من قواعد عسكرية تحل محل قواعدها في الـسعودية، وبما يسمح من ابتزاز السعودية وتوليد المزيد من الضغوط عليها .

3- محاصرة الدور المصري وتضييق الخناق عليه بالعمل على تفتيت السودان وإثارة الجدل حول تقسيم مياه نهر النيل ومن الغرب بحمل ليبيـا علـى تبنـي سياسات متعارضة مع مجمل توجهات السياسة المصرية

4- تشديد الضغوط على سوريا بإصدار قانون خاص لمحاسبتها .

5- غير أن أكثر الاختراقات الأمريكية نجاحاً تمثل في قدرتها علـى إحـداث تحول كامل في السياسات الليبية، عندما استجاب النظام الليبي لكافـة الـشروط والضغوط الأمريكية وقبل التخلص من برامج أسلحة الدمار الشامل دون شروط (موقع مجلة الحوار المتمدن على شبكة الانترنت ، 2003 ، ص1-2) .

وبالإضافة إلى هذه التأثيرات الإستراتيجية للأزمة العراقية تجاه دول الجـوار العربي سالفة الذكر لابد من الإشارة إلى أن الأزمة العراقية زادت الحـرج علـى الموقف الخليجي تحسباً للمطالب الأمريكية بفتح القواعد العسكرية وتقديم التسهيلات والدعم تحسباً للمخاطر التي يمكن أن تحدث على مستوى الاستقرار السياسي فـي المنطقة .

الفصل الخامس

الدبلوماسية العربية والأزمة العراقية في النظام الدولي

1.5 النظام الدولي والدبلوماسية العربية:

* مفهوم النظام الدولي :

لقد عرف الأدب السياسي الدولي محاولات عديدة لتعريف النظام الـدولي نذكر منها ما يلي :

يذهب البعض إلى أن النظام الدولي هو"" مجموعة قواعد التعامل الدولي الناتجة عن التفاعلات الرئيسية السياسة والاقتـصـادية والاجتماعيـة والعـسكرية والثقافية الحاصلة بين القوى الدولية الكبرى وأثـــرها على العـالم كلـــه فـي مرحلة تـاريخية معينة "" (أبو شبانه ، 1998 ، ص14).

وهناك من عرفه بأنه ""مجموعة من الوحدات قد تكـون دولاً ، منظمـات دولية حكومية أو غير حكومية ، شركات متعددة الجنسية ترتبط فيما بينها بشبكة من التفاعلات وهذه التفاعلات تأخذ شكل التبادل التجاري والاسـتثمارات الأجنبيـة أو حركة الأفراد أو إقامة اتصالات بين الحكومات والأفراد من خلال وسائل الاتـصال الجماهيري أو الهاتف أو البريد الإلكتروني "" (متيكيس ، 1996 ، ص31) .

وعرف ماكيلاند النظام الدولي بأنه"" بنية لها عناصر مترابطة ومتفاعلة مع بعضها البعض ، ولها حدود محدودة تفصلها عن بيئتهـا أو محيطهـا ، وهـو أداة تحليلية تقدم منظوراً معينا للدراسات السلوكية "" (الرشدان ، 1998 ، ص107) .

وعـرفه موريس ايست بأنـــه يمثل "" أنماطاً من التفـاعلات والعلاقـات بين القواعـــد السياسية ذات الطبيعة الأرضية (الـــدول) التي تتـواجد خـــلال وقـــت محدد"" (East, 1979.p145) .

وعرفه (مورتن كابلان) النظام الدولي بأنه "" مجموعـة مـن المتغيـرات المرتبطة فيما بينها والمتميزة عن محيطها ، وتستند هذه المتغيرات علـى قواعـد سلوكية تميز العــــلاقات القائمة على مجموعة من المتغيرات الفردية عن تجمع المتغيرات الخارجية "" (Kaplan,1962,p12) .

نشأة النظام الدولي :

يرجع بعض الكتاب نشؤ النظام الدولي إلى معاهدة وستفاليا عام 1648 عندما بدأ التنظيم الدولي ، وبدأ ظهور الدولة القومية ، إلا أن هنالك من قـال أن النظـام الدولي ، بدأ بعد الحرب العالمية الأولى ومنذ تشكيل عصبة الأمم 1919 التي كـان لها دور كبير في تشكيل النظـام الدولي ، ومحاولة فرض السلام في أوروبا ، كما أن اغلـب الباحثين في النظـام الدولي يرجعـون بـداية النظـام الـ ـدولي إلـى نهاية الحـرب العالمية الثـانية ، ويؤرخـون لـه منذ بـداية إنشـاء هيئة الأمـم المتحدة (شرف ، 1992 ، ص24) .

يتشكـل النظـام الدولـي مـن وحـدات سياسية واقتصـادية متعددة مثـل (الدول، الأحلاف العسكرية والشركات المتعددة الجنسية ، والمنظمـات الدوليـة) ورغم تعدد هذه الوحدات تبقى الدولة ركيزته الأساسـية ، يـشاركها الكثيـر مـن المنظمات التي يشمل نشاطها كافة المجالات السياسية والاقتـصادية والاجتماعيـة والثقافية ، ومع أن هذه المنظمات لم تصل إلى طور إلغاء دور الدولة إلا أنها مـع تطـور النظـام الدولي الجديد أصبحت قوة ذات تأثير متزايـ ـد (منظمـة الأمـم المتحدة ، حلف الأطلسي) وبما أن الدول هي احد أطراف النظام الدولي التي تؤثر فيه ، وهـي طرف فاعل وقوي في النظام الدولي وتحدد صـورة وشـكل النظـام الدولي ، فإذا زاد عدد الدول المؤثـرة في النظام الـدولي يكون النظـام الـدولي متعدد الأقطاب ، وإذا انحصر التـأثير بيـد دولتين يأخـذ النظـام الدولي شكـل ثنائي القطبية ، أمـ ـا إذا انحصـرت القـوة بيد دولـة واحـدة يـصبح النظـام الدولي أحـادي القطبية (حتي ، 1985 ، ص132) .

لقد تطور مصطلح النظام الدولي الجديد وشاع استخدامه بعد حـرب الخلـيج الثانية سنة1991، وكان يستخدم للإشارة إلى شبكة العلاقات التعاونية والتنافسية التي تجـري بين الدول ، وفقـاً لنسق محـدد من القيم والمفـاهيم المتـأثرة بالقطـب المهيمن ، وكان للتحولات الكبرى التي حدثت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، أثرٌ عميقٌ على تطور النظام الدولي إذ قسمت العالم إلى قِسمين :

أ- شرق اشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق .

ب- غرب رأسمالي بقيادة الولايات المتحدة.

ولقد بدأ نظام القطب الواحد مع انهيار الاتحاد السوفيتي عـام 1991 وعـزل آخـر رئيس لـه (ميخائيل غورباتشوف) عام 1991 أثـر الانقلاب الـذي قـاده (بوريس يلتسين) أول رئيس لروسيا الاتحادية ، وخسرت روسـيا بهـذا الانقـلاب دورهـا السياسي والعسكري ، وتفـردت الـولايات المتحـدة بـالقرار الـسياسي العالمي . وظهـر أن النظـام الرأسمـالي يمتلك حيوية كبيرة ، ويشارك الولايات المتحدة الأمـريكية قـوى اقتصـادية كبـرى مثـل : اليـابان ، الاتحـاد الأوروبـي ، الصيـن ، الشـركات العملاقة التـي تركـز علـى تكنـولوجيا متطورة ومتجـددة ، تهـدف هـذه القـوى إلى التحـرر من العوائق والحـدود السياسية والجغـرافية ، وقـد استطـاعت أن تـدخل العالم في نظـام جـديد تراجع فيه مفهـوم الاستقـلال الاقتصـادي والسيـاسي ، وسيطر عليـه مفهـوم العولمة (العطار ، 2004 ، ص9-10) .

لقد انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالساحة الدولية ، بعد سقوط الاتحـاد السوفيتي وسقوط القطبية الثنائية ، وكانت الولايات المتحـدة الأمريكيـة القطـب الوحيد نتيجة لامتلاكها جميع مقومـات الزعـامة العالمية ، وأهم هـذه المقومـات هـي القـوة العسكـرية التي شكلت للـولايات المتحـدة الأمـريكية الفرصـة والعامل الكبير لتعظيم مكاسبهـا وضمـان استمـرارها ، فسلكت طـريق الهيمنة على العالم لإحكـام قبضتها وبسط سيطـرتها ، بحيث تبقـي الأوضـاع فـي مصلحتها (زهران ، 2002 ، ص24-25) .

القوى الدولية الرئيسية والدبلوماسية العربية :

إن ولوج الدبلوماسية العربية إلى القرن الحادي والعشرين يعنـي مواجهتهـا لتحديات ذات طبيعة جديدة بسب التعقيد الذي أخذ ينتاب العلاقات الدولية منذ قيـام القطبية الأحادية ، وشدة الضغوط التي أخذت تمارس على الدول الناميـة ، ومنهـا الـدول العربية ، وكذلك الـدور الـذي أخـذت تلعبـه العوامـل الاقتـصادية

والتكنولوجية ، ولاسيما الثورة المعلوماتية ، في التأثير علـى مجريـات الـسياسة الدولية .

ولبيان مواقف القوى الدولية الرئيسية في المجتمع الدولي تجاه الأزمة العراقية ومدى تأثيرها على فعالية الدبلوماسية العربية، لابد من الحديث عن القوى الدوليـة التالية :-

1. **الولايات المتحدة الأمريكية.**
2. **الاتحاد الأوروبي.**
3. **روسيا الاتحادية.**
4. **الصين.**
5. **تركيا .**
6. **إيران**

أولاً - الولايات المتحدة الأمريكية :

شكلت أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001م نقطة تحول فـي الـسياسة الأمريكية تجـاه العـالم تتمثـل في الدعـوى لمواجهة الإرهـاب المزعـوم فـي العالم ، وأعلنت نفسها المسؤوله الوحيدة عن مكافحته وحددت جملة مـن المبـادئ والقواعد الجديـدة في العلاقات الدولية كان أبـرزها إعلان حرب وقائيـة تـشنها الـولايات المتحـدة في أي مكـان في العالم تـرى فيه تهديداً لأمنهـا حـسب زعمها ، واستخدام كل الوسائل بما فيها التدخل العسكري وتغير الأنظمة الـسياسية القائمة واستحداث (قيم أخلاقية) تصنف الدول على أساس الخير والشر وتكـريس قاعـدة (من ليس معنا فهو ضدنا) ، وعليه فقد أصبح النظام الدولي بعد الحادي عشر من أيلول 2001 في صورة هرم تتربع عليه الولايات المتحدة لتصبح القطـب الوحيد في العالم ،حيث بدت السياسة الأمريكية وكـأنها تستهدف إعـادة تـشكيل العالم (رشيد ، 2001 ، ص1) .

لقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك تتحدث عن العمل العـسكري المنفرد تجاه العراق . وإن ذلك ليس تحت مظلة الشرعية الدولية أو تفـويض مـن الأمم المتحدة مروراً بمجلس الأمن والأمم المتحدة ، وأصبحت الولايـات المتحـدة

تسـوق حججها المصطنعة من اجل تبرير توجهها بمفردها نحـو الحـرب علـى العراق ، على الرغم من جميع الأصوات العالمية التي تطالب التريث وأخذ العمـل تحـت مظلـة الشرعية الدولية (النملة ، 2005 ، ص130) .

كما بدأت الحملات السياسية التي تحاول ابتزاز بعض الدول العربية ، وذلـك من خلال هجوم إعلامي بدعم من بعض الدوائر المعادية فـي الولايـات المتحـدة الأمريكية ، وقد تأثرت العلاقات العربية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلـول2001 إذ حدث تغييرات في الموقف الأمريكي تجاه الأمة العربية ، وقد كان نجـاح الحملـة العسكرية الأمريكية على أفغانستان أحـد أهم الأسبـ ـاب فـي تغيـ ـر الموقـف الأمريكي ، حيث لم تعد الإدارة الأمريكية بحاجة إلى تأييد الدول العربية في الحرب ضد الإرهاب أما بالنسبة للجانب العربي فقد زاد سخطه على الـسياسة الأمريكيـة نتيجة اتجـاه أمريكا للتخطيط لضـرب العراق متذرعة بحجج واهيـ ـة وذرائـع وهمية ، بهدف تلفيق التهم إلى العـراق وتحميله مسؤولية هجمـ ـات 11 أيلـول 2001 وذلك للانتقـام منه لمصلحة إسـرائيل والسيـاسات الهمجية الأمريكية فـي المنطقة العربية (جاد ، 2002 ، ص2) .

وفي يوم 12 أيلول 2001 ، تبنى مجلس الأمن القرار رقم 1368 الذي يـدين الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية يوم 11- أيلول – 2001 ويدعو كافة الدول إلى العمل معاً بصورة ملحة لتقديم المرتكبين للعدالـة ، وكـان مجلـس الأمـن مستعداً لاتخـاذ كـافة الخطـ ـوات الـ ـلازمة للـرد علـى الهجمـات الإرهـابية ، وهـو مـا أرادتـه الـولايات المتحدة الأمريكية ، حيـث أن هـذا القرار يخـولها القيـام بـأي عمـل عسكـ ـري أمـريكي في أي مكـ ـان مـن العالم ، وكـان من الواضـح بأن الهـدف الثـاني سيكـون العـ ـراق ، بعـ ـد الهـدف الأول أفغانستان (سيمونز ، 2003 ، ص78) .

إن هجمات 11 أيلول هي لحظة فاصلة في التاريخ الأمريكي ، على الدرجـة نفسها من الدرامية كأي لحظة مماثلة سبقتها ، والرد الأمريكي قد تبلور كسياسة في سياق ثقافة سياسية محافظة ، وكونغرس يهيمن عليـه المحـافظون ، وإدارة مـن المحافظين الجدد ، إن (الأيدلوجية) المحافظة الجديدة و (اللاهوت) اليميني المسيحي

قد انخرطا معاً بكل قوتهما لدفع السياسات الأمريكية والسياسة الخارجية الأمريكية وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط ، باتجاه عدواني لإعادة تشكيل الخريطة السياسية للمنطقة وفق أهوائهما ، وقد ساعدت أفعال الحكومة الإسرائيلية هذه الحملة وصياغتها الأيدلوجية مباشرة داخل أروقة السلطة الأمريكية وفي المحافل العامة وأصبحت السياسة والأفعال الإسرائيلية مسألة داخلية أمريكية وليست مجرد مسألة من مسائل السياسة الخارجية الأمريكية ، لقد أعطت الحكومة الأمريكية في اتفاق مع الحكومة الإسرائيلية تعريفاً للإرهاب أحادي الجانب يخدم ذاتها يتبين في الآتي "" مصطلح الإرهاب يعني العنف المدفوع سياسياً ، عن سابق إصرار ضد أهداف غر محاربة ، من قبل مجتمعات شبه قومية أو عملاء سريين ، بغرض التأثير على جمهور. وإن تعبير الإرهاب الدولي : يعني الإرهاب الذي يصيب أرض أو مواطن أكثر من دولة (فرسون ، 2004 ، ص244) .

كان العراق في رده على هجمات 11 أيلول 2001 قد وقف وحيداً بين النظم العربية الحاكمة ، ففي حين كانت التعليقات في مصر ولبنان و العربية السعودية وغيرها اتسمت بالإدانة الواسعة للإعمال الإرهابية ، وإن أشارت إلى أسباب تلك الهجمات ، فإن العراق وحده (وبعض الفلسطينيين) كان مستعداً لإعلان ما كان كثيرٌ من العرب يشعرون به ، ففي يوم 12 أيلول أعلن التلفزيون العراقي "" إن راعي البقر الأمريكي يجني ثمار جرائمه ضد الإنسانية ، إنه يوم أسود في تاريخ أمريكا ، تذوق فيه طعم الهزيمة المرة لجرائمها وتغافلها عن إدارة الشعوب في حياه حرة كريمة ، إن الانفجارات الضخمة التي وقعت في مراكز القوة في أمريكا صفعة مؤلمة على وجه السياسيين الأمريكيين لكي يتوقفوا عن هيمنتهم غير المشروعة وعن محاولاتهم فرض وصاية على الشعوب"" (سيمونز ، 2003 ، ص45) .

وهنا وجدت الولايات المتحدة الأمريكية ضالتها بشأن إنهاء المشهد السياسي المتعلق بالعراق ، فرغم الضغوط التي واجهتها الولايات المتحدة بشأن حربها على العراق ، تحت مبرر أسلحة الدمار الشامل التي لم يثبت أن العراق أعاد تصنيعها ، كان المبرر الثاني والذي دعم موقف الولايات المتحدة

لدخول المنطقة تحـت شعـار محـاربة المنظمـات الإرهـابية ، والـدول الداعمة لها (سيمونز، 2003 ، ص46) .

على الرغم من المقال الذي نشرته صحيفة "غارديان" اللندنيـة يـوم الثـاني والعشرين من تموز من العام 2002 لمنسق المساعدات الإنسانية السابق في العراق (عمل من العام 1999 إلى العام 2000) "هانز سبونيك" ، ونالت أقواله قبول العديد من رجـال السياسة ومنظريها في أوروبـا ،وبلـدان أخرى (وجاء على لـسان) " سبونيك " الآتي :

1- لا صلة للعراق بالأعمال الإرهابية المرتكبة ضد أهداف أمريكية ، سواء في داخل الولايات المتحدة أو في خارجها .

2- لم يقدم العراق قط مساعدة لتنظيم القاعدة ، لا في مجال تدريب المقاتلين ولا في دعم زمرة أنصار الإعلام المتطرفة والمتهمة بإيواء عناصر مـن القاعـدة والساعية إلى إشاعة عدم الاستقرار في كردستان العراق .

3- كان البنتاغون ووكالة المخابرات الأمريكية يعلمان حق العلم أنه لم يعد يمثل تهديداً في المنطقة ، ويعلمان أيضاً أن صناعة الأدوية الواقع في "الـدورة" فـي ضواحي بغداد ، والمعمل الخاص بالمضادات الجرثومية والمبيدات الزراعية في الفلوجة ، الواقعة غرب العاصمة العراقية ، وكلاهما يشتبه في إنتاجهما أسـلحة جرثومية وكيماوية ، كانا قد دمرا ثانية في كانون الأول من العـام 1998 فـي أثناء عملية " ثعلب الصحراء " (بريماكوف ، 2006 ، ص173-174).

وبالرغم من قيام الدبلوماسية العربية من خلال مؤتمر القمة العربي المنعقد في بيروت سنة 2002 ، محاولة وضع حد للنزاع مع العراق ، بحيث سرعان ما فتحت السعودية ممراً في حدودها مع العراق ، كما شرعت سوريا ولبنان بتطبيع علاقاتها مع بغداد ، وأعاد العراق أرشيف الكويت ووافق على بدء مفاوضات بشأن الكويتيين الذين ذُكر أنهم فقدوا في أثنـاء حرب الخليج الثانية عام 1990 -1991 ، عـلاوةً على دخـول العـراق وإيـران في مفاوضـات تتعلـق بـاللاجئين ، وكـانت شركات الطيران الأردنية تقوم بخمس رحـلات أسبوعياً بين عمان وبغداد ، وبـدأ مسؤولون ورجال أعمال أتـراك يتوافـدون على العـراق ، فهي لم تستطع منـع

قيـام الولايات المتحـدة الأمـريكية وحلفـائها من إعـلان الحـرب علـى العراق (بريماكوف ، 2006 ، ص174) .

وقامت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائهـا فـي 20 / آذار2003م بـشن الحرب على العراق وذلك دون سند قانوني يجيز هذه الحرب ، وبـدون قـرار أو تفويض صادر عن مجلس الأمن الدولي بهذا الخصوص ، منتهكه بـذلك وبـشكل ساخر وخطير وغير مسبوق كل القوانين والأعراف والمواثيق الدولية ، وعلى قمتها ميثاق الأمم المتحدة ، علماً بأن حجم القوة الأمريكية كان بادياً للعيان قبل حرب عام 2003 بزمن طويل ، وقد بدأت الولايات المتحدة بعد حرب الخلـيج الثانيـة عـام 1991 في إقامة (نظام عالمي جديد) تكون الغلبة فيه لإرادة واشنطن ورغباتها وقد وصف الأكاديمي الأمريكي المعارض (للسياسة الأمريكية) نعوم تشومسكي في ذلك الوقت المفهوم الأمريكي للحرب بقوله : " إن العدو الأضعف كثيراً يجب أن يطحن لا أن يهزم فقط " (تشومسكي ، 1991) .

وقد ساهمـت حرب 2003 ضد العراق في إيصال هذه الرسالة عبر العـالم بكـل وضـوح ومـن دون مواربة بحيث لا يسمـح لأحـدٍ أن يـشكك أو يـسئ الفهم (سيمونز ،2003 ، ص363) .

وعلى صعيد الدبلوماسية العربية ، فلقد أدت أحداث الحادي عشر من أيلـول عام 2001 والحرب الأمريكية – البريطانية على العراق إلى تهميش دور جامعـة الدول العربية التي لم تكن قادرة بكل مؤسساتها على دفع الاتهامات الموجه للـدول العربية من حيث ضلوع مواطنيها في الأحداث ، ناهيـك عـن سياسـة الحـصار السياسي أو الاقتصادي (العراق ، إيران ، سوريا ، السودان) أومن خلال توجيـه ضربات عسكرية إلى بعض الدول (العراق) والذي هو انتهاك لسيادة هـذه الـدول وخرق لمبادئ جامعة الدول العربية ومواثيقها المتعلقة بالـدفاع وصـيانة اسـتقلال الدول الأعضاء في حالة تعرضها إلى عدوان خارجي .

لقد أثرت الولايات المتحدة الأمريكية تأثيراً سلبياً علـى فعاليـة الدبلوماسـية العربية تجاه الأزمة العراقية ، من خلال تأثيرها على العمل العربي المشترك سواء بالنسبة للآثار المتعلقة باتساع الخلل في الميزان الاستراتيجي الإقليمي ، أو بـسبب

الهجمات التي تعرضت لها جامعة الدول العربية من جانب القوى الدولية ، من حيث رفض هذه القوى التعامل معها بصورة مباشرة ، أو مطالبتها بإنهاء دورها وإنـشاء مؤسسات إقليمية بديلة وعلى الرغم من أن الأزمة العراقية كانت يمكـن أن تكـون دافعـاً لإصـلاح جامعـة الدول العـربية وتعـزيزها ، إلا أن الاستجـابة العربية لهـذه الأزمـة بقيت أسيرة العمل العربي المشترك ، لدى الكثير من الدول العربية (مسلم ، 2003 ، ص94) .

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بالحد من قـدرة مـؤتمرات القمـة العربية التي تناولت المسألة العراقية على اتخاذ مواقف أكثر فعالية بـشأن المـسألة العراقية ، والمتمثل بتدويل الأزمة وضلوع الولايات المتحدة فيها بشكل مباشر وهو ما يرتبط بطبيعة المصالح الأمريكية المرتبطة بالمنطقة والتي تدفع الأزمة العراقيـة باتجاه يكون في غير صالح العراق والعرب ، ومن هنـا فـإن الإدارة الأمريكيـة عملت على ممارسة ضغوطها على مؤتمرات القمة العربية لإفـشالها ، فـالموقف العربي تجاه الأزمة العراقية يبدو وكأنه يحاول أن يجمع بين المتناقضات أو يحقـق توفيقات صعبة تقترب من المستحيل ، فيحاول صيانة علاقاته مع الولايات المتحـدة الأمريكية ،ويعارض الحرب الأمريكية على العراق ، الأمر الذي أدى إلـى تـأثير سلبي على الدبلوماسية العربية (www.aljazera.net) .

وفي ضوء ما سبق ، يمكن القول أن سلوك الولايات المتحدة الأمريكيـة أثـر سلباً على فعالية الدبلوماسية العربية من خلال التأثير السلبي على العمـل العربـي المشترك المتمثل في نمط السلـوك الدولي الرافض للتعامل مـع جامعـة الـدول العربية ، أو حتى مع أي دولة عربية كبرى كمتحدثة باسم الدول العربية ككل بهدف محاولة إضعاف المواقف العربية وتفتيت الدول العربية إلى كيانات منفـردة يـسهل الضغط عليها من جانـب القـوى الـدولية والإقليمية ، فيمـا يتعلق بالقضايا ذات الاهتمام المشترك (الأزمة العراقية) ، كما أدى ذلك إلى أن كثير من القوى الدولية تفضل التعامل مع المنظمـات العربية الإقليمية الفرعية ، مثـل مجلـس التعـاون الخليجي والاتحاد المغربي ، فعلى سبيل المثال دخل الاتحاد الأوروبي في مفاوضات طويلة لإقامة منطقة تجارية مشتركة مع مجلس التعاون الخليجي ، أو إبرام اتفاقات

الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد المغربي ، وعليه فان القوى الغربية ترفض التعامل مع المنطقة العربية بصورة موحدة ، من خلال جامعة الدول العربية بل أنها تفضل التعامل معها بصورة مجزأة ، سواء من خلال التعامل الثنائي المباشر مع كل دولـة عربية على حدة أو مع التجمعات الإقليمية الفرعية التي تقتصر العضوية فيها فقـط على أقـ ـاليم فرعية صغيرة .

وبالتالي فإن تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على الدبلوماسية العربية يظهـر من خلال التأثير على جامعة الدول العربية وقرارات مؤتمرات القمة العربية بهدف شل العمل العربي المشترك وتقويض مؤسساته ، أو علـى الأقـل تغييـر هويتهـا وتوجهاتها الرئيسية ، فالسياسة الأمريكية والغربية تجاه جامعة الدول العربية وتجاه العمل المشترك تهدف إلى إجهاض أية محاولات لاستعادة التضامن العربي وتعزيز علاقات التعاون الشامل بين الدول العربية خوفاً مما قد يتـرتب على ذلك من تقليل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة العربية .

ثانياً - الاتحاد الأوروبي :

يُعـد الاتحـاد الأوروبي ثانـي أكبر قـوة اقتصادية بعد الولايات المتحـدة الأمريكية ، ثم تأتي بعده اليابان ، ويشكل تكتلاً اقتصادياً عملاقـاً يتميـز بميـزات فريـدة ، فهو يتمتع بالثراء في المصادر الطبيعية المتمثلة بـرأس المـال والبنيـة التحتية ، وبخاصة الإفراد والعلماء ، ومستوى معيشة عالٍ في العالم ممـا يعطيـه مزايا على الوطن العربي (توفيق ، 2003 ، ص195) .

تشغل المنطقة العربية مكانه مهمة بالنسبة للإتحاد الأوروبـي وخاصـة فـي المجال الاقتصادي ، حيث أن الدول الأوروبية الشريك التجاري الأول للدول العربية ،فالدول العربية تمثل المصدر الأساسي للاحتياجات الأوروبية من النفط ، كما تمثل سوقاً كبيرة للسلع والمنتجات الأوروبية ، من ناحية أخرى تمثل أوروبا المـستهلك الرئيسي للنفط العربي خاصة في ظل البحث عن بدائل للنفط العربـي ، كمـا تعـد أوروبا مصدراً مهماً لتوفير الاستثمارات والتكنولوجيا المتطـورة التـي تحتاجهـا الاقتصادات العربية ، ومن ثم فالتطورات التي تشهدها العلاقات الاقتصادية بينهمـا ذات تأثير على مستقبل هذه العلاقات بين الطرفين ، وان ما نحـو 22،7 % مـن

إجمال الصادرات العربية في عام 2006 م اتجه إلى الاتحاد الأوروبي فيما استورد العالم العربي من دول الاتحاد الأوروبي ما نسبته 36،6 % من إجمـال الـواردات العربية في نفس العام ، بالإضافة إلى وجود استثمارات وأموال عربية موظفة فـي الأسواق الأوروبية ، وفي المقابل هناك استثمارات ومؤسسات مالية أوروبية لـديها مصالح كبيرة في العديد من الدول العربية (جويلي، 2008 ، ص1) .

يظهر موقف الاتحاد الأوروبي تجاه الأزمة العراقية من خلال التركيز علـى مواقف الدول في الاتحاد ، حيث تشكل موقف الاتحاد الأوروبي من ركيزة التوافق الفرنسي – الألماني المناهض للحرب على العراق ، مؤكداً على عـدم اسـتنفاذ الوسائل الدبلوماسية وضرورة إعطاء لجان التفتيش مهلة أطول حيث أن عملها لـم يصل إلى طريق مسدود ، وإن العراق قد بدأ يتعاون مع فرق التفتيش الدولية كمـا أن أي عمـل عسكري يتطلـب العـودة إلى مجلس الأمن الـدولي فقـد صـرح الرئيس الفرنسـي السـابق "جـاك شيراك" في الرابع من تـشرين الأول عـام 2002م خـلال مؤتمـر صحفي مشتـرك مـع المستشـار الألمـاني السـابق " جيرهارد شيرويدر" صرح " نعارض تماماً فكرة إصدار الأمم المتحـدة قـراراً ينص الآن على التدخل العسكري في العراق بشكل آلي "" حيث يظهر ذلك تطابق الموقفين الألماني والفرنسي (www.arabic.peopledaity.com.cn) .

وقـد أعلنت فرنسا رسمياً معارضتها للحرب ، وضرورة العمل من خـلال الأمم المتحدة ، ولوحت باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد إصدار قرار مـن شـانه السماح بشن الحرب على العراق مما أكد على ثبات الموقـف الفرنـسي الـرافض للحـرب الأمريكية – البريطـانية على العـراق ، وبالتـالي شكـل الموقـف الفرنسي – الألماني رأس الحربة في الموقـف العـالمي المنـاهض للـسياسات الأمريكية السـاعية نحـو الحرب والـرافضة للنـزعة الانفـرادية للولايات المتحـدة الأمريكية (مركز الأهرام ، 2003 ، ص43-90).

وكان الموقف الألماني الرسمي متوافقاً مع الموقف الفرنسي حـول مناهـضة السياسة الأمريكية حيال المسألة العراقية ، حيث أكدت ألمانيا أن الولايات المتحـدة الأمريكية يجب أن لا تتعامل مع الأمم المتحدة باعتبارها تابعه لهـا ، كمـا كانـت

ألمانيا من أوائل الدول التي أعلنت بأنها لن تشارك في الحرب على العراق حتى في حال صدور قرار من مجلس الأمن بذلك ، أمـا على المستوى الشعبي فكانت تشهد ألمانيا ، بشكل يومي مظاهرات معارضة للحرب ، والتي اعتبـرت مـن أضخـم الحركات المعارضة للحرب خاصة في الأوساط السياسة للعمال والشباب وأطفـال المدارس ، وتعتبر المظاهرة التي جرت في منتصف شباط 2003 اكبـر مظـاهرة تشهدها ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية (مركز الأهرام ، 2003 ، ص43-90) .

أما بالنسبة لموقف بريطانيا ، فعلى الرغم من أنها الحليف الأول والأساسـي للولايات المتحدة الأمريكية في الحرب ، فقد شهدت البلاد معارضة واسعة للحـرب وللتورط العسكري في أزمة يمكن حلها بالطرق السلمية ، ففـي داخـل الحكومـة البريطانية ظهرت موجة من الاعتراضات على سياسة رئيس الـوزراء واعتزامـه دخول الحرب دون غطاء من الأمم المتحدة ، وقد انعكست هذه الاعتراضـات فـي شكل تهديد من الوزراء بالاستقالة من الحكومة ، وانتهت بالفعل باستقالة ثلاثة منهم هم ؛ "روبين كوك " عضو مجلس الوزراء ، ووزير شؤون مجلس العموم ، ووزير الخارجيـة البـريطاني السـابق ، كما استقـال كـل مـن "لوردهنـت" وزيـر الصحة ، و"جون دنهام" وزير الشؤون الداخلية ، أما الرأي العام البريطاني فقد تزايد تنديده بالحرب في أواخر عام 2002 والشهور الأولى من عام 2003 ، كما شهدت بريطانيا مظاهرات حاشدة ، كالمظاهرة التي جرت 28 أيلول 2002 م والتي شارك فيها مابين 250 ألفاً إلى 400 ألفاً متظاهر (مركز الأهرام ، 2003 ، ص 89).

لقد بدأ الموقف الأوروبي من أي عمل عسكري ضد العـراق منقـسماً بـين معسكرين أحدهما مؤيد للولايات المتحدة الأمريكية وفي مقدمته بريطانيـا وايطاليـا واسبانيا وكل من بولندا ، ورومانيا ، بلغاريا ، جورجيا ، وهولندا ، فقد كان رؤساء هذه الدول قد كتبوا رسالة تأييد للحرب الأمريكية على العراق ، ومعسكر آخر كان محوره فرنسا وألمانيا رافض للحرب (حنا ، 2005 ، ص38).

لقد فشلت الجهود الدولية لكل من فرنسا وألمانيا ، في ثني الولايات المتحـدة عن عزمها في شن الحرب على العراق ، وبدأت الحملـة العـسكرية البريطانيـة الأمريكية في شهر آذار حتى وصلت في التاسع من نيسان 2003 إلى أمـر واقـع

فرض على العالم دولاً ومنظمات وأفراداً التعامل معه بما فـي ذلـك الأوروبيـون خصوصاً الرافضين للحرب ، وانعكست آثار التوتر والخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية من جراء مواقف الأخيرة من الحرب ، بردة فعل سلبية للسلوك الأمريكي تجاه الأوروبيين بهدف معاقبة ألمانيا وتحجيم فرنسا ، وخاصة فيما يتعلق بأي من عقود مشاريع إعمار العراق ، وأدركت أوروبا ضـرورة العـودة لتحسين علاقتها وتنسيق مواقفها مع الولايات المتحدة الأمريكية في سـبيل الحفـاظ على الاستقرار في المنطقة العربية فقد صدر قرار عن الأمـم المتحـدة بالإجمـاع لإدارة أحوال العراق في تشرين أول عام 2003 دعا إلـى تـشكيل قـوة متعـددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ودعـا الـدول الأعـضاء للمـساهمة بالقـوات والأموال لإعـادة الأعمار (جوفري ، 2004 ، ص15) .

سعت أمريكا من جانبها إلى استقطاب الأوروبيين من جديد في محاولة لكسب تأييدهم للدور الأمريكي في العراق ، فقد قام الرئيس الأمريكي جورج بوش الابـن بجولة أوروبية في أواسط العام 2004م زار خلالها كلاً مـن إيطاليـا وفرنـسا "للاحتفال بذكرى نزول قوات الحلفاء في إقليم (نور مندي) بفرنسا عـام 1944م لتحرير أوروبـا من سيطرة النازيين " ، في محاولة لربط الـدور الأمريكـي فـي تحـرير العـراق بـدوره في تحـرير فـرنسا وأوروبا في الحرب العالمية الثانية (ابوعامود ، 2004 ، ص121).

بعد الانتخابات الأمريكية في تشرين الثاني عام 2004م وفوز الرئيس بـوش الابن للمرة الثانية ، استمرت المساعي الأمريكية باتجاه تقريب وجهات النظر فـي أوروبا فقد قامت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايز بجولة في أوروبا فـي شباط عام 2005م ، "وقد نجحت محاولاتها تقليص الفجوة الكبيرة مع الأوروبيـين بعد حرب العراق" (www.alarabia.net) .

ترسخت القناعة الأوروبية بضرورة التفاهم مع الإدارة الأمريكية التي ستستمر لأربعة أعوام أخرى ، ومـن هنا جـاء لقـاء الـرئيس الأمريكي جـورج بـوش الابن بالمستشـار الألماني جير هار شرودر في اجتمـاع 2/28/ 2004 بالبيـ ـت

الأبيض خـرج بموقـف معلـــن خلاصــته عــودة التوافـق الأمريكـي الألمــاني (www.almada.paper.com) .

عند تقييم الموقف الأوروبي من الحرب على العراق وتحليل المواقـف التـي انتهجتها الدول الأوروبية قبيل الحرب وبعد الاحتلال يقود إلى نتيجة مفادها التأكيـد على أن الاتحاد الأوروبي ببنائه المؤسس وأعضائه مازال اضعف مـن أن يتخـذ موقفاً موحداً يعبر عن أوروبا ، بالإضافة إلى أن الدول الأوروبية منفردة وان كانت تلجأ إلى أسلوب المناورة مع الولايات المتحدة إلا أنها غير راغبـة بـالتورط فـي مواجهة معها ، سواء من خلال كاميرات التلفزه أو المحطات الإعلامية ، وتعليـل ذلك إدراك الدول الأوروبية أن قدراتها ما تزال متواضعة أمام الولايـات المتحـدة خصوصاً في إطار الظهور كقوة عظمى قادرة على المنافـسة بالإضـافة إلـى أن الولايات المتحدة قادرة على لعب دور على الساحة الأوروبية أكثـر مـا بمقـدور أوروبا نفسها وكأن مصير أوروبا ومستقبلها تحددهُ الولايات المتحدة الأمريكية.

بعد هذا التقديم الضروري لتوضيح الموقف الأوروبي قبل مرحلة الحرب على العراق وبعد احتلال العراق يجب الإجابة على السؤال التالي :

ما هو تأثير الموقف الأوروبي على الدبلوماسية العربيـة تجـاه الأزمـة العراقية ؟

لقد أثر الموقف الأوروبي الذي أصبح داعماً للسياسة الأمريكية في العـراق على الدبلوماسية العربية ، من خلال إبراز سمة التناقض التي لم تعد تمثل العلاقـة بين السياسات الأمريكية والدبلوماسية العربية فقط ، وإنما تعداها إلى العلاقـة بـين بعض السياسات الأوروبية والدبلوماسية العربية أيضاً ، وذلك بحكم تعلـق الأمـر بتقارب أوروبي أوسع مع الولايات المتحدة في كافة القضايا الإقليمية فـي المنطقـة العربية وبالذات الأزمة العراقية ، ولقد أدى التقارب الأوروبي الأمريكي إلى ضعف ردود الفعل الرسمية العربية ، والعزوف عن إعلان طبيعـة ودواعـي الخلافـات العربية الأمـريكية أو الإشـارة إلى تحـولات السياسة الأوروبيـة فـي المنطقـة العربية ، الأمر الذي من شأنه أن يحرم الدبلوماسية العربيـة مـن ثمـار مواقفهـا الايجابية ، ويقلل من ثقلها في حسابات القوى الفاعلة على الساحة العالمية ، ويعطي

لهذه القوى الحرية الكاملة في اتخاذ سياسات معارضة لقـضايا المنطقـة العربيـة وبالـذات الأزمة العراقية ، دون اعتبار لـ ـردود الأفعـ ـال العربيـة الرسـمية والشعبية ، فضلاً عن أن هذا يحول دون إطلاع الشعوب العربيـة علـى مواقـف حكوماتها الحقيقة برفض المطالب الخارجية التي لا تتفق مـع مـصالح دولهـا أو تتعارض مع المنطلقات الأساسية لسياساتها ، مما يدعـو إلـى الالتفـاف حولهـا ودعمها في مقـاومة الضغوط التي تمارس عليها ، ولقـد أدى ذلـك إلـى تحـول الشعوب العربية لممـارسة ضغوطاتها على الحكومات العربية لاتخـاذ مـ ـواقف أكثـر إقداماً وأشد جرأة تجـاه السياسات الأمـريكية الأوروبيـة لحـل الأزمـة العراقية (رفعت ، 2006 ، ص9) .

لقد تأثرت أيضاً الدبلوماسية العربية بالموقف الأوروبـي المـساند للولايـات المتحدة الأمريكية عندما طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة مشروع الشرق الأوسط الكبير لإعادة ترتيب المنطقة العربية ، التي آثرت أوروبـا أن تلعـب دور الشريك للولايات المتحدة الأمريكية بدلاً من الوقوف موقف المراقب ، حيث عبرت كل من السعودية ومصر وسوريا عن قناعاتها أبان اجتماع وزراء الخارجية العرب في تونس في آذار2004م عن رفض الإملاء من الخارج خصوصاً فيمـا يتعلـق بالإصلاحات وبناء الديمقراطية (حماد ، 2004 ، ص150) .

وتوقفت أعمال القمة العربية التي كان من المقرر لها أن تنعقد في آذار 2004 في تونس وانفرط عقدها ، مما يؤكد على حالة الوهن العربي وغياب أدنى درجـات التنسيق حتى على مستوى عقد اجتماع بين القادة العرب وليس الخروج بمبـادرة أو عمل جماعي من شأنه تعزيز الموقف العربي تجاه المبادرات والمحاولات التي يـتم صياغتها بعيداً عن أي دور عربي ، واستمرت الإدارة الأمريكية – الأوروبية فـي تأكيدها للمبادرة مما ولد قوة دفع للدبلوماسية العربية للعودة إلى تونس مرة أخـرى لتنجح هذه المرة بعقد القمة في 23 أيار عام 2004 والخروج بوثيقة عربية تحـت اسم "مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح في الوطن العربي " الوثيقة العربية لم تعد تخرج في مضمونها عما كانت قد أعلنته سابقاً الأوساط الرسـمية العربيـة بثبـات الموقف العربي وإجماع العرب على رفض الإملاءات الخارجية والتأكيد مجدداً بـأن

الإصلاح حاجة عربية ماسة تعمل على تحقيقها النظم العربية انطلاقـاً مـن البيئـة الداخلية ووفق قيم ومفاهيم الشعوب العربيـة بمـا يتناسـب والمـوروث الثقـافي والحضاري للأمة (الأشهب و الحسيني ، 2005 ، ص227) .

اتسم الموقف العربي خلال طرح هذه المبادرة بالعموميـة وكـان الخطـاب السياسي العربي في هذه الفترة موجهاً للخارج أكثر من كونه موجهاً إلـى داخـل المجتمعات العربية التي تعتبر المعني الأول بالإصلاح ، وتفسير ذلك عائد إلـى أن الأنظمة العربية لديها توافق ضمني من خلال إعلانها عـن تبنيهـا المـسير فـي الإصلاح عن طريق القبول بكل المخططات الغربية الساعية لإعادة ترتيب المنطقـة أو إصلاحها شريطة أن لا تطال هذه الإصلاحات مكتسبات النخب الحاكمة.

لقد انعكست العلاقات الأوروبية – الأمريكية على المنطقة العربية بشكل عـام وعلى الدبلوماسية العربية بشكل خاص ، من خلال رؤيا التوافـق علـى الأهـداف والإستراتيجية العامة تجاه المنطقة العربية ، وضمن رؤيا التنافس والخـلاف فـي الوسائل ، حيث تتفق كل من أوروبا والولايات المتحدة على ضرورة الإبقاء علـى دول المنطقة العربية ضمن دائرة التبعية للغرب وعدم السماح ببروز أي قوة إقليمية قد تشكل خطراً آنياً ومستقبلياً على المصالح الغربية كما تتفقان على ضرورة التفوق العسكري لإسـرائيل ، كما تعمـل الولايات المتحدة وأوروبا على تجريد المنطقـة من طابعها الثقافي والحضاري وذلك بإلحـاقها بـركب العـولمة بمظـاهرها الشكلية (نوفل ، 2006 ، ص91) .

ومن هنا فان سجل الحكومات العربية لم يكن خالياً من النقد والقصور وربمـا كان مليئاً بالمخالفات فيما يخص الأزمة العراقية ، حيـث أن الحكومـات العربيـة تواجه ضغوطاً أمريكية – أوروبية ، وبالتالي فإن الدبلوماسية العربية قد أنـصبت جهودها على ما يسمى بالدبلوماسية الوقائية ، أي أن جل النشاط الدبلوماسـي لكـل حكومة عربية قد اتجه أما إلى تبرير الوضع القائم أو تقليل التغييرات المطلوب دولياً إحداثها في الواقع السياسي والاجتماعي للمجتمعات العربية.

ثالثاً - روسيا الاتحادية:

أخذت روسيا الاتحادية تركز منذ نشوئها على تحقيق الإصلاحات الاقتصادية وعلى الحاجة إلى تحسين علاقتها مع الغرب ، ووجدت أن تركيـز التعـاون مـع الولايات المتحدة هو أفضل وسيلة لحماية مصالحها ، الأمر الـذي أنعكـس علـى ضعف دورها وتأثيرها في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ، والمنطقـة العربيـة بشكل خاص ، ولهذا شعرت القيادة الروسية منذ أواخر عام 1992م بأنه لابد مـن إعادة تقويم سياستها في الشرق الأوسط حيث ساد **رأي** مفاده أن السياسة الـسوفيتية التي تبناها "غورباتشوف" آخر رئيس للاتحاد الـسوفيتي الـسابق ، تجـاه الـشرق الأوسط والمنطقة العربية ألحقت خسائر هائلة بالدور الروسي فـي المنطقـة علـى المستويين السياسي والاقتصادي ، ومن ذلك استمرار أو بقاء السياسة الروسية فـي السعي للتوافـق مع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بصفه خاصة وذلك على أمـل حصول روسيا على المعـونات والقروض من الولايات المتحـدة والغـرب عموماً ، إلا أن هذه السياسة لم تحقق أهدافها فلم تكن المعونات الغربية كافية لإنقاذ الاقتصاد الـروسي من مشاكله ، وانعكس ذلـك في قيـام الرئيس الروسي السابق " يلتسين " في أواخر عام 1992م بالمـوافقة على خطة متكاملة لسياسة روسيا في الشرق الأوسط ، وضعتها وزارة الخارجية ولجنة الشؤون الخارجية في البرلمـان الروسي (توفيق ، 2003 ، ص 89) .

وتطورت العلاقات العربية – الروسية بعد مجيء الرئيس "بوتين" الذي سـعى منذ مجيئه إلى السلطة في آذار 2000م إلى تفعيل السياسة الروسـية فـي الـشرق الأوسط ، وأكد على مساعي روسيا في إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب وعلى حل النزاعات بالطرق السلمية (putin ,2000, p 1247-1255) .

وفيما يتعلق بالموقف الروسي من الأزمة العراقية ، فقد سعت روسـيا قبـل إعلان الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إلى إعادة التوازن فـي تـشكيل لجـان التفتيش وهو المطلب الذي كان يصر عليه العراق من أجل أن تضم اللجان مفتشين ليس من الولايـات المتحدة فقط وإنمـا من دول أخرى مثـل فـرنـسا وألمانيـا وروسيا ، وكانت روسيا على النقيض من الموقف الأمريكي والبريطاني المـشترك

اتجاه أزمة تفتيش القصور الرئاسية والمؤيد للعمل العسكري والرافض لجميع المبادرات الدولية في هذا الشأن التي تسعى للحل السلمي ، واستخدام العمل الدبلوماسي عن طريق الأمم المتحدة ، وقد أعلنت وزارة الخارجية الروسية بتاريخ 12-12-1997م أن موسكو تتمسك بضرورة تنفيذ لجنة التفتيش الدولية لمهامها دون صعوبات غير أنه يجب أن يكون هناك احترام للمخاوف العراقية المشروعة المتعلقة بالأمن القومي والسيادة ، وبررت رفضها ، لاستخدام الخيار العسكري ، لأنه يؤدي إلى إبعاد الأمم المتحدة عن مراقبتها التسلح في العراق (بيومي ، 2000 ، ص382) .

كان التعاون بين موسكو وواشنطن ضرورياً ، لأنه قد ينتج عنه حلاً سلمياً على نحو يمكن أن يقود إلى تسويات تحقق استقرار النظام العالمي تحت قيادة الولايات المتحدة ، ولكن سلوك واشنطن تجاه الأزمة التي نشبت مع العراق في تشرين الثاني 1997 أدى إلى القيام بضربات عسكرية أمريكية للعراق في كانون الأول 1998. (مركز الأهرام ، 2001 ، ص52).

وقد أدانت الخارجية الروسية الغارات الجوية وقامت الحكومة الروسية بسحب سفيرها لدى الولايات المتحدة واصدر مجلس الدوما (البرلمان الروسي) قراره بعدم الموافقة على التصديق على معاهدة (ستارت-2) الخاصة بخفض الأسلحة الإستراتيجية ثم أعلن وزير الخارجية الروسي آنذاك " ايغور ايفانوف " أن الهجوم الأمريكي البريطاني في عام 1998م يعتبر خرقاً للقانون الدولي (بيومي ، 2000 ، ص512) .

أما فيما يتعلق بقضية رفع العقوبات عن العراق فإن روسيا عارضت استمرار العقوبات الاقتصادية ، وسعت إلى وضع حد لها وكذلك إلى وضع نهاية لعملية نزع أسلحة الدمار الشامل ، والتي ارتبطت بمسالة رفع الحظر المفروض على تصدير المنتجات العراقية بموجب نص الفقرة (22) من القرار (687)1991م ، وكانت تطالب بالكف عن عمليات التفتيش عن الأسلحة النووية وإغلاق الملف النووي العراقي على ضوء تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية , وكانت روسيا تدعو إلى رفع العقوبات الاقتصادية كلما ورد تقدم في مسالة نزع السلاح ، وترى إنه من

الضروري أن يتخذ مجلس الأمن تدابير حيال هذا التقدم ، وإنـه مـن الـضروري تسجيل هـذا التقدم في التقارير التي تـرفع إلى مجلس الأمن مـن قبـل لجـان التفتيش ، ومع ذلك فان روسيا كانت تربط قضية رفع العقوبات عن العراق بضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن وتطرح حلاً شاملاً للمسالة العراقية ، واستقرار الوضـع في منطقة الخليج العربي على أساس تعليق ومن ثم إلغـاء العقوبـات الاقتـصادية وتضع شرطين لها ، أولهما : استئناف منظومة الرقابة الدولية الدائمة الخاصة بنزع السلاح في الأراضي العراقية . وثانيهما : تطبيع العلاقات الثنائية للعراق والكويـت والمملكة العربية السعودية ، وكـانت روسيا تدعو إلى تسويه عاجلة فـي منطقـة الخليج العربي عموماً ، وتحويل هذه المنطقة إلى سـاحة خـالية من أسلحة الدمار الشامل (توفيق ، 2003 ، ص109-110) .

وفي 17-10-2001م أكد رئـيس الـــوزراء الـــــروسي الـسابق "ايفغيني بريماكوف " انه لا يمكن لروسيا أن تقدم دعماً ولا أن توافق أصلاً علـى ضرب العـراق كجزء من الحملة الأمريكية الحالية في أفغانستان ،مشيراً إلـى أن موسكو قد حذرت واشنطن رسمياً بهذا الخصوص (www.albyan.magazine.com).

ولقد كان الموقف الروسي هو أبرز المواقف الدولية المعارضة للحرب خلال عام 2002م ، فمع تصاعد الضغوط الأمريكية ، ومطالبة الولايات المتحدة بإصدار قرار جديد من مجلس الأمن برز الموقف الروسي في مقدمة الدول الرافضة للحرب ودأبت موسكو في كل مناسبة دولية على المطالبة برفع العقوبات المفروضة علـى العراق منذ عام 1991م بحجة أن بقاء هذه الأسلحة أصبح بلا مبـرر وإذا كانـت الولايات المتحدة الأمريكية ترى استحالة هذه العودة دون نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية ، فإن روسيا ترى أن التأكد من خلو العراق من الأسـلحة ممكـن تحقيقـه بالعودة لقرارات مجلس الأمن ذات الاختصاص ، ولقد رفضت روسيا توجيه ضربة عسكـرية أمـريكية للعـراق ، خاصـة وأن لديها قناعة تامـة بتقـديم التـسوية السلمية ، وذلك لعدم وجود مبرر لهذه الحرب (مركز الأهرام ،2001 ، ص40) .

على الرغم من موقف روسيا الرافض للحرب الأمريكية على العراق ، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تجاهلت هذا الموقف وبدأت الهجـوم العـسكري علـى

العراق في 20-آذار-2003م ، حيث كان الرد الأمريكي على المحاولات الروسـية لمنع وقوع الحرب كان إما بصرف النظر عنها ، أو التطاول على بعضها .

وبعد احتلال العراق في التاسع من نيسان عام 2003 وسقوط بغداد وبـرغم توقع الخبراء الروس باقتراب السيطرة الأمريكية على النفط العراقي ، فإن موسـكو لا تزال تستفيد من الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط الراجع في جـزء منـه إلـى الوضع العراقي ، وهو ما يحقق الانتعاشـة الاقتـصادية التـي تحتاجهـا الخطـط الاقتصادية الروسية ، وبلا شك فإن المقاومة العراقية التي تجري في العراق تصب في كفة الاقتصاد الروسي ، فهذه المقاومة تعطل الخطط الأمريكية الهادفة إلى إنهاء الحرب وإقرار الأمن والسيطرة على النفط ، وفي المقابل فقدت روسيا مزايا عديدة نتيجة الحرب الأمريكية – البريطانية على العراق كان أهمها خسائر عشرة شركات نفطية على رأسها "" تاتنفت ، وسيبنفت ، وزاروبيغ نفت ، ولوك أويـل ، وعملـت الشركتان الأخيرتان في جنوبي العراق في حقول يزيد احتياطها على (14) بليـون برميل ، وبعقود قيمتها نحو ستة مليارات دولار ، ومـن زاويـة أخـرى تعطلـت الشراكة الاقتصادية مع العراق بعد أن كانت موسكو وقعت عقود مع بغداد قيمتهـا (40) مليـار دولار لإتمـام أكثر من مائة مشروع بأيدي روسـية ، كمـا كانـت روسيـا المصـدر الأول للمعـدات الصنـاعية والـزراعية الثقيلة ، ومـصـدر تـوريد وتشغيل محطـات تـوليد الطـاقة في مواقـع عـراقية مختلفـة مـا زال بعض الفنيين الـروس يعملـون في ثـلاثة منهـا(فـي المـسيب و بغـداد والناصرية) (عبد الحميد ، 2004 ، ص2-3) .

أما بالنسبة لتأثير الدور الروسي تجاه الأزمة العراقية على الدبلوماسية العربية فلقد كانت العلاقات الروسية – العربية خلال فترة الحرب الأمريكية البريطانية على العراق تمر بأسوأ فتراتها ، وهو أمر راجع لمشكلتين مرتبطتين ، تتمثل الأولى في أحادية التوجه من الدبلوماسية العربية نحو القطب الأمريكي ، والثانيـة اسـتخفاف الدبلوماسية العربية بالدور الروسي ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن التقارب الروسي مع إيران وإسرائيل ، أثّر سلباً على فعالية الدبلوماسية العربية مـن خـلال

الثقة الكبيرة الروسية الممنوحة للنظام الإيراني والإسرائيلي بدرجة لم يحظى بها أي نظام عربي منذ انهيار الاتحاد السوفياتي (عبد الحميد ، 2004 ، ص 4-5) .

وبالتالي فقد تأثرت حركة الدبلوماسية العربية بالموقف الروسي تأثيراً سلبياً تجاه الأزمة العراقية قريباً من تأثرها بمواقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ، بحيث أن السياسة الروسية لم تخرج حتى الآن عن السياسة الأمريكية الساعية لتحقيق الأهداف الإسرائيلية في المنطقة العربية ، من خلال طرح مبادرة مشروع الشرق الأوسط الكبير ، الذي أثر في أهداف ومبادئ جامعة الدول العربية ، وحاول إفشال مسيرة جامعة الدول العربية ، بهدف تمزيق الوحدة العربية وتقسيم النظام الإقليمي العربي إلى دويلات صغيرة ، والوقوف في وجه العمل العربي المشترك .

رابعاً- الصين :

في عصر الهيمنة الأمريكية على العالم ، وغياب القطب الآخر الذي يحدث التوازن بعد سقوط الاتحاد السوفياتي بداية التسعينيات من القرن الماضي ، تتجه الأنظار للبحث عمن يمكن أن يكون المنافس لتلك القوة المهيمنة على النظام العالمي ، ويكاد يكون هناك شبه إجماع على أن الصين حتى الآن هي الدولة التي تملك المقومات التي تؤهلها لكي تتبوأ هذه المكانة ، فمن الناحية البشرية يبلغ عدد سكان الصين ملياراً وثلاثمائة وسبع مليون نسمة ، وهو يوازي أربع أضعاف عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن الناحية العسكرية يعتبر الجيش الصيني أكبر جيش في العالم ، إذ يبلغ تعداده مليونين ونصف المليون جندي ، ومن الناحية الاقتصادية ، يعتبر الاقتصاد الصيني أكبر اقتصاد حقق نمواً في التاريخ المنظور خلال العقدين الماضيين حيث حقق نمواً بنسبة (8-9%) واستطاعت الحكومة الصينية خلال هذه العقود تخليص ثلاثمائة صيني من الفقر ، وأن تضاعف دخول الأفراد أربعة مرات ، كما أن الصين تحتفظ بثاني أكبر احتياطي عالمي من العملات الأجنبية وعلى رأسها الدولار الأمريكي ، وأما من الناحية التجارية أصبحت البضائع الصينية تشكل قلقاً للدول الصناعية الكبرى بسبب أسعارها المنافسة (منصور ، 2005 ، ص3) .

شاركت الصين كلّ من فرنسا وروسيا وألمانيا في معارضة اللجوء إلى القـوة دون الرجوع إلى مجلس الأمن ، باعتبار الحرب ستكون غير شرعية ، ومن جهـة أخرى فقد نددت الصين دائماً باستمرار العقوبات على العراق ودعـت دائمـاً إلـى اللجوء إلى الحلول السلمية (الجدم ، 2003 ، ص16-17) .

لقد رفضت الصين استمرار العقوبات الاقتصادية على العراق وأكد منـدوبها في مجلس الأمن في 1998/4/28 على ضرورة رفع العقوبات بأسرع وقت بـسبب معاناة الشعب العراقي بقسوة منها ، وشدد على أن يعبر مجلس الأمن عن مرونـة إزاء ذلـك وأن تقوم برفع تدريجي للعقوبات طبقاً لتنفيذ العـراق لقـرارات الأمـم المتحدة ، ويتوافق الموقف الصيني مع الموقف الروسي حول إعادة التـوازن فـي تشكيل لجان التفتيش الدولية عن طريق وزارة خارجيتها ، لأن هذا التـوازن مـن ناحية الجنسيات المشاركة سيعمل على انجاز مهمة اللجنة ، ولما عبر الأمين العـام آنذاك عن موقف الأغلبية العظمى من أعضاء المنظمة الدولية حين قـدم اقتراحـاً لمجلس الأمـن يتضمن وضع جـدول زمني لإنهاء العقوبـات المفروضـة علـى العراق ، رحبت روسيا وفرنسا والصين بهذه المبادرة ، وحينما قامـت الولايـات المتحـدة الأمريكية وبريطانيا بالهجـوم على العراق بسبب الموقـف مـن لجـان التفتيش ، أدان الصين في 1998/12/17الغارات الجوية الأمريكيـة – البريطانيـة وطالبت بوقـف الأعمـال العسكرية على الفـور ، وعنـد صدور قرار مجلـس الأمـن 1248 في عـام 1999 امتنعـت الصين عن التصويت بالإضـافة إلـى روسيـا وفرنسا ومـاليزيا ، حيث أكـد منـدوبها في المجلس بأنـه إذا كانـت هنـاك واجبات علـى العـراق فهنـاك واجبـات على مجلـس الأمــن نحـو العراق (بيومي ، 2000 ، ص315-542) .

على الرغم من محاولات الصين لثني الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها عن توجيه ضربة عسكرية للعراق وشن الحرب عليها ، إلا أن الولايـات المتحـدة لـم تستجيب لمحاولات الصين لمنع وقوع الحرب على العراق ، وبالتالي فان الموقـف الصيني بعد الحرب الأمريكية البريطانية على العراق لا يختلف عن موقف كل من روسيا وفرنسا وألمانيا ، حيث أن الصين لا يمكن لهـا أن تتبنـى سياسـة معـاداة

الولايـات المتحدة الأمريكية وغير قادرة على منافـستها ، وأخـذت تمـارس دور الشريك أكثر من دور المنافس ، وهذا يتوافق مع موقفهـا قبـل إعـلان الحـرب الأمريكية – البريطانية على العراق ، فبالرغم من موقف الصين في المطالبة برفـع العقوبات عن العراق ، فإنها لم ترغب في تصدر الموقف المناهض للتيـار الـذي تقوده الولايات المتحدة وبريطانيا ، لأنها لا ترغب أن تكـون معارضـة للولايـات المتحدة الأمريكية مباشرة ، بل تسعى إلى تبني موقف وسط بين العراق والولايـات المتحدة الأمريكية ، إذ أن هذا الموقف الوسط لا يعيق السياسة الأمريكية ، ويرضي في الـوقت نفسه المواقف التي يذهب إليها بعض الأعضاء الدائمين فـي مجلـس الأمن (توفيق ، 2003 ، ص220) .

على الرغم من مرور سبعة عشر عاماً على إقامة العلاقات الدبلوماسية بـين الدول العربية والصين ، وعلى الرغم من أن الصين كانت أول دولة غيـر عربيـة تعترف بمنظمة التحرير الفلسطيني ، ومؤكدة على الاستقرار في العراق وممارسـة الشعب العراقي لسيادته والحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي العراقيـة ، ونبـذها للإرهاب وعـدم ربطـه بدولة أو عرق ، وبالرغم من أن حجم التبـادل التجـاري بين الصين والـدول الأعضاء قد تجاوز (20) مليار دولار أمريكي خـلال عـام 2003م ، فلم تتمكن الصين من الخروج عن الهيمنة الأمريكية ، وأخذت تنظر إلـى مصالحها الأساسية التي أخذت تحكم سياستها الخارجية بصورة أكبر من الاعتبارات الأيدلوجية ، فضلاً عن ذلك فإن إسرائيل تعمل على تحييد الدور الصيني في المنطقة العربية وتحاول تقييد علاقة الصين بالعرب ، الأمـــــر الذي انعكـس سـلباً على فعـــالية الدبلوماسية العربية (سري ، 2003، ص3) .

ولقد أثر سلوك الصين على الدبلوماسية العربية تجاه الأزمة العراقية أيضاً من خـلال توجهه الجديد لإقـامة علاقات مع إسـرائيل ، بحيـث تنامـت العلاقـات الصينية – الإسرائيلية في المجالات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسـية ، الأمـر الذي أضعف التحالفات العربية والدبلوماسية العربية على الصعيد الـدولي لـصالح القضية العربية وخاصة الأزمة العراقية ، وكشف ذلـك ظهـر الموقـف العربـي

الدبلوماسي في الأمم المتحدة أمام الضغوط والإملاءات الأمريكية والتجاوزات العدوانية الإسرائيلية المتصاعدة (الحمد ، 2005 ، ص 4) .

لقد كان لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ، والمنطقة العربية بشكل خاص ، بالغ الأثر على الدور الصيني اتجاه الدبلوماسية العربية ، من خلال تطوير العلاقات الصينية الأمريكية وتزايد التبادل التجاري بينهما مما يحول دون تفاقم الأزمات بينهما ، ويدفع الصين لتجنب الصدام مع السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ، أدى ذلك إلى ارتباط العديد من الدول العربية سياسياً واقتصادياً مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ، علاوةً على تنامي العلاقات الصينية مع إسرائيل بدرجة تمنعها من انتقادها أو التصويت ضدها في الأمم المتحدة ، بالإضافة إلى أن الصين تنظر إلى الشرق الأوسط على أنه مسألة معقدة جداً ، وإن للعرب وجهات نظر مختلفة حوله (تشاوشينغ ، 2005) .

لذا يجب على الدبلوماسية العربية القيام بالعديد من الإجراءات لتصحيح مسارها مع الصين ويمكن ذلك من خلال توسيع التبادل الثقافي بين الصين والدول العربية ، وزيادة تطوير التبادل الاقتصادي ، وإنشاء مناطق حرة بين الصين والدول العربية ، والتعاون مع الصين لتصحيح الميزان الاستراتيجي في الشرق الأوسط . (سليم ، 2003، ص9)

وأما مواقف القوى الإقليمية الرئيسية تجاه الأزمة العراقية ومدى تأثيرها على فعالية الدبلوماسية العربية فتتمثل في الآتي :

1- **تركيا**

2- إيران

أولاً – تركيا :

تعد عوامل الدين والإرث الثقافي والموقع الجغرافي أدوات للروابط المشتركة بين العرب والأتراك ، إلا أن هناك متغيرات أخرى أخذت تساهم في التأثير على العلاقات بين الجانبين مثل القضية الفلسطينية والأزمة العراقية .

مرت العلاقات العربية – التركية بمراحل مختلفة ومتنوعة اتسمت بالصراع والتعاون والاتفاق والاختلاف ، وكان القرن المنصرم قرن المشكلات والشكوك بالنسبة لهذه العلاقات ، وتعتبر الدول العربية ثالث شريك تجاري لتركيا بعد الاتحاد الأوروبي ومجموعة الكومنولث ، كما يمثل العرب ثاني أهم مورد سياحي لتركيا بعد السياحة الأوروبية ، ويزيد حجم التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية على خمسة مليارات دولار ، كما أن هناك مجموعة من الاستثمارات العربية في تركيا ، تقابله استثمارات تركية في عدة دول عربية (www.thisissyria.net) .

ترجع جذور الدور التركي الإقليمي إلى اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية حيث تبنت تركيا دوراً محايداً تجاه هذه الحرب ، وعملت وبشكل معلن إلى تسويتها سلمياً لعدة أسباب :- (حيدري ، 1986، ص125- 126)

1. زيادة حجم التبادل التجاري بين تركيا والعراق وإيران بشكل كبير بسبب الحرب ولكن بالتوافق مع التوجهات الجديدة للسياسة الاقتصادية التركية التي تؤكد على الالتفات نحو الشرق الأوسط .
2. إن استمرار الحرب يخلق فراغاً خطيراً للقوة في المنطقة .
3. خشيت تركيا من أن تكون نتائج الحرب غير ملائمة لها إذا ما وصلت عناصر راديكالية في العراق وإيران إلى سدة الحكم ، مما سيزيد من عوامل عدم الاستقرار في المنطقة ، ويخلق مبررات زيادة التدخل الخارجي في شؤونها .

لقد وفرت حرب الخليج الثانية عام 1990-1991 فرصة مضافة إلى تركيا لكي تلعب دوراً إقليمياً أكبر ، وذلك حينما اصطفت إلى جانب الدول الحليفة ضد العراق وكانت تركيا تأمل أن يتم تفهم هذا الموقف بشكل أكبر من قبل الغرب لكي تلعب دوراً كبيراً في منطقة الشرق الأوسط ، إذ أن سياسية خلق " شرق أوسط جديد" في الاصطلاح الدبلوماسي الأمريكي ترقى إلى تسوية الصراع العربي- لإسرائيلي ، والعمل على إيجاد تدابير الأمن والحد من الأسلحة والتنمية من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي الأمريكي ، وإن المفتاح لهذا الدور الجديد هو تركيا وإسرائيل ويتم ذلك من خلال المرور عبر قناة الولايات المتحدة

الأمريكية التي تسعى إلى تخفيض اعتماد إسرائيل عليها عن طريق تطوير صيغ تعاون اقتصادي جديدة إقليمية في المنطقة ، وتعتبر عملية السلام هي التي تتكامل فيها إسرائيل والوطن العربي في الإطار الإقليمي للشرق الأوسط (حتي ، 1995 ، ص 478) .

إن الحقيقة التي يتفق عليها جميع الخبراء أن أحداث 11 أيلول عام 2001 وما تلاها من حرب شاملة على ما أسمته الولايات المتحدة بالإرهاب ، أبرزت بصورة واضحة مكانة تركيا الإستراتيجية في المنطقة وأهميتها في التوازنات الدولية من نواحٍ شتى ، ولقد رفضت تركيا الحرب الأمريكية – البريطانية على العراق ، وأكدت ضرورة إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية قبل ذلك ، حيث ترى تركيا أن شن الحرب على العراق يعني بالدرجة الأولى توجيه ضربة قاسية للاقتصاد التركي (صواش ، 2002 ، ص1) .

وبعد احتلال العراق ، كان الموقف التركي ينطلق من المعارضة التركية الشديدة لتقسيم العراق ، انطلاقاً من الرؤى الإستراتيجية لحماية الأمن القومي التركي ، والتي ترفض قيام كيان كردي في شمال العراق ، والخوف من أن يعزز ذلك التوجهات الاستقلالية أو الانفصالية لأكراد تركيا ، وهي سياسة كان لها الدور الحاسم في ردع المخططات الرامية إلى تقسيم أراضي العراق ، علماً بأن تقسيم العراق يحظى بدعم إسرائيلي (سلمان ، 2004 ، ص4) .

على الرغم من التوافق العربي التركي الرافض لتقسيم العراق ، فإن الدور التركي كان له أثر سلبي على فعالية الدبلوماسية العربية من خلال دخول تركيا في علاقات وثيقة مع إسرائيل في سياق تحالفها مع الغرب في أمريكا وأوروبا وعضويتها في الحلف الأطلسي ، وانسجام مفهومها مع مواقف هذه الدول تجاه الأزمة العراقية حيث أن كلاً من إسرائيل وتركيا تنظر إلى التحالف القائم بينهما باعتباره ركناً ثابتاً في إستراتجيتهما السياسية والعسكرية على الصعيد الإقليمي ، كما أن هذا التحالف يشكل تجسيداً لمصالح حيوية مشتركة ومصدراً لأفضليات عدة ، على صعيد التوازنات الإستراتجية في المنطقة ، والى حد يجعل من الصعب على كل واحد منهما التخلي عنه مهما كانت الدوافع التي قد تستدعي

ذلك ، مما يؤدي إلى التأثير على الدول العربية نتيجة فقدان حليف إقليمي قوي ، كما أن التحالف الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل يهدد الأمن القومي العربي ، ويعيـق تفعيل العمل العربي المشترك نتيجة لارتباط تركيا وإسرائيل بادوار محددة ووظائف جديدة لهما تحت المظلة الأمريكية في أطار إعادة تشكيل البنية الأمنية والاقتـصادية للشرق الأوسط .

ثانياً - إيران :

تعد صلات الدين والجوار والتاريخ المشترك من ابرز العوامل التـي تجمـع الدول العربية وإيران ، وقد عرفت العلاقات العربيـة – الإيرانيـة مرحلـة مـن الصراعات والمنافسات الطويلة التي لم تتوقف على مر التاريخ وان اندلاع حـرب الخليج الثانية 1990-1991 وما رافقها من نتائج و مجيء الرئيس الـسابق محمـد خاتمي إلى السلطة في إيـران 1997 يعـد من المراحل الجديـدة فـي العلاقـات العربية – الإيرانية من حيث الانفتاح والايجابية مما يوحي بعودة حيوية للعلاقـات بينهم (توفيق ،2003، ص314) .

وكان لمجيء محمود احمد نجاد إلى موقـع رئاسـة الجمهوريـة الإيرانيـة بالانتخـاب الشعبي المباشر في عـام 2005 وتطـويره دبلوماسـية خـارجية نشطة ، عـلاوة علـى وضعـه مشروع متكـامل للتغلغـل فـي دول الخلـيج العربي ، أكبر الأثر لقيام إيران بدور جديد – قديم كدولة مركزيـة تـسعى للتمـدد خارج نطاقها الإقليمي كلما تمكنت من ذلك ، ولاسيما بعد احتلال العراق.

لقد أصبحت مفردة الوجود الأجنبي مرادفة للخطر الإيراني ، إذ أن الحـديث عـن قضية الوجـود الأجنبي يثيـر خـلافاً بين إيران وجيرانها العـرب الـذين يتهمونها بالسعي من وراء هذا الحديث إلى الاستفراد بدولهم كما نجحت في السابق في فتـرة الرئيس خاتمي في اختراق المواقف الجماعيـة ، سـواء الـسياسية أو الأمنية ، ولقد توج النجاح الإيراني (آنذاك) مع المملكة العربية السعودية بتوقيـع البلدين عام 2001 اتفاقية أمنية ، كانت إيران قد توصلت لمثلها مع الكويـت ودول أخرى ، وعرضت قبل ذلك القيام بخطوات إستراتيجية لتعزيـز التعـاون الأمنـي للوصول إلى شراكة دفاعية كاملة تجعل الوجود الأجنبي في المنطقة عبئـاً عليهـا

وعلى الدول الأجنبية نفسها : أمريكا وبريطانيا اللتان تملكان وجوداً عسكرياً في مياه الخليج ولكن مع بـروز عامل جديد بعد أحداث الحادي عشرمن أيلـول عام 2001 (الإرهـاب) ، والقـرار الأمريكي بتغيير تدريجي لخـ ـارطة المنطقـة الجيـو سياسية ، تارة نحو شرق أوسط كبير ، وتارة أخرى لخلق شرق أوسط جديد ، وإن مقولة "" الوجود العسكري الأجنبي "" في المنطقة والتي وصلت إلى مـا تـضمنته إستـراتيجية الرئيس بوش وفق ماديات أخرى لم تكن يوماً في الحـسبان بالنـسبة لإيران ، وباتت اليوم تشكل خطراً جدياً لم يكن في يوم مـن الأيـام علـى إيـران وعلاقاتها العربية كما هو الآن (www.swissinfo.cn) .

لقد حذرت الولايات المتحدة الأمريكية أي طرف من التدخل في شؤون العراق وتحديداً إيران التي حافظت على موقف قريب من الحياد النـسبي تجـاه الحـرب الأمريكية – البريطانية على العراق التي وقعت في 2003/3/20، وذلك من أجـل عدم استثارة الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أنها لا تحبذ تقسيم العـراق ، حيـث يمثل ذلك سعياً إيرانياً لتقويض الضربة الموجهة إلى العراق بقدر الإمكان لإدراكها أن الولايات المتحدة الأمريكية بوجودها العسكري في العراق ستكون قد اسـتكملت حلقات الطوق الذي تنوي وضعه حولها لمنعها من ممارسة أي نشاط معادٍ للولايات المتحدة الأمريكية أو أحد حلفائها وخاصة إسرائيل ، بل قد يـشجع هـذا الوجـود العسكري للولايات المتحدة الأمريكية على توجيه ضربة وقائية لإيران .

ولقد تأثرت الدبلوماسية العربية بالدور الإقليمي الإيراني في المنطقة من خلال السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية مع إيران والتي تقوم علـى أسـاس المصلحة الأمريكية وليس المصلحة العربية ، حيث يفترض بالدول العربيـة حـين تريد أن تحدد موقفاً أو تتبع سياسة مع إيران ، فمن المفروض أن تفعل ذلـك بنـاء على الحسابات العربية وليس علـى الحسـابات الأمريكيـة وبمـا تـ ـراه يخـدم المصالح العربية وفـي الحقيقة أن إيـران تلعـب دوراً مهماً في إثـ ـ ـارة عـدم الاستقرار في العـراق ، الأمـر الذي ينعكس سلبـاً على فعـ ـالية الدبلوماسـية العربية تجاه الأزمة العـراقية نتيجـةً لاحتفـاظ الحكـومات العربية بمواقفها مـن

الأزمة العراقية كقطع شطرنج تحركها أمريكا في الاتجاه الذي تريد (www.abasvan.net) .

2.5 تقييم عمل الدبلوماسية العربية في إطار النظام الإقليمي العربي و النظام الدولي :

بعد الحديث عن المتغيرات الداخلية للنظام الإقليمي العربي والقوى الدولية الإقليمية الرئيسية المؤثرة على الدبلوماسية العربية تجاه الأزمة العراقية ، لابد من تقييم عمل الدبلوماسية العربية :

شهدت الدبلوماسية العربية خلال هذا العقد من القرن الحادي والعشرين تراجعاً كبيراً في نشاطها وتحركاتها في الإطار الدولي ، سواء من حيث مستوى التمثيل في المؤتمرات والمناسبات الدولية أو في عمق جدية الاهتمام بالقضايا الدولية ذات الطابع العالمي والإنساني أو من حيث حجم المشاركة ومقدار التأثير في صياغة القرارات الدولية ، فعلى هذه المستويات جميعها يمكن ملاحظة التراجع النسبي للدبلوماسية العربية عما كان عليه الوضع في العقود السابقة ، فقد اكتفى الاهتمام العربي بالقضايا ذات الصلة المباشرة بالأمن الوطني للدول العربية كالنزاعات الإقليمية و قضايا الخلافات بين الدول العربية ، وفقد العرب الاهتمام بالقضايا ذات البعد الإنساني العام والعالمي ، كما فقدوا الاهتمام بالقضايا ذات الصلة بالأقاليم والتجمعات الجغرافية الأخرى .

وفي مجال نزع أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشارها والاهتمام بالقضايا التي انتشرت من خلال مفهوم العولمة والمتمثلة بقضايا البيئة ومكافحة التلوث ومكافحة المخدرات وغيرها ، لم يكن للدبلوماسية العربية جهداً مؤثراً في النظام الدولي ، كما لا يوجد أي محاولة جادة لبلورة موقف عربي موحد لهذه القضايا أو التنسيق بين الدول العربية لكيفية مقاربة هذه القضايا والموضوعات في الإطار الدولي .

فيما يتعلق بجدول أعمال مؤتمرات القمة العربية ، نجدها ومنذ بداية هذا العقد من القرن الحادي والعشرين موجهة إلى القضايا المحلية وعدم الاهتمام بالقضايا ذات الطابع العالمي والإنساني ، وقد انعكس ذلك على أسلوب عمل ومجال اهتمام

سفراء الـدول العربية في الخـارج وممثلي الـدول العربيـة لـدى المنظمـات الدولية ، كذلك الوفود المشاركة في المؤتمرات والمناسبات الدولية ، وهـو نتيجـة تحول مفهوم التحالفات الدولية والاهتمام بقضايا الآخرين .

أما دبلوماسية حكومات الدول العربية ، وممثليها في المحافل الدوليـة ، فقـد تركزت جهودهم الدبلوماسية على ما يسمى بالدبلوماسية الوقائية ، أي أن جل النشاط الدبلوماسي لكل حكومة عربية قد اتجه إما إلى تبريـر الوضـع القـائم أو تقليـل التغييرات المطلوب دولياً إحداثها في الواقـع الـسياسي والاجتمـاعي للمجتمعـات العربية .

أما بالنسبة لجامعة الدول العربية فقد تعرضت لتحديات دولية وإقليمية حالـت دون تمتعها بالفعالية ، فلقد تأثرت الجامعة إلى حد كبير في تصديها للأهداف الغربية بطبيعة المناخ العام المسيطر على العلاقات الدولية ، لا سيما فيما بين القوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي ، فعلى سبيل المثال أدت العلاقات الثنائيـة إلـى أصـابت المنظمة في بعض فترات حياتها بالعجز والشلل ، إذ انقسمت الدول الأعضاء فيهـا بين منحاز لأحد القطبين ومنحاز للقطب الآخر ، الأمر الذي كان له أكبر الأثر فـي الحد من فعاليتها ، ولعل هذا ظهر بشكل واضح بالأزمة العراقية التي أدت إلى قيام خلافات حادة بين الجامعة ومعظم الدول العربية ، وهو ما أنعكس بدوره علـى أداء الجامعة وفعاليتها .

وعلى المستوى الإقليمي ؛ فلقد تعددت التحديات التي واجهها النظام الإقليمي العربي من جانب بعض دول الجوار (تركيا ، إيران ، أثيوبيـا) غيـر أن هـذه التحديات تبقى قليلة الأهمية إلى جانب التحدي الأكبر والـذي يتمثـل فـي وجـود إسرائيل الاستعماري الاستيطاني على أرض فلسطين .

أما فيما يتعلق بالدبلوماسية العربية والأنظمة العربية ؛ فالدبلوماسية العربية تعكس واقع تشرذم الأنظمة العربية ، وهي أنظمة ما زالت بعيدة كل البعد عـن أن تسمى أنظمة ديمقراطية من حيث احترام حقوق الإنسان وإعـلاء شـأن منظمـات المجتمع المدني وتكريس التداول السلمي للسلطة ، وستبقى الأنظمة العربية تـراوح

مكانها بل وستزداد حدة الصراع بينها لأنها أنظمة غير مبادرة تمثل شعوبها بل إنها تمثل مصالح النخب الحاكمة .

أما على صعيد العمل العربي المشترك ، فإن الدبلوماسية العربية تواجه العديد من الضغوطات الخارجية التي تعيق تفعيل العمل العربي المشترك ، وذلك لأن أي تكتل عربي يعتبر مساساً بمصالح القوى الخارجية ، فالمهم في هذا الإطار أن تعمل الدول العربية على تقليل حدة أو إضعاف الضغوطات الخارجية عليها ، كما يمكن للعرب أن يعتبروا هذه الضغوطات عاملاً مشجعاً في تفعيل دورهم في علاقاتهم العربية – العربية والعربية الدولية . إن العمل العربي المشترك يمثل أحد الآليات الملائمة لإصلاح الخلل في توازن القوى العربية مع الأطراف الإقليمية مع ضرورة ترسيخ الهوية العربية القومية ، وفي هذا الإطار فإن العلاقات العربية – العربية ستحقق موقعاً أفضل على المستوى الإقليمي والدولي الأوسع ، وبالتالي فإنه لا بد من وجود قدرٍ أفضل من العمل العربي المشترك والدبلوماسية العربية في الوصول إلى التوازن المطلوب بين الأطراف العربية الفاعلة ، وهي دفعة تتحقق عندها مصالح الدول العربية الكبيرة بما لا يتعارض أو يمس مصالح الدول العربية الصغيرة .

أما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 واحتلال العراق في التاسع من نيسان عام 2003 فقد فشلت الدبلوماسية العربية في التعامل مع الحدثين السابقين بالشكل المطلوب ، على الصعيدين الإقليمي والدولي ، بحيث لم يعد أمام الدبلوماسية العربية أي هامش للمناورة وأصبح الأمر يتطلب إدخال تعديل جوهري على أسلوب عمل وتحرك الدبلوماسية العربية في الإطار الدولي وضرورة تبني أسلوب عمل يأخذ بعين الاعتبار التغييرات الجديدة في العلاقات الدولية التي يراد تعميمها لقياس سلوك الدول ، وهذا يتطلب بالأساس مراجعة جدية لكيفية صياغة السياسات الخارجية للحكومات العربية وأداة تنفيذها وتسويقها ومدى شفافيتها داخلياً وخارجياً ، حيث أن الدبلوماسية العربية هي وجه السياسية الخارجية للدول العربية ، مجتمعة ومنفردة ، واستمراراً للوجه الداخلي لهذه الدول .

الخاتمة :

وفي نهاية تحليل المتغيرات المختلفة المتعلقة بالدبلوماسية العربية فقد أظهرت الدراسة أن الحرب على العراق بينت مجموعة من السمات الخاصة بالدبلوماسية العربية ، التي تتمثل في أن الدبلوماسية العربية هي في العموم دبلوماسيه منفعلة أكثر مما هي فاعله ، وهي دبلوماسيه استجابات أكثر مما هي دبلوماسيه مبادرات ، وهي دبلوماسيه فاقدة لأي برنامج عمل بما في ذلك برنامج عمل لمواجهة الأزمات ، علاوة على أنها لاتجيد استغلال الفرص والظروف من اجل بلورة موقف عربي موحد تجاه حرب كانت قائمه على الأوهام وهي دبلوماسية تفتقر إلى مهارات التفاوض وتفتقر إلى الشفافية والديمقراطية .

لقد كان واضحاً كم أن الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق هي حرب ظالمه وغير أخلاقيه وغير مبررة وهي حرب قائمه في مجملها على الأكاذيب والمبالغات حول أسلحة الدمار الشامل ، وعلاقة العراق بالإرهاب الدولي وعدم التزامه بقرارات الأمم المتحدة وربطه بتنظيم القاعدة بالإضافة إلى ادعاء الولايات المتحدة بنشر الديمقراطية ، ورغم هذه المبالغات والأكاذيب فلم تتمكن الدبلوماسية العربية من إبراز هذه الجوانب المظلمة والدخول في معركة إعلاميه ودبلوماسيه لفضح المبررات والأسباب الحقيقية التي تم توضيحها في بداية هذه الدراسة حتى تتمكن الدبلوماسية العربية من كسب تأييد الرأي العام العالمي لبلورة موقف عربي موحد تجاه الحرب.

وفي ضوء ما سبق يمكن إبراز النتائج والتوصيات التي يرى الباحث أنها تسهم في تعزيز الدبلوماسية العربية وإعطاءها دور أكبر في مواجهة التحديات التي تفرض على العرب .

النتائج :

كان هدف الدراسة بيان موقف الدبلوماسية العربية تجاه الأزمة العراقية ، من خلال المراحل الزمنية التي مرت بها الأزمة العراقية في الفترة ما بين 2001-2007 وذلك ليسهل إدراك موقف الدبلوماسية العربية من المقارنة بين هذه الفترة الزمنية والفترات السابقة لها الخاصة بعمل الدبلوماسية العربية .

فقد استندت هذه الدراسة على الفرضيات التالية :-

1. تتأثر سلوك الدبلوماسية العربية تجاه الأزمة العراقية بحالة النظام الإقليمي العربي والأوضاع السائدة فيه .
2. تتـأثر الدبلوماسية العربية بطبيعة النظام الدولي و الأوضـاع الدولية السائدة .

وتتلخص مشكلة الدراسة في السؤال المحوري التالي :

إلى أي مـدى كشفت تطـورات الأزمـ ـ ـ ـة العراقية هشاشة الدبلوماسية العربية ؟ وهل كانت الدبلوماسية العربية تتحرك ضمن عمل جمـاعي مـشترك أم غلبت عليها السمة القطرية ؟ وما هو أثر النظام الدولي الجديـد والقـوى الدوليـة المسيطرة (الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها) على سلوك الدبلوماسية العربيـة تجاه الأزمة العراقية ؟

وقد حاولت الدراسة من خلال استخدام المنهج التحليلي إضافةً إلـى اسـتخدام منهج تحليل النظم ، الإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها لمعرفة سلوك الدبلوماسية العربية تجاه الأزمة العراقية ، وكانت النتائج كما يلي :-

1. إن سلوك الدبلوماسية العربية تجاه الأزمة العراقية يتأثر بحالة النظام الإقليمـي العربي السائدة ويظهر ذلك من خلال أن عجز الدبلوماسية العربية هو تعبير صارخ عن عجز النظام العربي بحيث لا يمكن الحديث عن دبلوماسيه عربيـه قـاهرة أو ناقصة أو فاشلة بمعـزل عن النظام الإقليمي العربي ، حيـث لعبـت المتغيـرات الداخلية المكـونة مـن الأمن القومي العربي والاقتـصاد العـ ـربي والعلاقـات العربية – العربية ، دوراً أساسياً فيما تواجهه الدبلوماسية العربية من ضعف أو عدم فاعلية في التعامل مع الأزمات الدولية وخاصة الأزمة العراقية وهذه النتيجـة هـي اختبار لفرضية للدراسة الأولى .
2. كان لموقف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها تـأثيراً سـلبياً علـى فعاليـة الدبلوماسية العربية تجاه الأزمة العراقية وبالذات على جامعة الدول العربيـة مـن حيث أهدافها ومبادئها ، إذ أن الجامعة العربية لم تقم بـأي دور لتحقيـق أي مـن الأهداف المتعلقة بصيانة سيادة الدول الأعضاء أو اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعيـة عن دولة عضو ومؤسس لجامعة الدول العربية ، ولقد أدى ذلك إلى الحد من قـدرة

مؤتمرات القمة العربية على اتخاذ مواقف أكثر فعالية بشأن الأزمة العراقيـة مـن خلال تدويل الأزمة وضلوع الولايات المتحدة الأمريكية فيها بشكل مباشر ، وهو ما يرتبط بطبيعة المصالح الأمريكية في المنطقة العربية التي تدفع الأزمة فـي اتجـاه ليس في صالح العراق والعرب ، حيث تعمـل الإدارة الأمريكيـة علـى ممارسـة ضغوطها على مؤتمرات القمة العربية لإفشالها أو لتهميش مخرجاتها ، بما لا يهـدد مصالحها في المنطقة ، الأمر الذي ينعكس سلباً على دبلوماسية القمة العربيـة مـن خلال عدم الثقة بنتائجها ومخرجاتها .

وعند النظـر إلى فاعلية مؤتمرات القمـة العربيـة الخاصـة بـالأزمة العراقية ، نجد وبنظرة موضوعية ، أنه لا يمكن وصف نتائجها إلا بالهامشية حيث لم تعتمد على القرارات والسياسات العملية التي تخـدم العمـل العربـي المـشترك وتتعامـل بإيجابية مع المتغيرات الدولية المؤثرة سلباً علـى المـصالح والقـضايا العربية ، وهناك قيود تعيق تفعيل مخرجات مؤتمرات القمة العربية بعضها يتـصل بالواقع العربي ذاته ، بينما يرتبـط بعضها الآخر بـالظروف الإقليميـة والدوليـة المحيطة بالنظام العرب .

ولقد انعكس موقف الولايات المتحدة الأمريكية على مواقف كل مـن الاتحـاد الأوروبي وروسيا الاتحادية والصين وتركيا وإيران الذين لـم يتمكنـوا مـن منـع الولايات المتحدة من شن الحرب على العراق ، والذين اتبعوا الـسياسة الأمريكيـة حفاظاً على مصالحهم معها ، الأمر الذي يؤكـد تـأثر الدبلوماسية العربية بالنظـام الـدولي (الولايات المتحدة الأمريكية) وبطبيعة الأوضاع الدولية السائدة . وهـذا اختبار لفرضية الدراسة الثانية .

3. بينت الدراسة انه كلما توافقت أراء الحكومات العربية مع شعوبها كلمـا لعبـت الدبلوماسية العربية دوراً ايجابياً وليس سلبياً تجاه الأزمة العراقية ولعل هـذا بـرز بشكل واضح من خلال التحديات التي تواجه الدبلوماسية العربية في التعامـل مـع الأزمة العراقية وتحـديداً في التحدي الثالث الذي يتمثل بوجود فجوة واسـعة بـين معظم النظم العربية وشعوبها ، ناجمة عن تراجع وانهزام النظم العربية أمام القوى الخارجية المعادية ، وبالتالي نجد النظم العربية نفسها مدعوة إلـى الاختيـار بـين

مجاراة مشاعر شعوبها المعادية لسياسة أمريكا تجاه العراق ، وبين مجاراة سياسة أمريكا المعادية للعراق ، بالإضافة إلى اختلاف موقف الحكومات العربية الرسمي تجاه الأزمة العراقية ما بين مؤيد و معارض بشكل غير مباشر للحرب الأمريكية – البريطانية بعكس موقف الشعوب العربية التي رفضت هذه الحرب بشكل قطعي ، الأمر الذي ينعكس سلباً على فعالية الدبلوماسية العربية .

4. لقد بينت هذه الدراسة أن الحرب الأمريكية البريطانية على العراق لم تكن نتيجة التخلص من أسلحة الدمار الشامل كما كانوا يدعون بل وضحت هذه الدراسة أن الأسباب الحقيقية لاحتلال العراق تتمثل بإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي وبالوضع الاقتصادي الأمريكي وتكريس الهيمنة الأمريكية وحل القضية الفلسطينية لصالح الجانب الإسرائيلي حيث كانت هذه الأسباب بمثابة الدافع وراء احتلال العراق ، ولقد عملت هذه الأسباب على تباين مواقف الدول العربية تجاه الحرب الأمريكية – البريطانية على العراق ووقفت حائلاً دون إقامة نظام إقليمي عربي موحد ، بدءاً من قيام الولايات المتحدة وضمن إستراتيجية أمنها القومي بطرح مبادرة مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يهدف إلى إنهاء آمال الدول العربية في الوصول إلى العمل العربي المشترك واختراق جامعة الدول العربية ، حيث أدى ذلك إلى تكريس الدبلوماسية القطرية العربية للتعامل مع الأزمة العراقية ، بالإضافة إلى أن هذه الأسباب أدت إلى تعميق تبعية الدول العربية للاقتصاد الأمريكي كون الولايات المتحدة الأمريكية بعد احتلالها للعراق أصبحت تتحكم بسوق النفط العالمي ، الأمر الذي أنعكس سلباً على فعالية الدبلوماسية العربية .

5. أظهرت هذه الدراسة مجموعة من التأثيرات الاستراتيجيه للأزمة العراقية على دول الجوار العربي وخاصة فيما يتعلق بتهيئة الأوضاع الإقليمية على نحوٍ أدى إلى تمكين الدول الهامشية في النظام العربي من لعب دور متصاعد لحساب الولايات المتحدة الأمريكية وبتحريض وتشجيع منها على حساب دول القلب في النظام العربي ، حيث أدى ذلك إلى اختراق الولايات المتحدة الأمريكية للنظام الإقليمي العربي ومؤسساته ، مما يشكل ذلك تحدياً غير مسبوق للأمن القومي العربي ، الذي يعتبر ركيزة العمل العربي المشترك .

6. توصلت هذه الدراسة إلى أن دبلوماسية جامعة الدول العربية تجاه الأزمة العراقية كانت تعاني من التردد والارتباك والضغوطات الذاتية المقيدة للحركة ناتجة عن اختلاف مواقف الدول العربية .

7. ولقد بينت الدراسة أن قرارات وتوصيات مؤتمرات القمة العربية التي تناولت الأزمة العراقية لم تمثل إلا الحد الأدنى من احتياجات العراق بحيث كانت غالبية قراراتها تنحصر بين الإدانة والشجب والتوصيات النظرية بالإضافة إلى الدور الخارجي الذي يحد من قدرة مؤتمرات القمة العربية على اتخاذ مواقف أكثر فاعلية بشأن الملف العراقي .

8. كشفت الدراسة أنه نتيجة لتباين مواقف الدول العربية تجاه الاحتلال الأمريكي للعراق ، فقد كان دور الدبلوماسية العربية متواضعاً حيث لجأت كل دوله عربيه لإقامة علاقات دبلوماسيه منفردة للتعامل مع الأزمة العراقية ، وهذا يقودنا إلى أن دور الدبلوماسية العربية الجماعية كان ضعيفاً للغاية بعكس دور الدبلوماسية العربية الفردية وذلك نتيجة تعمد الولايات المتحدة الأمريكية إلى تفكيك ما تبقى من النظام الإقليمي العربي وربط الدول العربية (فرادى) بعجلتها وتعميق تبعيتها للاقتصاد الأمريكي .

التوصيات :

أما التوصيات التي تراها الدراسة مناسبة لتفعيل دور الدبلوماسية العربية في التعامل مع الأزمات بشكل عام والأزمة العراقية بشكل خاص فيمكن أن نجملها بما يلي :-

1. إنشاء وحدات رصد وتحليل وقوع الأزمات في وزارات الخارجية للدول العربية بالتنسيق مع جامعة الدول العربية ، وإيجاد آلية للتعاون والتنسيق فيما بينها ، ودراسة تأثيرات المتغيرات والأحداث على العالم العربي .

2. التكاملية في الدبلوماسية العربية وتضامن الدول العربية للدفاع عن القضايا العربية وعن دولة عربية (العراق) أو موقف عربي معين من خلال مجالس السفراء العربي والمبعوثين الدبلوماسيين والزيارات الخاصة ، وفي المؤتمرات الدولية .

3. وضع آليات لتفعيل العمل العربي المشترك للوصول إلى التوازن المطلـوب بين الأطراف العربية المختلفة في التعامل مع الأزمة العراقية .

4. تحديد الأهـداف التي تسعى الـدول العربية إلـى تحقيقهـا تجـاه الأزمـة العراقية ، وإبـرازها والدفـاع عنها في المحافل الدولية من خـلال التنـسيق العربي – العربي .

5. تشجيع عمل المنظمات غير الحكومية (الدبلوماسـية الـشعبية) ومحاولـة إشراكها بشكل مباشر وغير مباشر في تحديد الأهداف العربية من أجل تسويقها مع المنظمات غير الحكومية الدولية وإبراز دورها كدور مكمل للعمل الرسـمي فيمـا يتعلق بالأزمة العراقية .

6. إيجاد صيغة لتحقيق التوازن بين المصلحة الوطنية والمصلحة القومية فـي معالجة حالة الضعف العربي والأزمة العراقية ، مع التركيز على تقليل التناقـضات بين المصلحتين .

7. تعزيز التضامن العربي وحل الخلافات العربية – العربية في إطـار جامعـة الدول العربية والحرص على أن يكون العرب في موقف المبادرة والفعل وليس في موقف رد الفعل ومعالجة ثغرات العمل العربي المشترك.

8. تحديث الخطاب الإعلامي العربي سياسياً وثقافياً ودينياً .

9 . تفعيـل دور البعثـات الدبلوماسية العربية والمـراكز الثقافيـة العربية في الغرب لنقل الصورة الحقيقية عن العرب والإسلام تجاه المواقف الدولية .

10. تفعيل العلاقات العربية مع الدول العظمـى كروسـيا والـصين والاتحـاد الأوروبي وتشجيع الأخير للعب دور أكبر في العملية السلمية في منطقـة الـشرق الأوسط .

11. العمل على تحسين العلاقات العربية مع دول الجوار الإقليمي وبالذات تركيا وإيران بما يخدم مصلحة الطرفين .

وأود أن أسجل في نهاية هذه الدراسة كلمة تدور حول أن الـشعب العراقـي العربي الشقيق الذي لم يتوانى في السابق عن دعم الأمة العربية وخاصـة قـضية الأمة العربية (القضية الفلسطينية) ما يزال تحت الاحتلال الأمريكي الظالم حيـث تشير جميع التصريحات الرسمية الأمريكية بأن الأمريكيين بـاقون حتـى يحـددوا الساعة المناسبة لانسحابهم من العراق ولتلك اللحظة أين يقع النظام العربي؟ وأيـن تقع الدبلوماسية العربية ؟ وأين يوجد الموقف العربي الموحد ؟ .

المراجع

أ- المراجع باللغة العربية :

الأشهب ، نعيم والحسيني ، مازن ،2005، **مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية** ، ط1 ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان .

أبو شبانه ، ياسر ، 1998، **النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي** ، ط1 ، دار السلام .

أبو طالب ، حسن ، 2003 ، إصلاح الجامعة معضلة التزام الدول العربية ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 53 ، ص 98- 100 .

أبو عامود ، محمود سعد ، 2004، العلاقات الأوروبية المتوسطية : رؤية مستقبلية ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 157 ، ص 121 .

احمد ، حميد شهاب ، 2005، **القمة والتطورات العربية** ، جامعة بغداد .

الأحمدي ، فهد عامر ، 2004، التفاوض سلاح لم نستغله بعد ، **مجلة الرياض** ، الرياض ، ص 1 .

إدريس ، محمد السعيد ،2003، مجلس التعاون الخليجي خبرة الماضي وسيناريوهات المستقبل ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 152 ، ص 129 .

الأذينات ، عمار ، 2007 ، مؤتمرات القمة العربية والموقف الأردني من القضايا العربية (1990- 2004) ، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، جامعة مؤتة ، الكرك .

إسماعيل ، عصام ، 2003 ، **كيف تجاوز مجلس الأمن حدود اختصاصه لمصلحة الأمريكيين** ، **جريدة السفير** ، لبنان ، العدد الصادر بتاريخ (23-3) ص 12.

بريماكوف ، افغيني ، 2006 ، **العالم بعد 11 أيلول** ، ط1 ، دار المدى للنشر ، ترجمة أحمد الهاشم وفالح السوداني ، سوريا .

بناصر ، حنان ، 2003 ، **النظـام الإقليمي العربي بعد الحرب على العراق** : ضمن الندوة التي نظمها المجلس المصري للشؤون الخارجية حـول قضايا إقليمية ودولية ، مصر .

بيومي ، عمرو رضا ، 2000، **نـزع أسلحـة الـدمار الـشامل : دراسـة لـلآثـار القانـونية والسيـاسية والإستـراتيجية لحـرب الخلـيج الثانية ، رسـالة دكتـوراه** غير منشورة ، جامعة عين شمس ، مصر .

تشاوشينغ ، لـي ، 2005 ، وزيـر خارجية الصين ، **مقابلة فـي جـريدة الأهرام المصرية** ، العدد الصادر بتاريخ (22-10) ، ص10 .

تشومسكـي ، نعـوم ، 1991 ، **الـضعفـاء لـن يرثـوا شيئـاً** ، صـحيفة الغارديان ، لندن .

تقرير الاستثمار العالمي ، 2008.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2007 ، عرض بدر محمد بدر .

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الإرهاب ، الصادر بداية شهر ايار2002 .

توفيق ، سعـد حقي ،2003 ، **علاقـات العـرب الـدولية فـي مطلـع القـرن الحـادي والعشرين** ، ط1 ، دار وائل للنشر ، عمان .

جاد ، عماد ، 2002 ، العـلاقات الخليجية الأمريكية بعد الحـادي عـشر مـن سبتمبر ، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ، **مجلة شؤون خليجية** ، عدد 29 ، ص 2 .

الجدم ، يوسف ، 2003 ، الحـرب علـى العـراق : الأسبـاب الأهـداف والتوجيهات ، **مجلة الدفاع العربي السعودية** ، العدد5 ، ص 16-17 .

جريدة السفير ، 2003 ، لبنان ، العدد الصادر بتاريخ (25-3) ، ص14-16 .

الجمـال ، احمـد ، 2003 ، **الـدبلـومـاسية العـربية فـي عـالـم متغيـر** ، ط1 ، مـركـز دراسـات الـوحدة العـربية ، دار الخلـيج للنـشر ، بيروت .

جوفري ، كيمب ، 2004، **تحـديات أوروبا الشرق أوسـطية** ، ترجمـة شـريف بدران ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة .

جـويلي ، أحمد ، 2008، **الاتحـاد الأوروبـي شريك اقتـصـادي مهـم للعـالم العربي** ، القاهرة .

حتي ، ناصيف ، 1985، **النظـرية في العــلاقات الدوليـة** ، ط1، دار الكتـاب العربي ، بيروت .

حتي ، ناصـيف ، 2003، **دبلـوماسية جامعــة الـدول العربيـة** : ضـمن نــــدوة الدبلوماسية العربية في عـالم متغير ، ط1 ، مركـز دراسـات الوحـدة العربية ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، بيروت .

حتي ، ناصيف ، 1995، **الوطن العربي وتركيا في استراتيجيـات القوى العظمى** " ضمن كتاب العلاقات العربية – التركية : حوار مستقبلي "" ، مركز دراسـات الوحدة العربية ، بيروت .

حجازي ، علي ، 2005، **الدبلـومـاسية العربية ومفهـوم خدمة المواطن العربي قنصلياً** ، ط1 ، توثيق مـركز القـرار للاستـشـارات ، دار الأميـــن للنشر والتوزيع ، القاهرة .

حسن ، غازي ، 2002، **الدبلوماسية المعاصرة : دراســة قانونية** ، الدار العلمية الدولية ، عمان .

الحسن ، يوسف ، 2005 ، **دبلوماسيات في مواجهة تحديات المستقبل** ، مدير عام معهد الإمارات الدبلوماسي ، الإمارات .

حماد ، كمال ، 2004، من حلف بغداد إلى الـشرق الأوسـط الكبيـر ، **مجلــة شـؤون الأوسط** ، عدد 115 ، ص 150.

الحمـد ، جـواد ، 2005، **اتجــــاهات ومحـــددات تطــوير العــــلاقات الصينية – العربية (2005-20010)** : ضمـن نـدوة حـوار العــلاقات العـربية الـصينية ، بكيـــن 12- 13/كانـــون الأول /2005، مــركز دراسات الشرق الأوسط ، الأردن .

الحمش ، منيـر ،2004، **حـال الأمة العـربية – المؤتمـر القـومي الرابــع عشر** ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان .

حمودة ، كمال ، 2002، النفط في السياسة الخارجيـة الأمريكية ، **مجلـة السياسة الدولية** ، مؤسسة الأهرام ،القاهرة ، مجلد 41 ، عدد 146 ، ص 50 .

حنـا ، اليـاس ، 2005 ، الاتحـ ـاد الأوروبـي : تـ ـوازن القـوى والشـرق الأوسـط ، **مجـلـة شؤون عربية** ، عدد 121 ، ص 38.

الحـوات ، محمد علي ، 2002، **مفهـ ـوم الشـرق أوسـطية وتـ ـأثيره علـى الأمن القـومي العربي** ، ط1، مكتبة مدبولي ، القاهرة .

الحـوراني ، محمد ، 2003، المجتمـع المـ ـدني صيغة جـديدة في تجـ ـاوز الـ ـدولة القطـ ـرية ، **مجلـة مـ ـؤتة للبحـوث والدراسات** ، المجلـ ـد 18 ، العدد3 ، ص 12- 16.

حيدري، نبيل ، 1986، **تـ ـركيـا : دراسـة فـي السيـاسة الخـ ـارجية منـذ 1945** ، دار صبرا للطباعة والنشر ، بيروت .

الدسوقي ، أبو بكـر ، 2001 ، العـراق والعقوبات الذكية ، **مجلـ ـة الـسياسة الدولية** ، العدد 145 ، ص 151-152 .

الدوري ، محمد ، 2003، تعليق ضمن ندوة : **ضمن ندوة الدبلوماسية العـ ـربية في عالم متغير** ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، دار الخلـيج للنـشر والتوزيع ، بيروت .

دهبي ، عبد الحق ، 2006 ، وسائل تسوية المنازعات في إطـار جامعـة الـدول العربية ، **مجلة الحوار المتمدن** ، العدد 1435 ، ص 3 .

الرشدان ، عبد الفتـاح والموسى ، محمد ، 2005، **أصـ ـول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية** ، ط1 ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان .

الرشدان ، عبد الفتـاح علي ، 1997، الأزمـ ـة الراهنة للأمـن القومي العربـي في التسعينات ، **مجلة شؤون عربية** ، العدد 91 ، ص 80-91 .

الرشـدان ، عبد الفتاح ، 1998، الأمم المتحدة والتطورات الجديـدة فـي النظـام الدولي ، **مجلة الدراسات الدبلوماسية** ، العدد 13 ، ص 107 .

رشيد ، أمينة ، 2008، أولـويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحـادي عشر من أيلول 2001 ، **مجلة الجماهير** ، حلب ، ص1 .

الرشيدي ، أحمد حسن ، 2003، العراق والشرعية الدولية ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 151 ، ص 116-117.

رفعت ، سعيد ، 2006 ، أمريكا وتحولات أوروبية جديدة في المنطقة ، **مجلة شؤون عربية** ، العدد 125 ، ص 9 .

زهران ، جمال ، 2001، **أزمات النظام العربي وآليات المواجهة** ، ط1 ، دار الشروق ، القاهرة .

زهران ، منير ، 2002، الأمم المتحدة والتحديات الدولية المعاصرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 156 ، ص 24-25 .

زير ، رمضان ، 1989، **العلاقات الدولية في السلم** ، ط1، الدار الجماهيرية للنشر ، مكان النشر: (د:م) .

سري ، محمد فؤاد ، 2003، **أمين عام جامعة الدول العربية يشيد بالعلاقات بين الصين وجامعة الدول العربية** ، صحيفة الشعب اليومية ، بكين ، ص3.

سلامة ، غسان ،2003، **الدبلوماسية العربية ، تجاه الحرب على العراق** : ضمن ندوة الدبلوماسية العربية في عالم متغير ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، بيروت .

سلمان ، عبد الملك ، 2004، **الحرب والأزمة المباغتة في العلاقات التركية – الإسرائيلية** ، صحيفة أخبار الخليج البحرينية ، ص4 .

سليمان ، معتصم ، 2008، **العلاقة المتبادلة بين القطاع الخاص والتكامل الاقتصادي العربي،** المنتدى العربي ، المغرب .

سليم ، محمد السيد ، 2005، **المصالح العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية** : ضمن ندوة تطوير الأداء الدبلوماسي العربي في مواجهة المتغيرات العالمية ، توثيق مركز القرار للاستشارات ، دار الأمين للنشر ، القاهرة .

سليم ، محمد السيد ، 2003، نحو بناء منتدى عربي – صيني للتعاون ، **مجلة الصين اليوم** ، العدد 4 ، ص 6 .

سيمونز ، جيف ، 2003، **استهداف العراق أمريكياً** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

شـرف ، أحمـد ، 1992، **مسيـرة النظـام الدولي الجديد : قبل وبعد حـرب الخليج** ، دار الثقافة الجديدة للنشر ، القاهرة .
الشريف ، حسن ،2004، النظـام العربي في مطلع القرن الحـادي والعشـرين فـي ضـوء التحـولات الـدولـية ، **مجلـة المستقبل العـربي** ، العـدد 304 ، ص 25-52 .
صواش ، نـوزات ، 2002، **ضـرب العـراق ... تـركيا لا تحبـذ ولكنهـا تستعد** ، اسطنبول .
عبد الباسط ، مصطفى ، 2005، **استراتجيات التفاوض وأدوات نجاحـه** : ضـمن نـدوة تطـوير الأداء الدبلـوماسي العربـي فـي مواجهـة المتغيـرات العـالمية ، تـوثيق مركز القرار للاستشارات ، دار الأمين للنشر ، القاهرة .
عبد الحميد ، عاطف معتمد ، 2004 ، **الموقف الروسي من احتلال العراق : عـام من التغيير ،** صحيفة الجزيرة **،** السعودية **،** العدد الصـادر بتـاريخ (3-10) ص 2-5 .
عبد العـال ، محمد شـوقي ، 2001 ، **الجـامعة العربيـة بيـن الـواقـع والطموح** ، جامعـة القاهرة ، القاهرة .
عبد الفضيل ، محمـود ، 2004، **الاقتصـاد ودوره في النهـوض العربـي فـي عالمنا المعاصر** ، مراجعة طاهر كنعان ، مكتبة الشروق ، القاهرة .
عبد المجيد ، وحيد ، 2003 ، الحرب الأمريكية على العـراق ، **مجلـة الـسياسة الدولية** ، العدد 152 ، ص 50- 52 .
العدوان ، طـاهر ، 2008، **العـلاقات العربية – العربية** ، جريـدة العـرب اليوم ، العدد 4127 ، ص 15 .
العزام ، عبد المجيد علي و الهزايمة ، محمـد ، 2004 ، تحـديـات النظـام الإقليمـي العـربي مـن منظـور مـدرسي العلـوم الـسيـاسية فـي الجامعـات الأردنيـة ، **مجلـة دراسـات العلـوم الإنـسـانية والاجتمـاعية** ، مجلـد31 ، العدد1 ، ص 25.

العطار، علـي ، 2004، **العـولمة والنظام العالمي الجديد** ، دار العلـوم العربيـة للنشر ، بيروت .

العطية ، عبد الرحمـن بـن محمد ، 2003 ، **دبلـوماسيات فـي مـواجهة تحديـات المستقبـل** : ضمن نـدوة الدبلـوماسية العـربية فـي عالـم متغير ، ط1 ، مركز دراسات الوحـدة العربيـة ، دار الخليـج للنـشـر والتوزيع ، بيروت .

علي ، عبد المجيد علي ، 2003، **الحـرب علـى العـراق : رؤيـة توراتيـة يهوديـة** ، ط1 ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان .

عليوة ، السيد وآخرون ، 2005، **تطـوير الأداء الدبلومـاسي العـربي فـي مواجهة المتغيرات العالمية** ، توثيق مركز القرار للاستشارات ، دار الأمـين للنشر ، القاهرة .

فرسون ، سميح ، 2004، **العـرب والعـالم بعـد 11 أيلـول** ، ط2 ، مركـز دراسـات الوحدة العربية ، بيروت .

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، رقم 1317 تاريخ 1997/12/19 .

الكحيمي ، صـالح بن عبد العزيز ، 2005، **النظـام العربي ونشأة جامعة الدول العربية** ، مدير إدارة الوحدة العربية ، السعودية .

كيالي ، ماجد ، 2003 ، **المعركة على تغيير الشرق الأوسط : التقاطـع الإسرائيلي الأمريكي في استهداف سوريا** ، شبكة الإعلام العربي ، أبو ظبي .

الكيلاني ، هيثم ، 1998، **مفهوم الأمن القومي العربـي** ، مركـز الدراسـات العربي الأوروبي .

لوتـاه ، مريم سلطـان ، 2003، **الدبلـوماسية العربية في عالم متغير** ، ط1 ، مـركز دراسات الوحدة العربية ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، بيروت .

متيكيس ، هـدى ، 1996 ، النظام الدولي الجديد والواقع العربي، **مجلـة شـؤون عربية** ، العدد 88 ، ص 31 .

مجلة الفداء ، 2007 ، مؤسسة الوحدة للصحافة والنشر ، حماة ، ص1 .

محفـوظ ، محمد ، 2004، **العرب ومتغيرات العـراق** ، ط1، مؤسـسة الانتـشار العربي .

مـركـ ـز الأهـ ـ ـ ـرام ، 2001 ، **التقـ ـ ـرير الاستراتيجـ ـي العـربـ ـي 2000 - 2001**، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية ، القاهرة .

مـركز الأهـ ـرام ،2003 ، **التقـ ـ ـ ـرير الاستـ ـراتيجـ ـي العـ ـربـ ـي 2002-2003** ، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية ، القاهرة .

مسلم ، طلعت ، 2003، الحـ ـرب الأمريكية على العـراق ، **مجـ ـلة دراسـات الشرق الأوسط** ، العدد 23 ، ص 94 .

مشروع جامعة الدول العربية حول الأمن القومي العربي ، 1997 .

مصالحة ، 1984 ، مسألة الأمن العربي بين المفاهيم ، الواقع ، النصوص ، **مجلـة شؤون عربية** ، العدد 35 ، ص 27 .

مقصود ، كلوفيس ، 2003، **الدبلومـاسية القومية** : ضـمن نـدوة الدبلوماسـية العربية في عـالم متغير ، ط1 ، مركز دراسات الوحـدة العربية ، بيروت ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، بيروت .

مكتب التحليـلات الاقتصـادية والاجتماعية ، 2008، وزارة الخارجية الأمريكية .

منصـور ، أحمد ،2005، **الصين من الناحية البـشرية والعـسكرية** ، صـحيفة الوطن ، الكويت ، العدد الصادر بتاريخ (13- 6) ص 3.

المؤتمر القـومي العـربي السـادس عـشـر ، 2005 ، **مجلـ ـ ـة المـستقبل العـربي** ، الجزائر ، العدد 315 ، ص 206 .

نافعـة ، حسـن ، 2005 ، **مفهـ ـ ـوم الدبلـ ـوماسية العـ ـربية** ، جامعـ ـة القاهـرة ، القاهرة .

نصـر الله ، عبـاس ، 1999، **رؤيـة مـستقبلـة لإستـ ـراتيجية عـسكـرية لبنانيـة** ، الأكاديمية العسكرية العليا ، سوريا .

نعمان ، عصام ، 20003، **هل يتغيـر العـرب ؟** ، ط1 ، شـ ـركة المطبوعـات للتوزيـع والنشر ، لبنان .

النملة ، صالح بن محمد ، 2005، **العـالم العربي في السياسة الدوليـة** ، ط1 ، مؤسسة اليمامة الصحفية للنشر ، الرياض .

نوفل ، ميشال ، 2006، التقارب الأمريكي – الأوروبي : تقارب ظرفي على قضايا المنطقة ، **مجلة شؤون عربية** ، العدد 125 ، ص 91 .

هلال ، علي الدين ، 1986 ، **تحـديات الأمـن القومي العـربي فـي العقـد القـادم** ، تقديم أحمد بهاء ، منتدى الفكر العربي ، عمان .

هلال ، علي الدين ،1984، الأمن القومي العربي : دراسة في الأصـول ، **مجلـة شؤون عربية** ، العدد 35 ، ص 21 .

هلال ، علي الـدين و قرني ، بهجت ،1994، **الـسياسـات الخارجيـة للـدول العربية** ، ترجمة جابر سعيد عوض ، جامعة القاهرة ، القاهرة.

هلال ، علي الـدين و مسعد ، نفين ،2000، **النظـم السياسية العربية المعاصرة : قضايا الاستمرار** ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

يحيى ، أنيس حسن ، **تعليق ضمن : نـدوة الدبلوماسية العربية في عـالم متغيـر** ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، بيروت .

الرشيدي ، أحمد حسن ، 2003، النظام العربي وجامعة الدول العربية فـي ظـل الأزمة الأمريكية العراقية ، **مجلة إسلام أون لاين** .

شحته ، السيد ، 2008، العلاقات العربية – العربية في انتظار التطبيع ، **مجلـة إسلام أون لاين. نت** .

محمود ، أحمد إبراهيم ، 2002، القضايا الأمنية في القمة العربية ، **مجلة إسـلام أون لاين . نت** .

ب- مراجع الانترنت باللغة الأجنبية :

.
www.arabic.peopledaity.com.cn .18-8-2005
www.alarabia.net .2007
www.aljazera.net.2008
www.almada.paper.com .2004
www.beirut.centerinf/default.asp.2008
www.binetjbel.com.16-10-2002
www. Islam.onlin.net.2002
www.guraf.org.2003
www.qudway.com . 2007
www.sis.gov.arab.2008
www.swissinfo.cn .2-2-2001
www.thisissysyria.net .27-11- 2006
www.xinhuant.com.15-10-2006

ج- المراجع باللغة الأجنبية :

East, Maurice, A, (1979) ,**The international system** , perspective and policy .

Kaplan, Morton, A, (1962), **system and process in international politics**. N.1 john Wiley and sons.

Powl , Colin , (2005) , **No country is left behind** , Foreign policy ,NO 160 ,pp 264 .

Putin , V , (2000) , **The Foreign policy concept of Russia Federation** , June 28 , strategic , digest.

ملحق (أ)

مؤتمرات القمة العربية وبياناتها الخاصة بتطورات الأزمة العراقية ما بين العام 2001- 2007م .

*** مؤتمرات القمة العربية وبياناتها الخاصة بتطورات الأزمة العراقية ما بين العام 2001- 2007م :**

*** مؤتمر القمة الثالث عشر " عمان 2001 "**

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة

الدورة العادية (13)

عمان: 27 ـ 28 مارس 2001

يقرر

- تكليف الملك عبد الله بوصفه رئيس الدورة الحالية للقمـة بـإجراء المـشاورات اللازمة لبحث الحالة بين العراق و الكويت .

الدعوة إلى رفع العقوبات عن العراق ، والتعاون مع المـسائل الإنـسانية المتعلقـة بالأسرى والمفقودين الكويتيين والمفقودين العراقيين وغيرهم انطلاقاً مـن مبـادئ تراثنا القومي والديني والإنساني .

*** مؤتمر القمة الرابع عشر بيروت 2002**

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة .

بعد التداول في موضوع الحالة بين العراق والكويت.

يقرر

1- يرحب القادة بتأكيدات جمهورية العراق على احترام استقلال وسيادة وأمن دولة الكويت وضمان سلامة ووحدة أراضيها بما يؤدي إلى تجنب كل ما من شأنه تكرار ما حدث في عام 1990 ويدعون إلى تبني سياسات تؤدي إلى ضمان ذلك في إطار من النوايا الحسنة وعلاقات حسن الجوار. وفي هذا الإطار يدعو القادة إلى أهميـة وقف الحملات الإعلامية والتصريحات السلبية تمهيدا لخلق أجواء إيجابيـة تطمـئن البلدين بالتمسك بمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

2- ويطالب القادة باحترام استقلال وسيادة العراق وأمنه ووحدة أراضيه وسـلامته الإقليمية.

3- كما يطالبون العراق بالتعاون لإيجاد حل سـريع ونهـائي لقـضية الأسـرى والمرتهنين الكويتيين وإعادة الممتلكات وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الـصلة

وتعاون الكويت فيما يقدمه العراق عن مفقوديه من خلال اللجنة الدوليـة للـصليب الأحمر.

4- ويرحب القادة باستئناف الحوار بين العراق والأمم المتحدة الذي بدأ فـي جـو إيجابي وبناء استكمالا لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

5- ويطالبون برفع العقوبات عن العراق وإنهاء معاناة شعبه الـشقيق بمـا يـؤمن الاستقرار والأمن في المنطقة.

6- تدارس القادة التهديد بالعدوان على بعض الدول العربية وبصورة خاصة العراق وأكدوا رفضهم المطلق ضرب العراق أو تهديد أمن وسـلامة أيـة دولـة عربيـة باعتباره تهديداً للأمن القومي لجميع الدول العربية.

2002/3/28

*** مؤتمر القمة الخامس عشر " شرم الشيخ 2003 "**

قرارات مجلس جامعـة الـدول العربية، على مستوى القمـــة

الدورة العادية (15) .

شرم الشيخ : 28 ذو الحجة 1423هـ، الموافق 1 مارس 2003

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة.

1. بعد أن ناقش الوضع الخطير المتعلق بتطورات الأزمة العراقية.

2. وإذ يؤكد قراره الصادر في قمة بيروت رقم 227 الذي أكد الـرفض المطلـق لضرب العراق أو تهديد أمن وسلامة أية دولة عربية.

3. وإذ يعبـر مجدداً عن ترحيبه بالتأكيدات التي قُـدمت للجمهوريـة العربيـة السـورية ، العضو العربي في مجلس الأمن ، إزاء القرار1441 (2002) ، وبـأن هذا القرار لا يشكل ذريعـة لشـن حرب على العراق ولا يتضمن التلقـائية للجوء للعمل العسكري ، وذلك تعبيراً عن الموقف العربي المؤيد للشرعية الدولية المتمثلة في مجلس الأمن وبمهمة التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق .

4. وإذ يجدد الترحيب بموافقة حكومة العراق على عودة المفتشين وضمان حرية حركتهم بالكامل، وتمكينهم من أداء مهمتهم المكلفين بها من قبل مجلس الأمن بأقصى درجة من الفعالية والموضوعية .

5. وإذ يشيد بالمواقف العالمية المعارضة لاستخدام القوة ضد العراق، باعتبار أن الحرب ستؤدي بتداعياتها الخطيرة إلى عدم الاستقرار في المنطقة وفي العالم .

6. وفى ضوء ما تقوم به الدبلوماسية العربية من اتصالات مكثفة مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن وعلى الساحة الدولية ومع جمهورية العراق لضمان تجنب اندلاع حرب في المنطقة، وتحقيق أقصى تعاون بالنسبة لعملية التفتيش تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم 1441 (2002).

7. وإذ يأخذ علماً بالتقارير التي قدمها رئيسا فريقي التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق إلى مجلس الأمن، وخصوصاً التقارير المقدمة في 14 فبراير 2003والتي أشارت إلى التقدم الذي تم إحرازه من خلال تعاون العراق مع المفتشين .

8. وانطلاقاً من مسئولية مجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، وإيمانه بوجوب اضطلاع المجلس بدوره في معالجة الأزمة العراقية بكل جوانبها ، تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمحافظة على سيادة العراق واستقلاله ووحدة وسلامة أراضيه ورفع العقوبات عنه .

9. وفي ضوء المخاطر الجمة والتداعيات السلبية التي تحيط بأي عمل عسكري ضد العراق وشعبه والمحاولات الإسرائيلية لاستغلالها في تنفيذ مخططاتها الرامية إلى تفريغ الأراضي الفلسطينية المحتلة من سكانها، وإقامة المستوطنات الإسرائيلية فيها، وزيادة معاناة الشعب الفلسطيني .

يقرر

1. تأكيد الرفض المطلق لضرب العراق ، أو تهديد أمن وسلامة أي دولة عربية ، باعتباره تهديداً للأمن القومي العربي وضرورة حل الأزمة العراقية بالطرق السلمية في إطار الشرعية الدولية.

2. دعوة كافة الدول لمساندة الجهود العربية الهادفة إلى تجنب الحرب ، وأن ذلـك يتحقق من خلال استكمال تنفيذ العراق لقرار مجلس الأمن رقم 1441 (2002).
3. المطالبة بإعطاء فرق التفتيش المهلة الكافية لإتمام مهمتها في العراق ودعوتهـا إلى مواصلة توخي الموضوعية في استكمال هذه المهمة.
4. التأكيد على مسؤولية مجلس الأمن في عدم المساس بالعراق وشعبه، وفي الحفاظ على استقلاله وسلامة ووحدة أراضيه، والتأكيد على ضـمان أمـن دول الجـوار العراقي وسيادتها وسلامة أراضيها.
5. التأكيد على امتناع دولهم عن المشاركة في أي عمل عـسكري يـستهدف أمـن وسلامة ووحدة أراضي العراق وأي دولة عربية.
6. الإعـراب مجـدداً عن التضامن مع الشعب العراقي الذي عـانى لـسنـوات طويلة ، وبأن الوقت حان لرفع العقوبات عن العراق في إطار تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولاسيما القرار 687 (1991).
7. قيام مملكة البحرين بتشكيل لجنة رئاسية بالتشاور مع الـدول الأعـضاء تـضم الرئاسة السابقة والحالية والقادمة والأمين العام للجامعة بالإضافة إلى الدول الراغبة في الانضمام إليها، وذلك للقيام بالاتصال مع الأطراف الدولية المعنيـة ولعـرض الموقف العربي عليها وخاصة الدول دائمة العضوية في مجلـس الأمـن ، وكـذلك التشاور مع الحكومة العراقية في إطار قرارات القمـم العربيـة حـول العـراق الشقيق ، وذلك لبحث سبل مواجهة التحديات الخطيرة التي يواجهها العـراق ومـا يتهدد الدول العربية من مخاطر واحتمالات .
8. إن شؤون الوطن العربي وتطوير نظمه أمر تقرره شعوب المنطقة ، بما يتفـق مع مصالحها الوطنية والقومية ، بعيداً عن أي تدخل خارجي ، وفي هـذا الإطـار يستنكر القادة ما يتردد من محاولات رامية إلى فرض تغييرات على المنطقـة ، أو التدخل في شؤونها الداخلية وتجاهل مصالحها وقضاياها العادلة.
9. اعتبار نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق جزء من نزع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة بما في ذلك إسرائيل، طبقاً للفقرة 14 من قرار مجلس الأمن رقـم 687 (1991).

10. الاستمرار في المتابعة الدقيقة لتطورات المسألة العراقية.

(2003/3/1)

*** مؤتمر القمة السادس عشر " تونس 2004"**

أن مجلس الجامعة على مستوى القمة .

بعد إطلاعه :

على قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 6377 المتخذ بدورته العادية (121) بتاريخ 2004/3/4 ، والخاص بإعلان مجلس الحكـم فـي العـراق إقرار قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية.

وعلى تقريـر الأمين العـام الـذي تناول مختلف مجـالات العمـل العربـي المشترك ، والتقرير الخاص بزيارة وفد الأمانة العامة لجامعة الدول العربيـة إلـى العراق في الفترة 18-2003/12/30.

وبعد استماعه إلى العرض الذي قدمه رئيس وفد جمهوريـة العـراق، وبعـد المداولات المعمقة التي أجراها المجلس.

يقرر

1- التأكيد على وحدة الأراضي العراقية واحترام سيادة العراق واستقلاله ، ووحدته الوطنية ، والالتزام بمبدأ عدم التدخل في شؤونه الداخلية ، ودعوة الأطراف الأخرى لإتباع النهج ذاته والتأكيد على حق الشعب العراقي في تقرير مستقبله بحرية .

2- دعوة مجلس الأمن الدولي إلى اتخاذ الإجـراءات اللازمـة لإنهـاء الاحـتلال وانسحاب قوات الاحتلال من العراق في أقرب وقت ؛ والأخذ في الاعتبـار أهميـة استقرار العراق واستتباب الأمن في كافة أرجائه ، ومساعدة الشعب العراقي علـى استعادة السيادة الكاملة على أرضه.

3- مساعدة العراق للوقوف في وجه كل المحاولات الرامية إلى زرع بذور الفتنـة الطائفية والفرقة والخلافات الداخلية وتقديم كافة المساعدات اللازمة إلى العراق في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية وغيرها ، ودعوة الدول المجـاورة للعـراق لمساعدته على تحقيق ذلك.

4- تكليف جامعة الدول العربية بتعزيز التعاون مع الجهات العراقية ومـع الأمـم المتحدة من أجـل تيسير انتقال السلطة والسيادة إلـى الـشعب العراقـي وإنهـاء الاحتـلال ؛ والترحيب في هذا السياق بمهمة وفد الأمانة العامة إلى العـراق فـي ديسمبر/كانون أول 2003 ، والتأكيد على الدور المتواصل للجامعة في دعم ومساندة الشعب العراقي في كافة المجالات.

5- التأكيد على ضرورة اضطلاع الأمم المتحدة بدور مركزي فعال فـي العمليـة السياسية وبناء مؤسسات الدولة بما في ذلك الإعداد للانتخابات وصـياغة الدسـتور الدائم وتشكيل الحكومة الشرعية المنتخبة، وكذلك في جهود عمليـة إعـادة اعمـار العراق، وذلك بالتنسيق والتعاون مع جامعة الدول العربية.

6- الإدانة الشديدة للجرائم والممارسات اللاإنسانية و اللاأخلاقية التي ارتكبها جنـود قوات التحالف ضد أفراد الشعب العراقي وخاصة في السجون والمعتقلات، والتـي تشكل خرقاً سافراً لحقوق الإنسان ولكافة المواثيق والمعاهدات الدولية ، والمطالبـة بإحالة مرتكبي هذه الجرائم والمسؤولين عنها إلى المحاكمة لمعـاقبتهم علـى هـذه الجرائم البشعة.

7- إدانة التفجيرات الإرهابية الأخيرة التي حدثت في العراق وأودت بحياة المئـات من الأبرياء من الشعب العراقي ، وتأكيد إدانته لجميع الأعمـال الإرهابيـة التـي تستهدف المدنيين ورجال الأمن والشرطة العراقية والمؤسسات الإنـسانية والدينيـة والمنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية العاملة في العراق ، وضرورة الكشف عن مرتكبيها وتحميلهم مسؤولية جرائمهم.

8- إدانة الجرائم المرتكبة بحق الشعب العراقي وضد الإنسانية من قبـل أعـضاء النظام العراقي السابق ، وإحالة مرتكبي هذه الجرائم إلى محكمة عراقية وفق القانون العراقي، وعدم توفير ملاذ آمن لهم مع إبقاء الباب مفتوحاً لإعطاء المحكمـة بعـداً دولياً.

9- إدانـة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تمت أثنـاء احتـلال دولـة الكويت ، وطمس الحقائق المتعلقة بالأسرى والمفقودين الكـويتيين ورعـايا دول ثالثـة ، الذين تم العثور على عدد من رفاتهم قتلى في المقابر الجماعية ، والإعراب

عن عميق التعازي لأسر الضحايا الذين جرى التعرف على رفاتهم والقلق لمحنة أولئك الذين لا يزال مكان وجودهم مجهولاً ، والمطالبة ببذل كافة الجهود من أجل كشف مصير جميع الرعايا الكويتيين والرعايا التابعين لدول ثالثة .

10- دعوة الدول العربية والصناديق والمؤسسات المالية العربية إلى الإسراع في تقديم مساعداتها في إعادة اعمار العراق.

11- تكليف مملكة البحرين (الرئاسة السابقة للقمة) والجمهورية التونسية (الرئاسة الحالية للقمة) والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (الرئاسة القادمة للقمة) والأمين العام للجامعة ، بالتشاور مع الدول العربية المعنية إجراء الاتصالات اللازمة لتنفيذ ما ورد في هذا القرار وما يستجد بشأنه من تطورات وتقديم تقارير إلى مجلس الجامعة في هذا الشأن.

(2004/5/23)

*** مؤتمر القمة السابع عشر "" الجزائر 2005""**

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة.

بعد إطلاعه :

على مذكرة الأمانة العامة .

وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك.

وعلى نتائج أعمال لجنة الترويكا العربية.

- واستنادا لقرار قمة تونس رقم 264 بتاريخ 2004/5/23.

- وإذ يؤكد على قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري ذات الأرقام 6324 و 6325 في 2003/9/9 الدورة العادية (120) و 6377 الدورة العادية (121) و 6437 الدورة العادية (122) و 6494 الدورة العادية (123) بتاريخ 2005/3/3.

- وإذ يرحب بالتوصيات التي صدرت عن المؤتمر الدولي الذي عقد بدعوة من جمهورية مصر العربية في مدينة شرم الشيخ يومي 22 و 2004/11/23 بشأن العراق.

- وبعد استماعه للعرض الذي قدمه السيد رئيس وفد جمهورية العراق.

- وبعد المداولات التي أجراها المجلس.

يقرر

1- إعادة التأكيد على احترام وحدة وسيادة العراق واستقلاله وعدم التدخل في شؤونه الداخلية ، واحترام إرادة الشعب العراقي وخياراته في تقرير مستقبله بنفسه ، والتي عبر عنها بالانتخابات التي جرت مؤخرا.

2- الترحيب بالعملية الانتخابية التي جرت في العراق بتاريخ 30 يناير/ كانون ثاني 2005 ، ويعتبرها إنجازا كبيرا للشعب العراقي على طريق الانتقال السلمي والديمقراطي للسلطة ، وخطوة أساسية على طريق استكمال العملية السياسية لإقامة نظام دستوري ديمقراطي في العراق ، وتقدير الجهود التي بذلتها الحكومة العراقية في هذا الخصوص.

3- التأكيد على ضرورة مشاركة جميع أطياف الشعب العراقي في العملية السياسية الجارية في العراق ، وخاصة كتابة الدستور الدائم على قاعدة التوافق الوطني ، وإجراء الاستفتاء الشعبي عليه والمشاركة في الانتخابات التشريعية القادمة في ديسمبر / كانون أول 2005 ، كما يدعو إلى دعم الحكومة العراقية الانتقالية التي ستنبثق عن الجمعية الوطنية – في مكافحة الإرهاب والعنف واستتباب الأمن والاستقرار في البلاد.

4- الترحيب بكافة المبادرات وبخاصة مبادرة الحكومة العراقية والرامية إلى إجراء حوار وطني شامل ، وحث كافة القوى السياسية وأطياف ومكونات الشعب العراقي على المشاركة في إنجاح هذا الحوار.

5- الترحيب بالدور الذي قامت به الأمم المتحدة في مساندة العملية الانتخابية في العراق، والتأكيد على أهمية اضطلاعها بدور مركزي في استكمال العملية السياسية وفي جهود إعادة الإعمار.

6- التأكيد على أهمية تعزيز دور الجامعة العربية في العراق كونه عضوا مؤسسا فيها ، ومواصلة التعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة لتقديم كافة أشكال المساعدات للعراق في مختلف المجالات ، وخاصة في العملية السياسية وإعادة الإعمار.

7- التأكيد على أهمية التواجد العربي في العراق ، بما في ذلـك إعـادة العلاقـات الدبلوماسية مع العراق إلى مستواها الطبيعي دعما للجهـد الـسياسي الـذي تبذلـه الحكومة العراقية الانتقالية في هذا المجال.

8- دعوة جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والصناديق والمؤسسات المالية للمساهمة الفعالة والنشطة في إعادة إعمار العراق.

9- إدانة كافة أعمال الإرهاب والعنف في العراق التي تستهدف المـدنيين ورجـال الأمن والشرطة والقوات المسلحة العراقية وكذلك المؤسـسات الإنـسانية والدينيـة والمدنية، وأعمال الخطف التي تطال العاملين في الـشركات والمنظمـات الدوليـة والإنسانية العاملة في العراق والتي تساهم في إعمار البلاد وتقديم العـون للـشعب العراقي، وكذلك إدانة الأعمال الإرهابية ضد الدبلوماسيين والصحفيين.

10- إدانـة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تمت أثنـاء احـتلال دولـة الكـويت ، وطمس الحقائق المتعلقة بالأسرى والمفقودين الكويتيين ورعايا الـدول الأخرى الذين تم العثور على عدد من رفاتهم قتلى في المقابر الجماعية ، والإعراب عن عميق التعازي لأسر الضحايا الذين جرى التعرف على رفاتهم والقلـق لمحنـة أولئك الذين لا يزال مكان وجودهم مجهولاً ، والمطالبة ببذل كافة الجهود من أجـل كشف مصير جميع المفقودين والأسرى الكويتيين والتابعين لدول أخرى .

11- تقديم المساعدة في المجالات المختلفة لتمكين جمهورية العـراق مـن إنجـاز العملية السياسية ، وإعداد الدستور وفي تدريب وتأهيل الكوادر العراقيـة بـضمنها تدريب الشرطة والقوات المسلحة ، بما يؤدي إلى الإسراع فـي تأهيلهـا لاسـتلام مهامها في عموم البلاد ، وتمكين الحكومة العراقية من إنهـاء الوجـود العـسكري الأجنبي وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم 1546 (2004) وقرار قمة تونس رقـم 264 (2004) .

12- الترحيب بالالتزامات التي اتخذتها الدول الدائنة للعراق ، بما في ذلك أعـضاء نادي باريس في تخفيض 80% من الديون المستحقة عليه ، ودعـوة هـذه الـدول لاتخاذ خطوات عملية لمواصلة خفض هذه الديون ، وحث الدول العربيـة الدائنـة للعراق أن تعجـل في إلغـاء ديونها أو تخفيضها ، تماشيا مـع قـرار نـادي

باريس ، كمساهمة فعالة في دعم الاقتصاد العراقي ومساعدته في النهوض ببرامجه التنموية لصالح الشعب العراقي وازدهاره.

(2005/3/23)

*** مؤتمر القمة الثامن عشر "" الخرطوم 2006 ""**

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة.

بعد اطلاعه:

على مذكرة الأمانة العامة.

وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك ، وتقريـ ـ ـره حـول الوضـع في العراق .

وعلى قراراته السابقة في هذا الشأن وأخرها قرار قمة الجزائر د.ع (17) رقم 299 بتاريخ 23/3/ 2005.

وفي ضـوء نتـائج اجتمـاع اللجنة الـوزارية الخـاصة بالعـراق بتاريخ 2006/3/25 وبعد الاستماع إلى العرض الذي قدمه رئيس وفد جمهورية العراق.

وبعد المداولات التي أجراها المجلس .

يقـ ـرر

1- إعادة التأكيد على احترام وحدة وسيادة العراق واستقلاله وعـدم التـدخل فـي شؤونه الداخلية، واحترام إرادة الشعب العراقي وخياراته في تقرير مستقبله بنفسه.

2- التأكيـد مجدداً على ضـرورة التـزام الدول العربيـة بوضـع الفقـ ـرات (7، 8 ، 11 ، 12) مـن قـرار قمـة الجزائـر د.ع (17) رقـم 229 بتـاريخ 2005/3/23 الخاص بتطورات الوضع في العراق موضع التنفيذ الكامل وبما يعبر عن التضامن العربي الأخوي مع العراق باعتباره دولة عضو مؤسس لجامعة الدول العربية.

3- الترحيب بالانتخابات التي جرت في 15 ديسمبر/ كانون الأول 2005 ، والتـي تميزت بمشاركة واسعة من قبل مختلف مكونات الشعب العراقي واعتبارها خطـوة أساسية على طريق توفير الأمن والاستقرار وبناء العراق وإعماره.

4- التأكيد على ضرورة الإسراع في تشكيل حكومة وحدة وطنية تسهم في تحقيـق الأمن والاستقرار وتحفظ وحدة العراق شعباً وأرضاً وتمهد الطريق لخروج القوات الأجنبية من أراضيه.

5- التأكيد على الدور العربي في أي مشاورات حول مستقبل العراق، ودعم الـدور الذي تقوم به الجامعة العربية لتحقيق الوفاق الـوطني العراقـي ، وأن تكـون أي مشاورات حول العراق هي لخدمة شعبه ومصالحه الوطنية ، ودعوة اللجنة الوزارية الخاصة بالعراق إلى اجتماع عاجل يحدد موعده بعد انتهاء القمة لمتابعة التطـورات الجارية في هذا الصدد.

6- الإشادة بالنتائج التي تمخض عنها الاجتماع التحضيري لمؤتمر الوفاق الـوطني العراقي الذي عقد في مقر الأمانة العامة بالقاهرة خلال الفتـرة 19-2005/11/21 ودعوة كافة الأطراف المشاركة إلى تنفيذ الالتزامات التي نتجت عن هذا الاجتمـاع باعتبارها تشكل حجر أساس لبناء الثقة وترسيخ الوحدة الوطنية ، والتأكيـد علـى أهمية عقد مؤتمر الوفاق الوطني العراقي في شهر يونيو/ حزيران 2006.

7- دعوة الدول الأعضاء مجدداً لأن يكون لها حضور دبلوماسي في بغداد بأسـرع وقت ممكن أسوة بالدول الأجنبية على أن تقوم الحكومة العراقية بتوفير مـستلزمات الحماية الكاملة لذلك ، وضرورة القيام بمبادرات عربية سياسية وشعبية كالزيـارات تعزيزاً للتواصل العربي مع العراق.

8- التنفيذ الفوري لقـرار المجلـس الـوزاري د.ع (125) رقـم 6615 بتـاريخ 2006/3/4 الخاص بفتح بعثة لجامعة الدول العربية في بغداد وذلك تفعيلاً للـدور العربي في العراق واعتمـاد مبلغ أولـي بقيمة 2 مليون دولار أمريكـي لتغطيـة النفقات الخاصة بفتح البعثة.

9- الترحيب بمبادرة المملكة الأردنيـة الهاشـمية لاستـضافة مـؤتمر للقيـادات والمرجعيات الدينية العراقية بالعاصمة عمان ، بالتنسيق مـع الحكومـة العراقيـة وجامعة الدول العربية ، من أجل التوافق حول أنجع السبل الكفيلة بـضمان وحـدة وأمن واستقرار العراق .

10- التأكيد على أهمية مواصلة التعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة في مختلف المجالات بما في ذلك الإعداد لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي القادم.

11- الإدانة الشديدة للتفجير الإرهابي الشائن الذي استهدف مرقدي الإمامين علي الهادي والحسن العسكري في سامراء ، وما تبعه من اعتداءات نكراء على عدد كبير من المساجد، ودور العبادة ، وسقوط ضحايا أبرياء ، والتأكيد على ضرورة احترام حرمة المساجد وقدسية أماكن العبادة لكافة الطوائف والأديان ، ودعوة كافة أبناء الشعب العراقي بمختلف مكوناته وقياداته السياسية ومرجعياته الدينية إلى التصدي لأعمال العنف والإرهاب وضبط النفس وعدم السماح لهذه الأعمال الخبيثة النيل من وحدته الوطنية وأمنه واستقراره.

وتقديم الشكر لدولة الكويت على الدعم المالي الذي قدمته ، وقدره عشرة ملايين دولار أمريكي ، للمساهمة في إصلاح مرقدي الإمامين علي الهادي والحسن العسكري ودور العبادة والمساجد التي تعرضت للتخريب ، ودعوة الدول العربية إلى المساهمة في إعادة بناء المساجد ودور العبادة.

12- الإدانة الشديدة لما يقع في العراق من هجمات إرهابية ومداهمات وعمليات تدمير، وتقديم التعازي لكل ضحايا الإرهاب في العراق ، واعتبار ذلك تهديداً للسلام والأمن كما جاء في قرار مجلس الأمن رقم 1618 (2005)، وإدانة كل ما يتعلق بالإرهاب من تحريض وتمويل والذي يستهدف الشعب العراقي ، ودعوة الدول العربية كافة إلى إبداء التعاون الأخوي البناء من أجل تأمين الاستقرار في العراق وإعادة إعماره.

13- الإدانة مجدداً للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تمت أثناء احتلال دولة الكويت، وطمس الحقائق المتعلقة بالأسرى والمفقودين الكويتيين ورعايا الدول الأخرى الذين تم العثور على عدد من رفاتهم قتلى في المقابر الجماعية ، والإعراب عن عميق التعازي لأسر الضحايا الذين جرى التعرف على رفاتهم والقلق لمحنة أولئك الذين لا يزال مكان وجودهم مجهولاً ، والمطالبة ببذل كافة الجهود من أجل كشف مصير جميع المفقودين والأسرى الكويتيين ورعايا الدول الأخرى.

14- التأكيد مجدداً على دعم جهود الحكومة العراقية وكافة الأطراف المعنية لتعزيز الاحتياطات الأمنية بالعراق وخاصة البعثات الدبلوماسية العربية والأجنبية ، وتأمين حماية كافة المبعوثين الدبلوماسيين وممثلي الشركات والمؤسسات الإقليمية والدولية ورجال الأعمال بطريقة فاعلة يكون من شأنها الحفاظ على الوجود الدبلوماسي العربي والأجنبي في العراق وتشجيع تنشيطه والتوسع فيه.

15- حث الدول العربية على إلغاء ديونها على العراق وكذلك الدول العربية المانحة الإيفاء بالتزاماتها المالية ، والتأكيد على أهمية المساهمة الفعالة في إعادة إعمار العراق، ودعوة جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والصناديق والمؤسسات المالية العربية إلى الإسراع في تقديم الدعم والمساعدة في هذا المجال.

16- تثمين الجهود التي قام بها الأمين العام ومساعدوه في سبيل تعزيز التواصل مع كافة أبناء الشعب العراقي بمختلف مكوناته ، والإعراب عن التقدير للدور الذي يقوم به ومبعوثه الخاص للعراق في سبيل إنجاح المبادرة العربية الرامية لعقد مؤتمر شامل للوفاق الوطني العراقي ، والطلب من الأمين العام مواصلة هذه الجهود ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لعقد مؤتمر الوفاق الوطني العراقي القادم في موعده المحدد ، بما في ذلك تنظيم اجتماعات تمهيدية تجمع مختلف القوى السياسية والدينية العراقية ، وذلك بالتنسيق مع الحكومة العراقية وممثلي القوى السياسية العراقية.

(2006/3/29)

*** مؤتمر القمة التاسع عشر " الرياض 2007"**

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة.

بعد اطلاعه:

على مذكرة الأمانة العامة.

وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك.

وإذ يؤكـد على قـرارات قمـة تـونس رقـم 264 د.ع (16) بتـاريخ 2004/5/23 وقمة الجزائر رقم 299 د.ع (17) بتـاريخ 2005/3/23 ، وقمـة الخرطوم رقم 340 د.ع (18) بتاريخ 2006/3/29.

وإذ يستذكر التوصيات الصـادرة عـن المـؤتمرين الـدوليين بـشـأن العـراق واللـذين عُقـدا بشـرم الـشيخ (22 و 2004/11/23) وبروكـسـل (2005/6/22).

وإذ يُشير إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1618 لعام 2005 ، والذي يُدين جميع الأعمال الإرهابية في العراق .

وإذ ينوه بجهود اللجنة الوزارية الخاصة بالعراق والبيان الصادر عن اللجنـة بتاريخ 2006/12/5 ، وبنتائج اجتماعات دول الجوار ، وخاصة اجتماعات وزراء الخارجية واجتماعات وزراء الداخلية، واجتماع بغداد فـي 2007/3/10 ، والتـي أكـدت على سيادة ووحدة العراق واستقلاله السياسي وعدم التـدخل فـي شـؤونه الداخلية ، وكذلك ضرورة مساعدة العراق حكومةً وشعبا من أجل اسـتتباب الأمـن والاستقرار فيه.

وإذ يُشيد بقرار وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن الوضـع فـي العراق المتخذ في دورته الرابعة والثلاثين التي عُقدت في أذربيجان.

وبعد الاستماع إلى العرض الذي قدمه رئيس وفد جمهورية العراق.

يقرر

* التأكيد على أن التصور العربي للحل السياسي والأمني لما يواجهه العـراق من تحديات يستند إلى العناصر الرئيسية التالية:

- احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق وهويته العربية الإسـلامية، ورفـض أي دعاوى لتقسيمه ، مع التأكيد على عدم التدخل في شؤونه الداخلية.
- أن تحقيق الاستقرار في العراق وتجاوز الأزمة الراهنة يتطلب حلاً امنياً وسياسياً متوازياً يعالج أسباب الأزمة ويقتلع جذور الفتنة الطائفية والإرهاب.
- تأكيد احترام إرادة الشعب العراقي بكافة مكوناته في تقرير مستقبله السياسي وإن تحقيق الأمن والاستقرار يقع على عاتق حكومـة الوحـدة الوطنيـة والمؤسـسات

الدستورية والقيادات السياسية العراقية وعلى دعم ومساندة الـدول العربيـة ودول الجوار لكافة الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الوطنية ومن ضمنها جهود الحكومة العراقية وذلك لانجاز ما يلي:

1- العمل على توسيع العملية السياسية ، بما يحقق مشاركة أوسع لمختلف مكونات الشعب العراقي.

2- مواجهة النعرات الطائفية والعمل على إزالتها نهائياً ونبذ الفئات التـي تـسعى لإشعال هذه الفتنة والتصدي لها، وعقد مؤتمر الوفاق العراقي الشامل في اقرب وقت ممكن ومناسب.

3- الإسراع في إجراء المراجعة الدستورية للمـواد الخلافيـة فـي الدستور وبما يحقق الوفاق الوطني العراقي وفق الآليات المقررة والمتفق عليها.

4- مراجعة قانون هيئة اجتثاث البعث بما يعزز جهود المصالحة الوطنية.

5- التأكيد على المواطنة والمساواة فيها كأساس لبناء العراق الجديد.

6- الحرص على توزيع ثروة العراق بصورة عادلة على كل مناطق العراق وفئات الشعب العراقي كافة.

7- قيام الحكومة بحل مختلف الميليشيات في العراق والعمل على إنهـاء المظـاهر المسلحة العدوانية.

8- تسريع بناء وتأهيل القوات العسكرية والأمنية العراقية على أسس وطنية ومهنية وصولاً إلى خروج القوات الأجنبية كافة من العراق.

9- التأكيد على أهمية قيام دول الجوار للعراق بدور فاعل لمساعدته فـي تعزيـز الأمن والاستقرار، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية ، والتصدي للإرهـاب ووقـف أعمال العنف التي تهدد وحدته أرضاً وشعباً ، ودعـم الجهـود الراميـة لتحقيـق المصالحة والوفاق الوطني العراقي ، وكذلك على أهمية التنـسيق والتعـاون بـين أجهزتها الأمنية لتعزيز إجراءات ضبط الحدود ومنع المتسللين من عبـور الحـدود المشتركة مع العراق.

10- الإحاطة بالبيان الصادر عن اجتماع بغداد لـدول الجـوار والـدول الدائمـة العضوية في مجلس الأمن والمنظمات الإقليميـة والدوليـة الـذي عقـد بتـاريخ 2007/3/10.

11- الالتزام بوضع الفقرة (7) من قرار قمة الخرطوم رقم 340 (2006) موضع التنفيذ والاستجابة الفورية لمطلب العراق في إعادة فتح البعثات الدبلوماسية العربية في العراق، وتشجيع القيام بمبادرات عربية سياسية وشعبية ، كالزيـارات وتبـادل الوفود لتعزيز التواصل العربي مع العراق.

12- الإدانة الشديدة للعمليات الإرهابية التي تستهدف الشعب العراقي ومؤسـساته، واعتبارها تهديداً للسلام والأمن كما جاء في قرار مجلس الأمن رقم 1618 (2005) والترحيب بالخطوات الجادة التي تتخذها الحكومة العراقية في تنفيذ الخطة الأمنيـة لفرض القانون ومطاردة بؤر العنف والإرهاب ومصادر التهديد لأمـن المـواطنين والقبض على المسلحين القتلة من المنظمات الإرهابية وبقايا النظام الـسابق وفـرق الموت ومن الميليشيات وعصابات الجريمة المنظمة ، ودعم إجراءات الحكومة فـي سحب السلاح غير الشرعي وتوفير الخدمات وإعـادة المهجـرين إلـى منـاطقهم ومساكنهم وتحقيق برنامج المصالحة الوطنية.

13- دعم جهود الحكومة العراقية في إعادة بناء مؤسساتها الأمنية على أسس وطنية ومهنية والمشاركة العربية الفعالة في تلك الجهود من خلال تدريب قـوات الجـيش والشرطة العراقية ، والمساهمة الفعالة في تأهيل الكوادر البـشرية العراقيـة فـي مختلف المجالات.

14- الترحيب بالأهداف والمبادئ الأساسية التي تضمنتها وثيقة العهد الـدولي مـع العراق والتي تم اعتمادها رسمياً في الاجتماع الذي عقـد في مقـر الأمـم المتحدة بتاريخ 16مارس/آذار 2007.

15- التأكيد على سرعة قيام الـدول الأعضـاء بإلغاء ديونهـا المتـرتبة علـى العراق ، تنفيذاً للفقرة (15) من قرار قمة الخرطوم رقم 340 د.ع (18) بتـاريخ 2006/3/29.

16- الترحيب بقرار الأمين العام مواصلة عمل بعثة جامعة الدول العربية في العراق من أجل استمرار العمل والتواصل مع الحكومة والشعب العراقي ، والإسراع في تعيين سفير جديد لرئاستها ، والتأكيد على أهمية مواصلة الجهود التي تقوم بها الجامعة العربية من أجل تحقيق الوفاق الوطني العراقي.

17- دعوة الدول العربية التي لم تسدد مساهماتها في تغطية النفقات الخاصة بفتح بعثة الجامعة العربية في العراق إلى الإسراع في القيام بذلك ، وتقديم الشكر للدول التي قامت بتسديد مساهماتها.

18- الإدانة مجدداً للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تمت أثناء احتلال دولة الكويت ، وطمس الحقائق المتعلقة بالأسرى والمفقودين الكويتيين ورعايا الدول الأخرى الذين تم العثور على عدد من رفاتهم قتلى في المقابر الجماعية ، والإعراب عن عميق التعازي لأسر الضحايا الذين جرى التعرف على رفاتهم والقلق لمحنة أولئك الذين لا يزال مكان وجودهم مجهولاً ، والمطالبة ببذل كافة الجهود من أجل كشف مصير جميع المفقودين والأسرى الكويتيين ورعايا الدول الأخرى.

19- الطلب إلى اللجنة الوزارية الخاصة بالعراق متابعة جهودها وتعزيز الاتصالات مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية من أجل مساعدة العراق على تجاوز التحديات الراهنة.

الطلب إلى الأمين العام متابعة الموضوع وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس في دورته القادمة.

(2007/3/29)

http://www.moqatel.com/openshare/wthaek/title/Gamakem/index.htm.

ملحق (ب)

اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية
1981

اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية
1981

إن حكـومات الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ، انطلاقاً من إيمانها القومي بوحدة الأمة العربية، وإدراكا منها لحيوية التكامل الاقتصادي العربي كخطوة نحو الوحـدة الاقتصادية العربية وكوسيلة أساسية لتعزيز التنمية العربية الشاملة في إطار اقتصاد عربي متحرر متطور ومترابط متوازن.

وتحقيقاً لما نصت عليه المـادة الثانية من ميثاق جـامعة الدول العـربية من وجوب قيام تعـاون وثيق بين دول الجامعة في الشئون الاقتصادية والمـالية بما في ذلك تسهيل وتـوسيع نطـاق التبادل التجاري في مجـالات الزراعـ ـة والصناعة والخدمات المتعلقة بها .

وتنفيذاً لمـ ـا ورد في المادتين السـابعة والثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية .

واستنـاداً إلى قـ ـرار المجلس الاقتصادي لجامعة الـدول العربية رقـ ـ ـم (712) 22 فبـ ـراير (شباط) 1978 م بـ ـوضع اتفـ ـاقية جديدة لتسهيل التبادل التجـاري بين دول الجامعة تساير الأوضـ ـاع الاقتصـ ـادية المتطورة فـ ـ ـي الوطن العربي.

اتفقت فيما بينها على ما يلي :

فصل تمهيدي

تعاريف

المادة الأولى :

يقصد ، لأغـ ـراض هـ ـذه الاتفاقية ، بالكلمات والعبارات الواردة أدنـ ـاه المعاني المبينة إزاءها ، إلا إذا دل سياق النص على غير ذلك :

1- **الاتفاقية** :

اتفـ ـ ـاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية المعقـودة بـ ـين دول جامعة الدول العربية .

2-الدول العربية :

الدولة العضو بجامعة الدول العربية .

3- الدولة الطرف :

الدولة العربية التي تكون الاتفاقية نافذة بالنسبة لها .

4- المجلس :

المجلس الاقتصادي المنشأ بموجب المادة (8) من معاهدة الدفاع المشترك والتعـاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية الموافـ ـق عليها مـ ـن مجلس الجامعة فـي 1950/4/13م وأي تعديل يقع عليها .

5- الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل :

الرسـوم التـي تفرضها الدولة الطـرف بمقتضى التعـريفة الجمـ ـ ـركية على السلـع المستوردة ، وكذلك الرسوم والضرائب الأخرى التـي تفـ ـرضها علـى السلـع المستوردة ولا تخضع لها منتجات الدولة الطرف نفسها ، أياً كان اسم هـذه الرسوم والضـ ـرائب.

ولا يدخل في هذا التعريف الرسوم التي تجبى مقابل خدمـة محـددة مثـل رسـوم الأرضية أو التخزين أو النقل أو الشحن أو التفريغ .

6- القيود غير الجمركية :

التـ ـدابير والإجـ ـراءات التـي قـ ـد تتخـذها الـ ـدولة الطـ ـرف للـتحكم في الـ ـواردات لغير الأغراض التنظيمية أو الإحصائية ، وتشمل هذه القيود علـى وجـ ـه الخصوص القيود الكمية والنقدية والإدارية ، التي تفرض على الاستيراد.

7- الدول الأقل نمواً :

الدول الأطراف التي يقرر المجلس اعتبارها كذلك.

الفصل الأول
في الأحكام

المادة الثانية :

تستهدف هذه الاتفاقية ما يلي :

1- تحرير التبادل التجاري بين الـ ـ ـدول العربية من الرسوم والقيـ ـود المختلفة التي تفرض عليها وفقاً للأسس الآتية :

أ- تحرير كـ ـامل لبعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين الدول الأعـضاء من الرسوم والقيود المتنوعة المفروضة على المنتجات غير القطرية .

ب- التخفيض التدريجي للرسوم والقيود المختلفة المفـ ـروضة على بعض الـسلع والمنتجات العربية المتبادلة الأخرى .

ج- توفير حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية لمواجهة منافـسة الـسلع غيـر العربية المثيلة أو البديلة .

د- تحديد السلع والمنتجات المشار إليها بالفقرات - (أ، ب، ج) ، في ضوء المعايير الاسترشادية الـواردة فـي المـادة الرابعـة أو تلـك التـى يقررهـا المجلـس .

2- الربط المنسق بين إنتاج السلع العربية وتبادلها، وذلك بمختلف السبل ، وعلـى الأخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لإنتاجها .

3- تيسير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل .

4- منح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول الأطراف .

5- الأخذ بمبدأ التبادل المباشر في التجارة بين الدول الأطراف .

6- مراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفـ ـاقية وعلـى الأخص أوضاع الدول الأقل نمواً منها .

7- التوزيع العادل للمنافع والأعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية.

المادة الثالثة :

تعتبر المبادئ المتفق عليها في الاتفاقية حداً أدنـى للتعاون التجـــاري بين الدول الأطراف. ولكل دولة طرف حق منح ميزات وأفضليات أكثر لأيـة دولـة أو دول عربية أخري وذلك من خلال اتفاقات تعقدها سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف .

المادة الرابعة :

يتـم الاسترشاد في انتقاء السلع والمنتجات العربية المشار إليها في الفقرتين (3) و (5) من المادة السادسة وفى المادة السابعة ، بواحد أو أكثر من المعايير الآتية :

1- أن تشغل السلعة مكاناً استراتيجياً في نمط الاستهلاك المشبع لحاجات السكان .

2- أن تتمتع السلعة بطلب كبير ومستمر .

3- أن تمثل قيمة مـا ينتج من السلعة نسبة هامة في الناتج الإجمالي لإحدى الدول الأطراف .

4- أن تشغـل السلعـة مكاناً هامـاً في علاقات التشابك في داخل الجهاز الإنتاجي لإحدى الدول الأطراف .

5- أن يـؤدى نمو التبادل في السلعة إلى تزايد اكتساب القدرة التكنولوجية وتوطين التكنولوجيا الملائمة وتطويرها.

6- أن تمثل السلعة أهمية تصديرية كبيرة بالنسبة لإحدى الدول الأطراف .

7- أن تكون السلعة هامة لتنمية إحدى الدول الأطراف وتواجه إجراءات تمييزية أو تقييدية شديدة في الأسواق الأجنبية .

8- أن يؤدى نمو التبادل في السلعة إلى تدعيم التكامل الاقتصادي العربي .

9- أن يـؤدى نمو التبادل في السلعة إلى تحقيق الأمن القومي بصفة عامة والأمن العسكري بصفة خاصة .

10- أية معايير أخرى يقرها المجلس .

المادة الخامسة :

لا يجـوز اللجوء للعقوبات الاقتصادية بين الـدول الأطـراف فـي المجـــال التجـاري الذي تنظمه الاتفاقية ، إلا بقرار من المجلـس الاقتـصادي ولأسـباب قومية عليا .

الفصل الثاني
في الأحكام الموضوعية

المادة السادسة :

تعفى السلع العربية التالية من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد :

1- السلع الزراعية والحيوانية سواء في شكلها الأولى أو بعد إحداث تغييرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك .

2- المـواد الخام المعدنية وغيـر المعدنية سـواء في شكلها الأولى أو في الشكل المناسب لها في عملية التصنيع .

3- السلع نصف المصنعة الواردة في القوائم التى يعتمدها المجلس إذا كانت تدخل في إنتـ ـ ـ ـ ـ ـاج سلع صناعية .

4- السلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة المنشأة في إطار جامعة الدول العربية أو المنظمات العربية العاملة في نطاقها .

5- السلع المصنعة التي يتفق عليها وفقاً للقوائم المعتمدة من المجلس .

المادة السابعة :

1- يتم التفاوض بين الأطـراف المعنية بشأن التخفيض التدريجي في الرسـ ـوم الجمركية والضرائب ذات الأثـر المماثل المفـ ـ ـروض على السلع العـ ـ ـربية المستوردة وذلك بالنسب والأساليب وفق القوائم التي ، وافق عليها المجلس .

2- يكـ ـون التخفيض النسبى متدرجاً ، ولمدة زمنية محدودة تلغى بانتهائها جميع الرسـ ـوم الجمركية والضـرائب ذات الأثـر المماثل المفروضة على التبـ ـدل التجاري بين الدول الأطراف .

3- مع عدم المساس بما نصت عليه الفقرتان 1 و2 من هذه المادة، تمنـح منتجات الدول الأطـ ـ ـراف التي يقـ ـ ـرر المجلس أنها أقـل نمـواً ، معاملة تفضيلية وفقـاً للمعايير والحدود التي يقررها .

4- لأيـة دولة طرف الحق في منح أية ميزات إضافية لـ ـ ـدولة أو دول عربية

أخرى بموجب اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف سواء كانت طرفاً أو غير طـرف في هذه الاتفاقية .

5- لا يجوز أن تمنح دولة طرف أية ميزة تفضيلية لدولة غير عـربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف .

المادة الثامنة :

1- يتم التفاوض بين الأطراف المعنية لغرض فرض حد أدنى موحد ومنـاسب من الرسوم الجمركية والضرائب والقيود ذات الأثر المماثل على السلع التى تستورد من غير الدول العربية وتكون منافسة أو بديلة للسلع العربية ويصدر بـذلك قـرار من المجلس ، كما يتولى المجلس زيادتها تدريجياً من وقت لآخر بالتشاور مع الدول المذكورة. .

2- تقرر الدول الأطراف ميزة نسبية للسلع العربية في مواجهة السلع غير العربية المنافسة أو البديلة وتكون الأولوية في التطبيق للمشتريات الحكومية. ويحدد المجلس أوضاع تقرير الميزة النسبية وفقاً لظروف كل دولة أو مجموعة من الدول الأطراف مراعياً في ذلـك على الأخص تقرير الميزة النسبية للسلع العربية المرتبطة بالأمن الغذائي أو الأمن القومي بصفة عامة.

3- وللمجلس أن يقرر أيـة إجراءات أخـرى بما يتجاوز الحدود المشار إليها في هذه المادة وذلك لمواجهة حالات الإغراق وسياسات التمييز التي قد تتخذها الـدول غير العربية .

4- إذا كانت منتجات الدول الأطراف لا تغطى احتياجات السوق المحليـة للـدول الأطراف المستوردة ، فللأخيرة الحق في استيراد كميات من المنتجات المماثلة بمـا يسدد العجز مع احترام القيود المقررة طبقاً لأحكام هذه المادة.

المادة التاسعة :

1- يشترط لاعتبار السلعة عـربية لأغـراض هـذه الاتفاقية أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقررها المجلس وألا تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها فـي الدولة الطرف عن 40 في المائة من القيمة النهائية للسلعة عند إتمام إنتاجها. وتخفض هذه

النسبة إلـى 20 في المائة كحـد أدنى بالنسبة لصنـاعات التجميع العربية. ويقـوم المجلس بوضع جدول زمني لزيادة هاتين النسبتين تدريجياً.

2- يجـوز لأية دولة طرف أن تطلب إلى المجلس خفض النسبة المشـار إليها في الفقرة (1) مـن هذه المادة ، إذا كانت السلعة ذات طبيعة إستراتيجية، أو ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلد الطرف المنتج، وتكون موافقة المجلس محددة بفترة زمنية .

المادة العاشرة :

1- تشجيع الـدول الأطراف من خلال سياستها النقدية والمصرفية التبادل التجاري بينها وتسهل توفير التمويل اللازم له وتوسيع قاعدته بشروط تفـضيلية وميـسرة .

2- يضـع صندوق النقد العربي وفقاً لاتفاقية إنشائه النظام المناسب لتيسير تسويـة المدفوعات الناجمة عن التبادل التجاري بين الدول الأطراف كما يكـاف بتقـــديم المقترحات الخاصة بالسياسات المصرفية التي تخدم الغرض نفسـه إلى البنـوك المركزيـة ومؤسـسات النقـد العربيـة وفقـاً لتوجيهـات المجلـس .

3- تحث المؤسســات المالية العربية المشتركة وفق نظمها الخــــاصة على تشجيع عمليات التبادل التجاري بين الـــــدول الأطـــراف وتيسير وتقديم التمويل اللازم لها وتوسـيع قاعـدتها طبقـاً لـشروط تفـضيلية ميـسرة .

4- حـــث المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والمؤسسات العربية المختـصة علـى توفير الضمان اللازم للتبادل التجاري بين الدول الأطراف وفـق شـروط تفضيلية وحسب نظمها الخاصة.

الفصل الثالث
في الإشراف على تنفيذ الاتفاقية

المادة الحادية عشرة :

1- يتولى المجلس الإشراف على تنفيذ الاتفاقية ، وله على الأخص :

أ) وضع وإصدار القوائم الجماعية للسـلع المعفـاة من الرسوم والضـ ـرائب ذات الأثر المماثل والقيود الجمركية .

ب) وضـع وإصـدار القـوائم الجمـاعية للسلع التي تتمتـع بتخفيض في الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والقيود الجمركية .

ج) وضع وإصدار قوائم السلع غير العربية المنافسة أو البديلة للسلع العربية .

د) تحديد القواعد والأوضاع التى يتم بموجبها التخفيض التدريجي للـ ـ ـ ـ ـرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والقيود الجمركية .

هـ) تحديد الدول الأطراف الأقل نمواً لأغراض هذه الاتفاقية .

و) دراسة شكاوى الـدول الأطراف الخاصة بما تواجهه من مشـ ـ ـ ـاكل التمييز في معاملاتها التجارية مع الدول الأخرى .

2- يصـدر المجلس قـ ـ ـ ـراراته فيما يتعلق بأحكام هذه الاتفاقية بموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء .

3- للمجلس أن يشكـل لجـاناً يفوضها بعض اختصاصاته المشار إليهـا في هذه الاتفاقية .

المادة الثانية عشرة :

تتولى الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية إعـداد تقرير سنوي يعرض على المجلس عن سير التجارة بين الدول الأطراف في الاتفاقية والمصاعب التي تواجه التطبيق وسبل معالجتها والاقتراحات اللازمة لمواجهة ذلك .

الفصل الرابع
في تسوية المنازعات

المادة الثالثة عشرة :

تعرض المنازعات الناشئة عن تطبيق هـذه الاتفاقية على المجلس للفصل فيها وله أن يحيلها إلى لجنة أو لجـان فرعية يفوضها بعض اختصاصاته ، كما له أن يطبق بشأنها أحكـام تسوية المنازعات الواردة في الفصل السادس من الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية وملحقها ويحدد المجلس في كل حالة طريقة تسوية النزاع.

الفصل الخامس
أحكام ختامية

المادة الرابعة عشرة :

لا يجوز إعادة تصدير السلع والمنتجات التي يجرى تبادلها وفقاً لهذه الاتفاقية إلى أي بلد آخر غير طرف إلا بموافقة بلد المنشأ .

المادة الخامسة عشرة :

يجوز لأيـة دولة طرف أن تطلب فرض بعض الـرسوم والضرائب ذات الأثـر المماثل أو القيود الكمية والإدارية أو الاحتفاظ بالقائم منهـا وذلـك بـصفة مؤقتـة لضمـان نمو إنتاج محلى معين على أن يقر المجلس ذلك وللمدة التي يحددها .

المادة السادسة عشرة :

- تتولى أجهزة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تجميـع المعلومـات اللازمـة وتحليلها للتعرف على مسار التبادل التجاري بين الدول الأطراف وبينها وبين الدول الأخرى .

- وتلتزم الـدول الأطراف بتوفير جميع البيانات التي تراها الأمانة العامة ضرورية لحسن تطبيق الاتفاقية .

المادة السابعة عشرة :

يتم تبـادل السلع بين الدول الأطـراف بشكل مباشر ، وبدون وساطـة طرف غير عربي .

المادة الثامنة عشرة :

تتعاون الدول الأطراف لتيسير النقل والمواصـلات فيما بنيها بمختلف الوسائط على أسس تفضيلية وكـذلك فيما يتعلق بتسهيل تجـ ـارة العبور المرتبطة بتبادل السلـع العربية فيما بين الدول الأطراف .

المادة التاسعة عشرة :

تتعاون الدول الأطراف فيما بينها لتدعيم وتنسيق علاقاتها الاقتصادية والتجارية مـع الدول الأخرى أو مع المنظمات والتكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية بشكل ثنائي أو مشتـرك ، وتعمل على اتخاذ مواقف موحـدة في المؤتمـ ـرات والنـ ـدوات الدولية الاقتصادية بما يتفق مع مصالحها المشتركة .

المادة العشرون :

تراعى في تطبيق هذه الاتفاقية ، أحكام ومبـادئ المقاطعـة العربيـة والقـرارات الصادرة بشأنها من مختلف الجهات المختصة .

المادة الحادية والعشرون :

لا يجوز لأية دولة طرف أن تصدر تشريعاً أو قراراً يخالف أحكام هذه الاتفاقيـة أو يعطل تنفيذها .

المادة الثانية والعشرون :

- تودع الاتفاقية لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية للتوقيع عليها .
- تعتبـر الاتفاقية نافذة بعد ثلاثة أشهر من تاريـ ـ ـ ـخ إيداع وثائق تصديقها من قبل خمس دول عربية على الأقل .
- تتلقى الأمـانة العامة للجامعة وثائق انضمام الدول العربية وتنفذ الاتفاقية بالنسبة لكل دولة منضمة بعد مرور شهر من تاريخ إيداع وثائق تصديقها .
- تتولى الأمانة العامة للجامعة إبـلاغ الدول الأعضاء بإيداع وثائق التصديق لديها.

المادة الثالثة والعشرون :

لا يجوز لأية دولة طرف أن تنسحب من الاتفاقية إلا بعد مرور ثلاث سنوات علـى نفاذها بالنسبة إليها. ويكون الانسحاب بإشعار كتابي يوجه إلى الأمين العام لجامعـة الدول العربية. ولا يصبح سارياً إلا بعد سنة من تـاريخ تبليغـه بهـذا الإشـعار .

المادة الرابعة والعشرون :

يكـون تعديل هذه الاتفاقية بموافقة ثلثي الدول الأطراف ويصبح التعديل نافذاً فـي حق الـدول المصدقة بعد مرور شهر من إيداع وثائـق التصديق على التعـديل من قبل جميع الأطراف أو خمس دول على الأقل .

المادة الخامسة والعشرون :

1- يتولى المجلس اختصاصاته المنصوص عليها في هذه الاتفاقية حالماً يتم انضمام ثلثـي الـدول الأعضـاء للاتفاقية وفى هـذه الحالة لا يكـون للـدول غير الأطراف حق المشاركة في التصويت .

2- ولحيـن تحقق مـا ورد في الفقـرة السـابقة يجتمع ممثلـو الدول الأطراف الأعضـاء بالمجلس في شكل هيئـة تسمى (هيئة التجـارة العربية) تتولى اختصاصات المجلس المنصوص عليهـا في هذه الاتفاقية .

3- تقوم الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بالأمـانة العامة لجـامعة الدول العربية بمهام الأمـانة الفنية للهيئة طبقـاً لنظـام داخلي تصدره الهيئة يتضمن تنظيم الشئون الإدارية للهيئة وتحديد مـواردها وقواعد التصرف فيها .

حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية في تونس يوم الجمعة الثاني والعشرين من شهر ربيـع الثاني عام 1401 هجرية الموافق للسابع والعشرين من شهـر شباط (فبراير) عام 1981 ميلادية من أصـل واحد يحفظ بالأمانة العامة لجامعة الـدول العربية وتسلم صورة مطابقة للأصل لكل دولة من الـدول الموقعة على الاتفاقية أو المنضمة إليها.

عن المملكة الأردنية الهاشمية

عن دولة الإمارات العربية المتحدة

عن دولة البحرين

عن الجمهورية التونسية

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

عن جمهورية جيبوتي

عن المملكة العربية السعودية

عن جمهورية السودان الديمقراطية

عن الجمهورية العربية السورية

عن جمهورية الصومال الديمقراطية

عن الجمهورية العراقية

عن سلطنة عمان

عن فلسطين

عن دولة قطر

عن دولة الكويت

http://www.arablaw.org/Download/Trade_Facilities_Arab.doc

بسم الله الرحمن الرحيم

السيرة الذاتية

الاسم : أسعد فلاح إبراهيم اللصاصمة

مواليد : الربة – الكرك

تاريخ الميلاد : 1979/1/2

الحالة الاجتماعية : متزوج

الوظيفة : إدراري ثالــث في وزارة الداخلية

المؤهل العلمي : بكالوريوس علوم سياسية

الجامعة : جامعة مؤتة

سنة التخرج : 2001

الهوايات : كرة القدم

رقم الهاتف الخلوي : 0795713906

رقم الهاتف الأرضي : 032322090

عنوان البريد الالكتروني ....

E-mail:AS3AD.2007@yahoo.com